TCHAD CONNEXION 2030
BATISSONS ENSEMBLE

ترابط تشاد 2030

خطة التنمية الوطنية

وزارة المالية والميزانية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي

منتزه زاكوما الوطني

كلمة السيد رئيس الجمهورية

المارشال محمد إدريس ديبي إتنو،
رئيس الجمهورية، ورئيس الدولة

أيها المواطنون الأعزاء،
أعزائي ممثلي التنمية،
أعزائي المستثمرون،

تتجه تشاد بقوة نحو حقبة جديدة من النمو، مدفوعة برؤية جريئة والتزام قوي بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

في إطار مسيرتنا نحو التنمية الشاملة والمستدامة، وبما يتماشى مع مشروعي الاجتماعي، *أطلق مبادرة ترابط تشاد 2030*، وهي خطة استراتيجية غير مسبوقة، تضع الأساس لتشاد الحديثة، والمتطورة والمنفتحة، وكذلك التنافسية، والجذابة. وتعكس هذه المبادرة تطلعاتنا لبناء اقتصاد متنوع خصب ومتطلع إلى المستقبل.

لقد كانت رؤيتي لبلدنا، والتي عبّرت عنها في برنامجي السياسي، والمقسم إلى 12 مشروعًا و 100 إجراء، طموحة دائمًا: من حيث الكشف عن الإمكانات الكاملة لبلدنا، الذي يقع في قلب أفريقيا النابض ولديه بطبيعة الحال القدرة على أن يصبح مركزًا لوجستيًا لها. ومن هذا المنظور، يتعلق الأمر بترسيخ مكانة تشاد كقطب للنمو والابتكار في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك بالاعتماد على تحسين بنيتنا التحتية، وتنمية مواردنا الطبيعية والثقافية، فضلاً عن تعزيز رأس مالنا البشري.

كما سنعمل على إرساء إطار أكثر ملاءمة للاستثمار، مع مواصلة تشجيع المبادرات الخاصة، بما في ذلك شكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز ظهور القطاعات الواعدة، وتشمل الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين والصناعة والسياحة والطاقة والمياه والصرف الصحي والتكنولوجيا الرقمية. ومن خلال هذه الإجراءات سنعمل على تطوير القدرة التنافسية لاقتصادنا. سنقدم لكل مواطن الخدمات الصحية، والتعليم المناسب لكل طفل من أطفالنا بما يتناسب مع إمكاناته، وسنوفر لكل فرد فرصًا حقيقية للوفاء والازدهار. وأخيرا، سنوفر لكل رائد أعمال ومستثمر، محلي أو أجنبي، إطارا ممتازا للعيش والعمل، والتجارة والاستثمار والتعهد والمشاركة في الإنتاج الوطني.

ويعتمد *برنامج ترابط تشاد 2030* أيضًا على الإصلاح العميق في العمل العام، مع الحوكمة الحديثة وشفافية أكثر والقرب من المواطنين. وسنعمل على ضمان رقمنة الخدمات وتحسين اللامركزية لجعل تشاد بلدًا جيدًا للعيش والعمل في كل مكان.

ولنجاح هذه الخطة، أدعو إلى التعبئة الكاملة للقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين وجميع التشاديين. معًا، لدينا الفرصة لبناء تشاد مزدهرة وشاملة وقادرة على الصمود، وجاهزة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. تشاد الغد يتم إعداده اليوم ! دعونا نبنيها معا.

أتمنى أن يكون *برنامج ترابط تشاد 2030* هو الأساس لطموحنا المشترك والقوة الدافعة لنا حتى نُحدث تأثيرنا المستقبلي. ومن خلال توحيد قوانا ومواردنا ومواهبنا، سنبني تشاد الغد، التي انتخبني التشاديون من أجلها في السادس من مايو/أيار 2024، أرض المستقبل، أرض السلام، أرض الجرأة، أرض التضامن الأفريقي، أرض الانفتاح على العالم.

إنجامينا، 29 مايو 2025،

شكرًا لكم

نود أن نشكر شركة رولاند بيرغر، التي دعمتنا في وضع خطة التطوير هذه.

كما نتوجه بالشكر للمؤسسات الدولية على دعمها لنا، وخاصة:

- صندوق أبو ظبي للتنمية
- الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)
- الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (DDC)
- السفارة الألمانية في تشاد
- السفارة الفرنسية في تشاد
- السفارة الإيطالية في تشاد
- سفارة هولندا في تشاد
- البنك الأفريقي للتنمية (BAD)
- البنك العربي للتنمية في أفريقيا (BADEA)
- بنك دول وسط أفريقيا (BEAC)
- البنك الإسلامي للتنمية (BID)
- وفد الاتحاد الأوروبي
- الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)
- صندوق النقد الدولي (FMI)
- الصندوق السعودي للتنمية (SFD)
- مجموعة البنك الدولي
- مؤسسة التمويل الدولية (SFI)
- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)

ثانياً، نشكر القطاع الخاص والمؤسسات العامة، ونتوجه بالشكر على وجه الخصوص لكل من:

- انهض
- شركة تشاد للصناعات
- المجلس الوطني لأصحاب العمل التشاديين (CNPT)
- قطن تشاد
- أو سي بي
- شركة تشاد للهيدروكربونات (SHT)
- الشركة الوطنية للكهرباء
- الشركة الوطنية للتعدين والتحكم (SONEMIC)

- سوتيل تشاد
- شركة المياه التشادية (STE)

كما نتقدم بالشكر أيضًا إلى البنك الدولي الذي ساعدنا ماليًا وفنيًا طوال هذه العملية؛ وكذلك إلى بنك روتشيلد، وجميع الأشخاص المؤهلين دولياً، وكافة السلطات الوطنية التي ساهمت معنا بطريقة أو بأخرى في الانتهاء من خطة التنمية هذه.

الملخص التنفيذي

يجسد برنامج ترابط تشاد 2030 رؤية جريئة لتنمية تشاد، التي تعد مفترق طرق استراتيجي في قلب أفريقيا. تعتمد خطة التنمية الطموحة هذه على مفهوم أساسي وهو: الارتباط. الارتباط بجغرافيتها الداخلية والخارجية، المادية والرقمية؛ الارتباط بتراثها الممتد كمهد للإنسانية والارتباط بإمكاناتها في بناء اقتصاد متنوع وشامل. وذلك مع وجود حجم غير مسبوق من الاستثمارات الخاصة والعامة، من مصادر محلية وأجنبية، والذي يبلغ حوالي 30 مليار دولار أمريكي، أو 18 ألف مليار فرنك أفريقي، موزعة على 268 مشروعًا استراتيجيًا للتنمية والإصلاح. ويهدف البرنامج إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 60%، وانتشال 2.5 مليون تشادي من براثن الفقر، وجعل تشاد نموذجا للتنمية في أفريقيا. يمهد برنامج ترابط تشاد 2030 الطريق أمامنا من أجل التحول الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي، وذلك من خلال الجمع بين الطموح والبراغماتية.

إن تشاد دولة شابة (يقطنها 19 مليون نسمة)، أغلبهم من الشباب، مصدر المواهب، كما أن مساحتها شاسعة تبلغ (1.284 مليون كيلومتر مربع) وتقع في قلب أفريقيا، كما تتمتع بإمكانات زراعية رعوية كبيرة - تتكون من أكثر من 39 مليون هكتار قابلة للزراعة وثروة حيوانية تزيد عن 140 مليون رأس - فضلاً عن تربتها الغنية والمتنوعة، كل هذا يشكل أساسًا قويًا **للتنمية .**

إن تحسين البنية التحتية وتطوير الممرات والطرق من شأنه أن يساعد على تحفيز التبادلات الاقتصادية وتعزيز قيمة البلاد وإظهار إمكاناتها الكاملة.

كما توفر اللامركزية الإدارية الحديثة الفرصة لتطوير حلول محلية للتعليم والصحة والمياه والطاقة والتكنولوجيا الرقمية، بمساعدة القطاع الخاص كلما أمكن ذلك.

إن المناخ الاستثماري لبلادنا والجذاب بشكل متزايد للقطاع الخاص وإمكانات التعدين لدينا حيث نستخرج أكثر من 10 أطنان من الذهب سنويًا بشكل حرفي، بالإضافة إلى مواردنا النفطية، تبشر بمستقبل واعد.

كما أن المناخ السياسي الذي هدأ بفضل الحوار الوطني الشامل والسيادي الذي أُجري في 2022 والعودة إلى النظام الدستوري في 2024، فضلاً عن استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي لبلادنا، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية التي أجريناها والدعم المتجدد من الشركاء الدوليين، فضلاً عن استقرار الدين عند حوالي 32٪ من إجمالي الناتج المحلي، تشكل فرصة فريدة لإطلاق استراتيجية طموحة لإصلاح الاقتصاد والمجتمع.

تتضمن خطة ترابط تشاد 2030 نموذجًا تنمويًا متماسكًا وطموحًا، منظمًا في 17 برنامجًا و268 مشروعًا وإصلاحًا تنمويًا، بما في ذلك 133 مشروعًا وإصلاحًا هيكليًا.

I. **أولويات الاستثمار في تأسيس البنية التحتية** : يركز برنامج ترابط تشاد 2030 على البنية التحتية الاستراتيجية. الأهداف هي:
   a. في قطاع المياه، ضمان الوصول الشامل لمياه الشرب لعدد 11 مليون شخص إضافيًا
   b. فيما يتعلق بالطاقة، تحقيق معدل كهرباء بنسبة 60٪ [1] بحلول عام 2030 على الصعيد الوطني و 90٪ [1] في المناطق الحضرية من خلال الاستغلال الكامل لإمكانات الطاقة الشمسية في البلاد بما يتماشى مع الميثاق الوطني للطاقة، المُوقَّع عليه كجزء من المهمة 300M للبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي

c. بالنسبة للتكنولوجيا الرقمية، فإننا نهدف إلى وضع تشاد لتكون إحدى الدول الرائدة في منطقة الساحل من خلال تحقيق تغطية إنترنت بنسبة 80٪[1]

d. أخيرا، في مجال النقل، سيتم توسيع شبكة الطرق وتكثيفها، لا سيما من خلال نشر طرق إقليمية حيوية، وكذلك آلية لإدارة وصيانة الطرق المعبدة والمسارات الريفية والهياكل الهندسية والعبّارات والقوارب على المدى الطويل . وسوف تسمح هذه الموانئ بالملاحة طوال المواسم في البحيرة (لربط تشاد بنيجيريا) وفي الأنهار الرئيسية في تشاد لزيادة القدرة على النقل وتنمية التجارة بشكل مطرد بين البلدين أو عبرهما، بما يتماشى مع الوعود بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)

II. **سياسات اجتماعية فعالة** : يشكل عنصر تنمية رأس المال البشري جوهر النهج الشامل لخطة التنمية. وفي مجال التعليم، تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق معدل التحاق بالتعليم يصل إلى 80% في التعليم الابتدائي و60% في التعليم الثانوي، مع إعطاء الأولوية لتعليم الفتيات وتعليم سكان الصحاري، مع تعزيز التكوين المهني لتلبية احتياجات سوق العمل. وسيركز القطاع الصحي على توفير الخدمات الأساسية للجميع في كل أنحاء البلاد بهدف زيادة متوسط العمر المتوقع إلى أكثر من 60 عامًا بحلول عام 2030

III. **التنمية الاقتصادية والتنويع الصناعي**، والتي تهدف إلى تقليل اعتماد البلاد على النفط وتطوير سلاسل القيمة. وسنعمل على مضاعفة الإنتاجية الزراعية، كما أن إنشاء قطاع تصدير صناعي يرتبط بتربية الماشية من شأنه أن يضع البلاد في مكانة رائدة إقليميا. كما سيتم هيكلة وتطوير قطاع التعدين ليمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. وتهدف خطط التجارة والصناعة إلى مضاعفة الصادرات غير النفطية من خلال الترويج لمنتجات "صنع في تشاد". وأخيرا، سيتم الترويج للسياحة لجعل تشاد وجهة أفريقية مفضلة

IV. **تحسن ملحوظ في بيئة الأعمال** لجذب استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية. سيتم تعزيز العدالة التجارية لتقليل الوقت المستغرق لمعالجة النزاعات وضمان العدالة القضائية. وكذلك تحسين المناخ الضريبي والاجتماعي والجمركي لجعل تشاد بيئة الأعمال الأكثر جاذبية في المنطقة، وأيضا كل ما يتعلق بقانون العمل وشروط الإقامة للمواهب الأجنبية

على المستوى الوظيفي، يعتمد برنامج ترابط تشاد 2030 على إعادة التموضع الاستراتيجي للدولة، مع إعادة التركيز على وظائفها السيادية والتنظيمية. ويهدف إلى تعزيز القدرات التنفيذية المحلية من خلال اللامركزية الفعالة، مع فرض متطلبات الشفافية والمنافسة والمساءلة في العمل العام، وذلك بفضل نشر التكنولوجيا الرقمية لكفاءة تخصيص الموارد وتحسين جودة الخدمات. تولي خطة التنمية اهتماما خاصا للإدماج الاجتماعي وذلك من خلال الحد من الفوارق الاجتماعية، وضمان الوصول العادل إلى الخدمات العامة للفئات الضعيفة (النساء والشباب والأشخاص المسرحين والمعاقين واللاجئين والمجتمعات المضيفة) وتحسين الوصول إلى السكن. ويولي الصندوق مكانة مركزية للقطاع الخاص، ليس فقط في التمويل، بل أيضاً في تحمل المخاطر وإدارة المشاريع. ويتضمن هذا الاتجاه، على وجه الخصوص، تحفيز ريادة الأعمال المحلية وإعادة تركيز شركات إنتاج المياه والكهرباء الوطنية على مهام الخدمة العامة مع تنقيح نطاق العمل. وأخيرا، توضح خطة التنمية استراتيجية أسلوبًا للتكيف مع تغير المناخ وتعزز قدرة المناطق والمدن والسكان على التكيف مع التحديات البيئية.

من خلال مشاريعها الهيكلية البالغ عددها 133 مشروعًا، كما تهدف مبادرة ترابط تشاد 2030 إلى إحداث تأثيرًا اقتصاديًا واجتماعيًا فوريًا. وبشكل عام، فإن 46% من مشاريع خطة التنمية مؤهلة للحصول على تمويل خاص، وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق خطة التنمية ممكن بالكامل مع الحفاظ على مستوى مستدام من الديون.

ويتم تنفيذ خطة التنمية، بمشاركة الجهات الفاعلة والمؤثرة من القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي، حول وحدة دعم التنفيذ ذات الكفاءة والنشطة لتنسيق تنفيذ المشاريع، دعماً للوزارات والمؤسسات المعنية.

[1] سكان تشاد

يمثل برنامج ترابط تشاد 2030 نقطة تحول تاريخية للبلاد ويجسد طموح تشاد الحديثة والشاملة والمرنة المزدهرة في قلب أفريقيا.

ملخص

شكرًا لكم ..... Error! Bookmark not defined.

الملخص التنفيذي ..... Error! Bookmark not defined.

ملخص **9**

جدول الأشكال ..... Error! Bookmark not defined.

1. **السياق ومبادئ الهيكلة** ..... Error! Bookmark not defined.
2. **الإطار الاقتصادي الكلي الأولي** ..... Error! Bookmark not defined.
3. **الطموح والتوقعات** ..... Error! Bookmark not defined.
4. **مراجعة مشاريع التنمية والإصلاحات** ..... Error! Bookmark not defined.
5. **تسلسل مبادرة ترابط تشاد 2030** ..... Error! Bookmark not defined.
6. **التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية** ..... Error! Bookmark not defined.
7. **احتياجات التمويل** ..... Error! Bookmark not defined.
8. **التنفيذ ووسائله** ..... Error! Bookmark not defined.
9. **الخطوات التالية** ..... Error! Bookmark not defined.

ملحق - قائمة مفصلة بمشاريع التنمية والإصلاحات ..... Error! Bookmark not defined.

جدول الأشكال

شكل1 : تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب السيناريوهات خلال الفترة 2025-2030 15
شكل2 : تطور معدلات النمو القطاعي والاستثمار بين عامي 2020 و2030 - سيناريو الوضع الراهن 15
شكل3 : تطور معدلات النمو على مستوى القطاعات والاستثمار خلال الفترة بين عامي 2020 و2030 - سيناريو تشاد في حالة صدمة 16
شكل4 : مجالات التدخل الأربعة والبرامج السبعة عشر لبرنامج ترابط تشاد 2030 18
شكل5 : تفاصيل هيكلة مبادرة ترابط تشاد 2030..... 41
شكل6 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/1) – تأسيس البنى التحتية 42
شكل7 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/2) - الاحتياجات الاجتماعية الأساسية 43
شكل8 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/3) – التنمية الاقتصادية والصناعة..... 44
شكل9 : مشاريع هيكلة وإصلاحات مبادرة تشاد 2030 (6/4) – التنمية الاقتصادية والصناعية 45
شكل10 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/5) – بيئة الأعمال 46
شكل11 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/6) - البرامج المتقاطعة 47
شكل12 : مجموعة مختارة من النتائج الأولية لمبادرة ترابط تشاد 2030..... 48
شكل13 : رسم لخرائط الديناميكيات المكانية للتنمية 50
شكل14 : مقارنة سيناريوهات النمو..... 54
شكل15 : معيار خطط التنمية الرئيسية في أفريقيا..... 55
شكل16 : معيار قياس معدلات النمو في البلدان التي تنفذ خطة التنمية 56
شكل17 : عرض سيناريوهات النمو الاقتصادي في تشاد..... 57
شكل18 : تطور معدلات النمو القطاعي والاستثمار خلال الفترة بين عامي 2020 و2030 58
شكل19 : التوزيع حسب قيمة مشاريع التنمية والإصلاح في إطار برنامج ترابط تشاد 2030 [مليار دولار أمريكي] 59
شكل20 : التوزيع حسب عدد مشاريع التنمية والإصلاحات في مبادرة ترابط تشاد 2030 [عدد المشاريع] 59
شكل21 : توزيع احتياجات التمويل حسب مصدر التمويل [مليار دولار أمريكي]..... 60
شكل22 : تنظيم تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030 63

1. السياق ومبادئ الهيكلة

1.1 تمر تشاد بمرحلة محورية في تاريخها، حيث تتاح لها الآن فرصة غير مسبوقة لبدء تنفيذ تغييرات واسعة النطاق

تتميز تشاد، وهي دولة تقع في وسط أفريقيا، بموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الوفيرة. كما أن موقعها عند التقاطع بين غرب أفريقيا والمغرب العربي وأفريقيا الوسطى وشرق أفريقيا، يجعلها نقطة ساخنة للتجارة وتقديم الخدمات اللوجستية والاستثمار، فضلاً عن كون تشاد مفترق طرق استراتيجي للممرات البرية الأفريقية الرئيسية. تُظهر حديقة زاكوما الوطنية، إحدى محميات الحياة البرية المتبقية في أفريقيا، أهمية البلاد من حيث التنوع البيولوجي وإمكانات السياحة البيئية. وتتمتع تشاد أيضًا بثروة معدنية ونفطية كبيرة. كما تمتلك البلاد احتياطيات نفطية تقدر بأكثر من 1.5 مليار برميل، ما يجعلها لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة الأفريقية. وفي الوقت نفسه، تشكل رواسبها الضخمة من الذهب والمعادن النادرة، التي يتم استغلال جزء منها بشكل حرفي، إمكانات هائلة للتنمية الاقتصادية من الدرجة الأولى.

إطار مؤسسي موحد يتبع الحوار الوطني الشامل والسيادي والقيام بدور للاستقرار في منطقة الساحل

وعلى الصعيد السياسي، اتخذت تشاد منعطفا حاسما مع الحوار الوطني الشامل والسيادي، الذي جمع أكثر من 1400 مشارك من خلفيات سياسية واجتماعية متباينة. وقد أتاحت هذه العملية الفرصة لإرساء أسس حكم أكثر استقرارا، لا سيما من خلال العودة السلمية إلى النظام الدستوري في عام 2024.

من الناحية الاقتصادية، تجاوز الاقتصاد التشادي متوسط النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال 2023 و2024، بنسبة 4.0% و4.1% على التوالي.[2] .

رأس مال بشري غني بالشباب ذوي الإمكانات العالية لتغذية النمو الداخلي طويل الأمد

تتمتع تشاد بإمكانات هائلة في رأس المال البشري، بسكانها من الشباب الديناميكيين. مع نمو سكاني يقدر بنحو 3% سنويًا وأكثر من 50% من السكان تقل أعمارهم عن 20 عامًا[3] فإن الشباب من سكان تشاد يشكلون ثروة كبيرة للبلاد.

1.2 تشاد، دولة كبيرة في وسط أفريقيا

تبلغ مساحة تشاد، 1.284 مليون كيلومتر مربع ، وهي خامس أكبر دولة أفريقية، وتقع في منتصف القارة. يمثل هذا **الموقع** فرصة لتطوير البنية التحتية البرية والجوية والنهرية والسكك الحديدية والبحيرات، وتعزيز الاتصال في البلاد وإنشاء ممرات التجارة داخل أفريقيا، لتصبح بشكل طبيعي، المركز اللوجستي للقارة الأفريقية.

مع عدد سكانها البالغ 19 مليون نسمة[4] وبما أن أكثر من 50% من سكان المملكة من الشباب، **فإن تعزيز رأس المال البشري يشكل محوراً استراتيجياً رئيسياً لنا. وتواصل الدولة جهودها الرامية إلى تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وخاصة التعليم**

[2] وزارة المالية والميزانية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي

[3] إنسيد

[4] البنك الدولي (2023)

والصحة، بهدف تعزيز التنمية وتنمية المهارات لدى سكانها. يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة 42%، بما في ذلك نسبة 28% للنساء[5] لذا فإن توسيع العروض التعليمية وتطوير التدريب الفني أصبحا من الأولويات لدعم الابتكار والموهبة.

1.3 لقد جعلت التطورات الأولية الملموسة من الممكن بالفعل بدء ديناميكية التجديد

الرغبة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة في استراتيجية البلاد التي أنتجها البرنامج الرئاسي

جعل التجديد المؤسسي الذي بدأ منذ عام 2022 من الممكن تحقيق طموحات حكومية قوية، تجسدها رؤية رئيس الدولة في برنامجه الرئاسي لعام 2024. ***الجميع متصالحون ومتحدون وملتزمون بنمو تشاد*** ». وعلى وجه الخصوص، حدد البرنامج الرئاسي أولويات البلاد وهي "التشغيل الكامل، والوصول إلى الكهرباء، وخفض تكاليف المعيشة، والتعليم، والصحة، والسياحة، وتغير المناخ، وتطوير الصناعات الزراعية والتصنيع ". وتتوافق **خطة التنمية هذه، التي يطلق عليها اسم *"ترابط تشاد 2030"* ، مع هذه الأولويات وتوضحها قطاعياً**.

لقد أجرت تشاد مؤخرا عدة مراجعات للنصوص العضوية التي تحدد التوازن بين السلطات المركزية والمحلية داخل البلاد. كما أنشأ قانون صدر في 26 يوليو/تموز 2018 ودستور 29 ديسمبر/كانون الأول 2023 على التوالي 23 مجلسًا إقليميًا مستقلًا و125 مجلس بلدية بالإضافة إلى غرفة برلمانية ثانية - بمجلس الشيوخ - التي تحمل صوتهم. واستكملت الإصلاحات العضوية الجديدة التي بدأت في عام 2024 هذا النظام من اللامركزية في العمل الإداري، لتعزيز الديمقراطية المحلية وتقريب المواطنين من العمل العام.

وعلى الصعيد الضريبي، قامت تشاد بتنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية، وأسفر بعضها بالفعل عن نتائج ملحوظة. أنشأت الحكومة التشادية منصة الضرائب الإلكترونية الرقمية لتسهيل الإجراءات الضريبية على دافعي الضرائب. كما تم إطلاق هذه المنصة في عام 2022، والتي تسمح بالتسجيل والإعلان ودفع الضرائب عبر الإنترنت. وفي عام 2023، تم دمج وحدات إضافية، خاصة فيما يتعلق بالتحصيل والتدقيق الضريبي والنزاعات، كما أتاح إطلاق نظام الفوترة الإلكترونية الموحدة في عام 2024 وجرى تعميمه في 2025 مع إمكانية إنشاء نظام بيئي رقمي وآمن للتبادل بين الخدمات والشركات.

وتساعد مشاريع البنية الأساسية الكبرى في جعل تشاد قوة اقتصادية إقليمية حقيقية، خاصة المشاريع الرامية إلى تحديث أو بناء طرق وممرات بالبحيرات إلى الكاميرون والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى حتى جنوب السودان والنيجر ونيجيريا وليبيا حتى مصر.

منذ عام 2014، بذلت تشاد جهوداً لتحديث إدارة المالية العامة وجعلها أكثر شفافية. وقد عزز اعتماد القانون العضوي لقوانين المالية الانضباط المالي والشفافية المالية، في حين أدى قانون الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة المالية العامة، الذي تم اعتماده في عام 2016، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المساءلة وتحسين الوصول إلى المعلومات العامة. في عام 2023، تم تحقيق تقدمين كبيرين مع إنشاء محكمة الحسابات والهيئة المستقلة لمكافحة الفساد، وهي أداة رئيسية للوقاية من أعمال الفساد وقمعها. وفي 2024، تم استكمال حوكمة القطاع العام من خلال إصدار قانون الحوكمة الرشيدة للمؤسسات العامة، وقانون حوكمة الشركات ذات المشاركة العامة، وقانون القواعد العامة لإنشاء المؤسسات العامة ووضعها، فضلاً عن قانون

[5] إيكوسيت 5 (2024)

حوكمة السلطات الإدارية المستقلة، مما أدى إلى إنشاء إطار معياري متماسك يهدف إلى ضمان الأداء والشفافية ومساءلة الكيانات العامة وشبه العامة.

وفي عام 2023، اجتذبت تشاد 913 مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحتل المرتبة الثانية في منطقة المجموعة الاقتصادية و النقدية لوسط إفريقيا. ويؤكد هذا الأداء التاريخي ثقة العديد من المستثمرين الدوليين في الإمكانات الاقتصادية للبلاد. كما أبدى رجال الصناعة والمستثمرون اهتماما متزايدا بتشاد. وفي عام 2024، كانت نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نحو 32%، حصلت تشاد على تصنيفها الافتتاحي من ستاندرد آند بورز وفيتش، حيث منحتها وكالتا التصنيف B-/B وB- على التوالي، وهو أعلى تصنيف لدولة في وسط أفريقيا.

لقد أصبحت أسس التنمية المستدامة راسخة، مما يوفر بيئة مواتية لحشد الشركاء الدوليين. ويقدم المجتمع الدولي دعماً أكثر حزماً لتشاد، كما يتضح من العودة النشطة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن زيادة استنفار المانحين (البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الفرنسية للتنمية،والاتحاد الأوروبي، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وبنك التصدير والاستيراد الصيني، وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي، وغيرهم).

وتنشط تشاد على الصعيد الدبلوماسي، كما يتضح من اللقاءات الدبلوماسية والاقتصادية مع المسؤولين و/أو الأفراد من عدة بلدان في قارات مختلفة بشأن التعاون في كافة المجالات.

1.4 تشكل مبادرة ترابط تشاد 2030 تغييراً في المنهجية المتبعة والحفاظ على طابعها الاستباقي، وتركيزها على الإصلاحات الأساسية والعمل

خطة تنمية جريئة وطموحة لدفع عجلة التحول المستدام في تشاد

تعتمد مبادرة "ترابط تشاد 2030" على استثمارات بأحجام غير مسبوقة، مع 268 مشروعًا وإصلاحات استراتيجية تحشد ما يقرب من 30 مليار دولار أمريكي، أو 18 ألف مليار فرنك أفريقي.

خطة تنمية منظمة ومُعدة لتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية

يعتمد برنامج ترابط تشاد 2030 على نهج متسلسل بدقة، ومنظم وفقًا لأربعة مجالات تدخل استراتيجية للبلاد. يتمثل المجال الأول للتدخل في رأب الفجوة في البنية التحتية وإنشاء المؤسسات المناسبة لضمان إدارة الخدمات واستدامتها، وهو شرط أساسي لأي تنمية مستدامة. وتركز مجالات التدخل الأخرى في خطة التنمية على التوالي على الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وخاصة التعليم والصحة، والتنمية الاقتصادية والصناعية، بما في ذلك السياحة، وأخيرا التحسين المستمر لبيئة الأعمال. وتعزيزًا لمجالات التدخل السابقة، تقوم خطة التنمية على أربعة برامج متقاطعة هي كما يلي:

- إصلاحات الدولة والحوكمة
- إدراج النساء والفئات الضعيفة والموظفين المُسرّحين من أعمالهم والإسكان
- تنمية القطاع الخاص
- التكيف مع تغير المناخ

خطة تنمية تركز على العمل الفوري ونشر المشاريع الملموسة

يعتمد برنامج ترابط تشاد 2030 على متطلبات التنفيذ السريع والتوفيق بين الاستجابة لحالات الطوارئ الحالية والرؤية طويلة الأمد. كما أنها تشجع الآليات التشغيلية المرنة والتنفيذ السريع للمشاريع ذات الأولوية، من أجل الحصول على نتائج ملموسة خلال السنوات الأولى. **ومع ذلك، فإن هذه السرعة في التنفيذ مصحوبة بإدارة صارمة ومراقبة مستمرة، لتجنب الوقوع في فخ التنفيذ المتسرع، وخاصة بالنسبة للمشاريع الأكثر هيكلة**. ولتمكين هذا النشر السريع، سيتم تنفيذ إصلاحات الحوكمة كأولوية للتخلص من الاختناقات التنظيمية التي تحد من القدرة على استيعاب المشاريع الجديدة، وجذب المستثمرين من القطاع الخاص، وخلق ديناميكية قوية للتغيير.

تترجم مبادرة "ترابط تشاد 2030" إلى إجراءات ملموسة لتعبئة جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية وتعزيز الاستثمار. ومن بين 268 مشروعا وإصلاحا تم تحديدها، هناك 133 مشروعا وإصلاحا هيكليا وتولد تأثيرا متسلسلا على النشاط الاقتصادي بأكمله وعلى التخطيط الإقليمي.

وأخيرا، فإن هذه الرؤية تكمل الاستراتيجية العالمية المنقولة من خلال هذه الوثيقة (انظر الجزء الثالث) وكذلك الاستراتيجيات القطاعية التفصيلية.

حوكمة مخصصة تتكيف مع طموحات خطة التنمية وتدعمها منظومة استثنائية

يعتمد برنامج ترابط تشاد 2030 على نظام تنفيذ مستوحى من أفضل الممارسات الدولية مع الاستفادة من الدروس المستفادة من التجارب السابقة. الهدف هو ضمان نشر خطة التنمية بفعالية وشفافية، بالاعتماد على وحدة دعم التنفيذ. سيسمح هذا النظام بالإدارة المركزية، مع ضمان ارتباط قوي بالأقاليم من خلال حشد الهياكل الإدارية القائمة. **وسيعتمد تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030 أيضًا على الإدارة المرنة والدقيقة، التي تجمع بين المرونة والمراقبة الحثيثة.**

وفي فجر هذه اللحظة الحاسمة في تاريخها، يتعين على تشاد أن تغتنم الفرصة غير المسبوقة المتاحة لها لتغيير أراضيها وتقدمها إلى مصاف القوة الإقليمية. تهدف مبادرة ترابط تشاد 2030 إلى إلزام البلاد بتحول جذري ومنهجي يهدف إلى بناء نمو مستدام ومستمر وشامل. إن المرونة الاقتصادية التي تتمتع بها تشاد، وتراثها الطبيعي الاستثنائي، وتركيبتها السكانية الديناميكية، كلها أصول يمكن استخدامها للتغلب على التحديات التي تميز هذا المسار للتنمية.

2. الإطار الاقتصادي الكلي الأولي

تنشـد **الأهداف الاقتصـادية الكلية والميزانية المخصـصـة لبرنامج** ترابط ***تشـاد 2030*** **تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسـبة 10% بحلول عام 2030**. يتم إعداد خطة النمو لخريطة التنمية على أسـاس إطار اقتصـادي كلي يتم تنفيذه وفقًا لسـيناريوهين: (أ) سيناريو الوضع الراهن؛ (ب) السيناريو المتشائم، والذي أطلقنا عليه "تشاد في حالة صدمة".

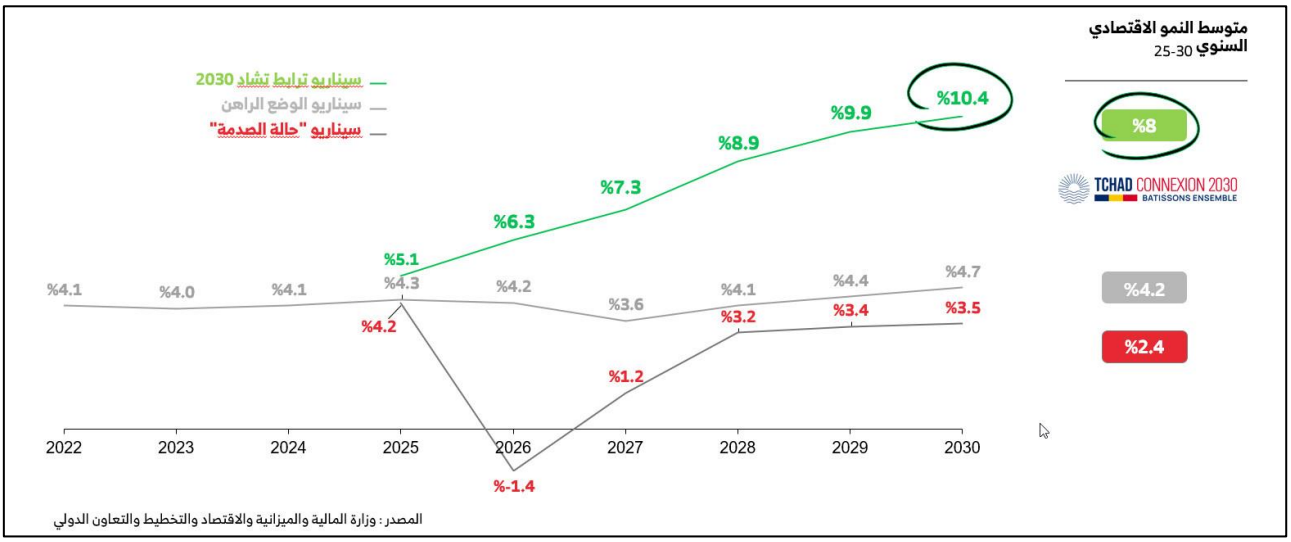

شكل1 : تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب السيناريوهات خلال الفترة 2025-2030

2.1 سيناريو الوضع الراهن

يستند هذا السيناريو الاتجاهي، في غياب تنفيذ خطة التنمية، إلى افتراضات التوقعات التالية: (أ) حدوث تدهور طفيف في الوضع الأمني على المستوى الإقليمي؛ (ب) عدم وجود المزيد من الاضطرابات التجارية؛ (ج) انخفاض سعر النفط الخام من 80 دولارا أميركيا للبرميل إلى 70 دولارا أميركيا للبرميل في عام 2025، وصولا إلى 65 دولارا أميركيا للبرميل في عام 2030، و(د) استقرار سعر الصرف بين الدولار مقابل الفرنك الأفريقي.

شكل2 : تطور معدلات النمو القطاعي والاستثمار بين عامي 2020 و2030 - سيناريو الوضع الراهن

على مدى الفترة 2025-2030، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي مدفوعاً بالقطاعين النفطي وغير النفطي، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ 4.2%. وفيما يتعلق بالتطورات القطاعية، **فمن المتوقع تسجيل القطاع الأولي معدل نمو متوسط قدره 4,5% خلال الفترة 2025-2030. ومن المتوقع أن يسجل القطاع الثاني معدل نمو متوسط قدره 3,6% خلال الفترة 2025-2030. ويُتوقع أن ينمو القطاع الثالث بمعدل 4.2% في المتوسط خلال الفترة 2025-2030.**

2.2 السيناريو المتشائم "تشاد في حالة صدمة"

في هذا السيناريو، سيتأثر النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2025-2030 سلبًا بعدة عوامل، مثل الفيضانات والجفاف وهذا على المستوى الوطني وتدهور الوضع الأمني في البلدان المجاورة، وعلى المستوى الدولي قد تؤثر علينا التوترات الجيوسياسية.

شكل3 : تطور معدلات النمو على مستوى القطاعات والاستثمار خلال الفترة بين عامي 2020 و2030 - سيناريو تشاد في حالة صدمة

بالنسبة للطلب، فإنه من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي خلال الفترة 2025-2030 في المتوسط بانخفاض الصادرات بنسبة (1.5%) فضلاً عن ضعف الطلب على الاستهلاك النهائي بنسبة (3.2%) والاستثمارات بنسبة (0.2%) مقارنة بالوضع الراهن. وفيما يتعلق بالاستثمارات، في سيناريو "تشاد في حالة صدمات"، فإن المستوى الإجمالي للاستثمارات (العامة والخاصة) سيكون 5891 مليار فرنك أفريقي، بما في ذلك 2268 مليار فرنك أفريقي من الاستثمارات العامة خلال الفترة 2025-2030.

من المتوقع أن تبلغ نسبة الضريبة غير النفطية في المتوسط نحو 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. علاوة على ذلك، في هذا السيناريو الذي يسمى "تشاد حالة من الصدمة" ستكون هناك صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يحرم البلاد من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع استثمارية عامة كبرى.

3. الطموح والتوقعات

3.1 تهدف مبادرة "ترابط تشاد 2030" إلى تحقيق تحول بهذه البلاد خلال ست سنوات، وزيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 60% وتمكين 2.5 مليون تشادي من الهروب من الفقر

يجسد برنامج ترابط تشاد 2030 رؤية قوية تهدف إلى تحقيق نقلة بهذه البلاد بشكل مستدام بحلول عام 2030. فهو يمثل تغييرا جذريًا عن الديناميكيات السابقة ويهدف إلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تشاد من خلال تحديث الحكم وحشد استثمارات غير مسبوقة تصل إلى حوالي 30 مليار دولار أمريكي، أو 18 ألف مليار فرنك أفريقي.

ومن المتوقع أن يكون التأثير كبيرا: بما يشمل مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي في الأمد المتوسط، وخفض الفقر بمقدار الثلث، وتحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. كما يهدف برنامج ترابط تشاد 2030 إلى جعل البلاد مركزًا اقتصاديًا رئيسيًا في أفريقيا، وذلك من خلال جذب الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

3.2 يتمحور برنامج ترابط تشاد 2030 حول أربعة مجالات هيكلية للتدخل (البنية التحتية، والسياسات الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وبيئة الأعمال)

يعتمد برنامج ترابط تشاد 2030 على أربعة مجالات رئيسية للتدخل مقسمة إلى 13 برنامجًا:

I. تشكل **البنية التحتية الأساسية** الركيزة الأولى، بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة في المياه والطاقة والتكنولوجيا الرقمية والنقل لتعزيز الاقتصاد وتعزيز المناطق
II. ومن ثم، تهدف **السياسات الاجتماعية الأساسية** إلى تعزيز الصحة والتعليم وتوفير وظائف، وضمان تنمية رأس المال البشري، وتحسين الحياة، بما يتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية للبلاد وبنهج فعال
III. الركيزة الثالثة، **التنمية الاقتصادية والصناعية**، تهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال تقليل اعتماده على النفط وتشجيع تطوير الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة وقطاع التعدين والسياحة
IV. وأخيرا، فإن **تحسين بيئة الأعمال** يعتمد على الإصلاحات الرامية إلى تأمين الاستثمارات وتحديث القوانين الضريبية وقوانين العمل وتحسين كفاءة القضاء لجذب رأس المال الخاص

علاوة على ذلك، تتضمن خطة التنمية أربعة برامج متداخلة هي: إصلاح الدولة والتوجه إلى اللامركزية، وإشراك المرأة، والاهتمام بالفئات الضعيفة، والموظفين المسرحين والإسكان، وتنمية القطاع الخاص، فضلاً عن القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ. وتتبنى مبادرة ترابط تشاد 2030 نهجا متكاملا وطموحا لضمان التنمية المتوازنة والمستدامة.

تتمحور خطة ترابط تشاد 2030 حول 4 مجالات تدخل تكميلية تتألف من 17 برنامجًا، بما في ذلك 4 برامج متداخلة

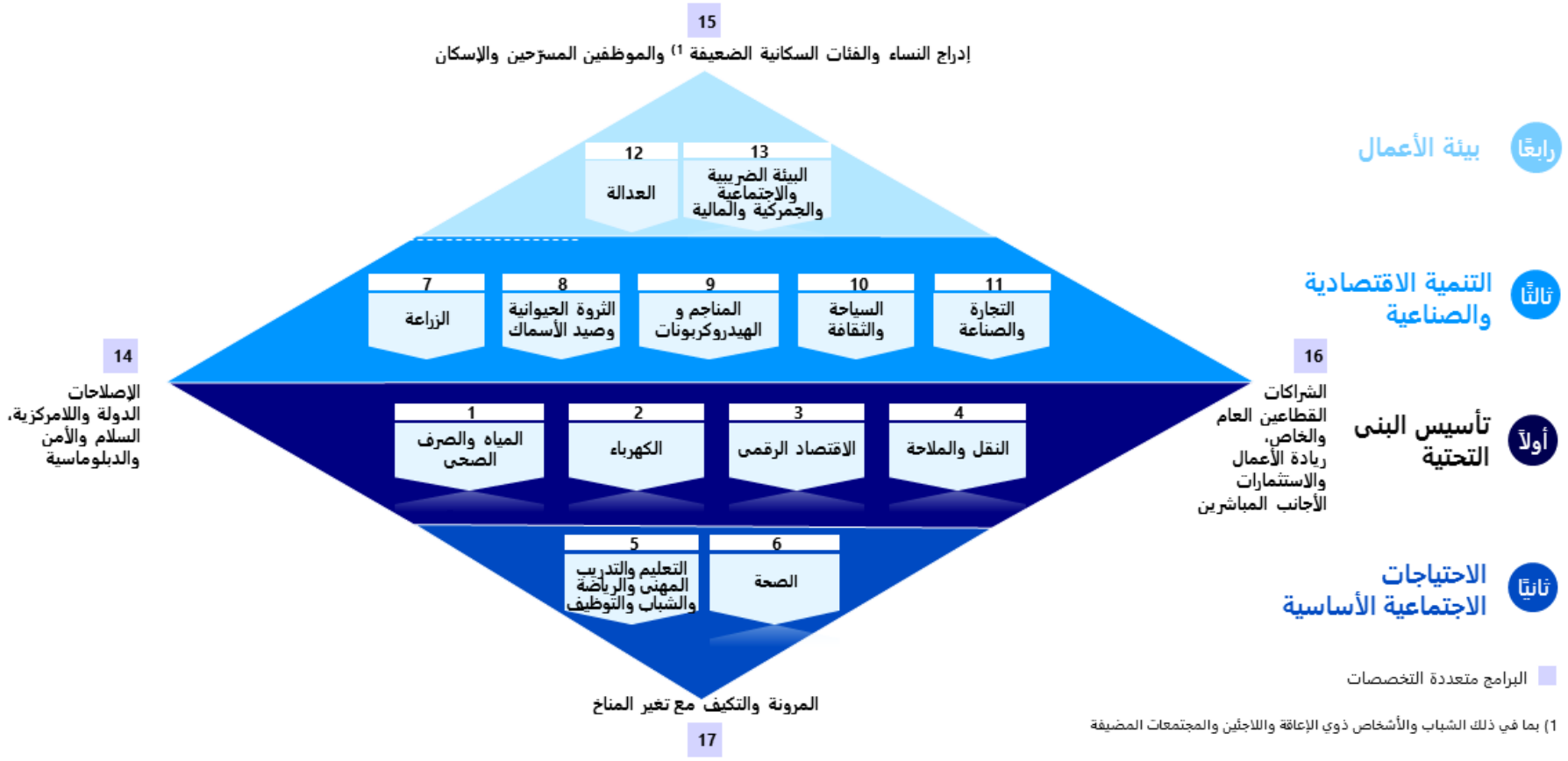

شكل4 : مجالات التدخل الأربعة والبرامج السبعة عشر لبرنامج ترابط تشاد 2030

3.3 وتحمل كل مجالات التدخل، المقسمة إلى عدة برامج تنموية، طموحا قويا وتحويليا للبلاد

إن نشر البنية التحتية الأساسية هو حجر الزاوية في مبادرة ترابط تشاد 2030 لتحفيز ديناميكية التنمية

- **البرنامج رقم 1 - المياه والصرف الصحي** : ضمان الوصول الشامل إلى مياه الشرب وتسريع التقدم في مجال الصرف الصحي لتحسين الوضع الصحي وتغذية الأنشطة الاقتصادية، من خلال إتاحة إدارة المياه في المحافظات للقطاع الخاص بالتعاون مع شركاء التنمية
- **البرنامج رقم 2 - الكهرباء** : أن تكون تشاد نموذجًا إقليميًا من حيث الوصول إلى الكهرباء وتسريع التحول إلى مزيج الطاقة الذي يركز على الطاقة الشمسية، بما يتماشى مع استراتيجية 300M والميثاق الوطني للطاقة، من خلال إتاحة إدارة الكهرباء في المحافظات للشركات الخاصة بالتعاون مع شركاء التنمية ومؤسسة التمويل الدولية
- **البرنامج رقم 3 - الاقتصاد الرقمي** : الارتقاء بدولة تشاد إلى مرتبة الاقتصادات الرقمية الرائدة في أفريقيا في غضون ست سنوات وتوسيع التغطية لربط غالبية التشاديين
- **البرنامج رقم 4 – النقل والملاحة** : ربط جميع أراضي تشاد من خلال تطوير شبكة الطرق كأولوية مع وضع آلية للصيانة طويلة الأمد للطرق الريفية، وربط البلاد بجيرانها من خلال تطوير الممرات عبر أفريقيا والملاحة في بحيرة تشاد والأنهار الرئيسية

وسيتم توفير استجابات هيكلية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية للشعب التشادي على أساس الكفاءة

- **البرنامج رقم 5 - التعليم والتدريب المهني والرياضة والشباب والتوظيف** : توسيع نطاق الوصول إلى التعليم وتكييف المهارات المكتسبة مع احتياجات السوق لتعزيز رأس المال البشري وبناء النمو المستدام
- **البرنامج رقم 6 - الصحة** : ضمان حصول جميع التشاديين على فرص متساوية للوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية في كافة أنحاء البلاد، مع تحسين جودة وكمية المنصات التقنية المحلية

إن التنمية الاقتصادية والصناعية للبلاد ستعتمد على تنويع النسيج الإنتاجي

- **البرنامج رقم 7 - الزراعة:** مضاعفة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتمهيد الطريق لزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية
- **البرنامج رقم 8 – الثروة الحيوانية وصيد الأسماك:** بناء قطاع صناعي رائد للحوم الطازجة والحليب والأسماك في المنطقة
- **البرنامج رقم 9 - التعدين والهيدروكربونات:** إرساء الأسس لقطاع تعدين ديناميكي، وتعزيز إنتاج النفط، وتسريع تطوير الغاز
- **البرنامج رقم 10 – السياحة والثقافة:** جعل تشاد وجهة أفريقية رائدة للسياحة التجارية والترفيهية
- **البرنامج رقم 11 - التجارة والصناعة:** توفير فرص الوصول إلى التمويل وأسواق التصدير للشركات والحرفيين ورجال الأعمال التشاديين لتعزيز نموهم ودعم التصنيع

إن التحسين السريع لبيئة الأعمال يعد أولوية لازدهار القطاع الخاص وجذب المستثمرين الأجانب

- **البرنامج رقم 12 - العدالة:** تأمين العلاقات التجارية وتوفير حماية أفضل للجهات الفاعلة في القطاع الخاص من خلال توفير العدالة الفعالة وإطار تنظيمي يتسم بالشفافية
- **البرنامج رقم 13 - البيئة المالية والجمركية والاجتماعية والمالية:** خلق البيئة الأكثر ملاءمة في المنطقة لتعزيز القدرة التنافسية للأعمال ودعم النمو. وبشكل خاص، تحديث قانون العمل، وتسهيل شروط الإقامة والعمل للأجانب الراغبين في الاستثمار في تشاد، ومواءمة الرسوم الاجتماعية والإقامة للعمال الوطنيين والأجانب مع أفضل المعايير الدولية

سيتم دمج الأولويات المجتمعية والبيئية والاقتصادية الشاملة للبلاد بشكل كامل في خطة ترابط تشاد 2030

- **البرنامج رقم 14 – إصلاحات الدولة واللامركزية والسلام والأمن والدبلوماسية:** بناء دولة حديثة لامركزية ذات حوكمة تتسم بالشفافية والفعالية لتنفيذ مشاريع التنمية وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة
- **البرنامج رقم 15 - إدماج المرأة والفئات الضعيفة والموظفين المُسرّحين والإسكان:** تسريع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفئات السكانية الضعيفة والموظفين المسرحين لتعزيز رأس المال البشري، ولا سيما من خلال تحسين فرص الحصول على السكن والخدمات الأساسية
- **البرنامج رقم 16 - الشراكات بين القطاعين العام والخاص وريادة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر** : إنشاء قطاع خاص ديناميكي ومبتكر في تشاد، يجذب المستثمرين الأجانب
- **البرنامج رقم 17 - المرونة والتكيف مع تغير المناخ** : تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والحفاظ بشكل مستدام على الموارد الزراعية والتراث الطبيعي في تشاد

البرنامج رقم 1 - المياه والصرف الصحي : ضمان الوصول الشامل إلى مياه الشرب والوصول إلى الصرف الصحي بنسبة 60٪

∑ 2.9 مليار دولار أمريكي

الطموح

ضمان الوصول الشامل إلى مياه الشرب وتسريع التقدم في مجال الصرف الصحي لتحسين الوضع الصحي وتنمية الأنشطة الاقتصادية، من خلال فتح إدارة المياه في المحافظات للقطاع الخاص بالتعاون مع شركاء التنمية

استراتيجيات التوجهات

- **جعل محافظات البلاد البالغة 22 محافظة مكتفية ذاتيا من المياه،** وخاصة **البلديات الحضرية البالغ عددها 125 بلدية** بما في ذلك عواصم المحافظات كافة
- بالنسبة **لمدينة إنجامينا** ، **فإنها تعمل على توفير المياه بمقدار 150 ألف متر مكعب يوميًا** مع محطات المعالجة والحفر الإضافي وخطوط الأنابيب

رسم خرائط لاحتياطيات المياه لاستغلالها، مثل خزان المياه الجوفية الرملي النوبي، وهو أحد أكبر الخزانات في العالم

تنفيذ 25 كيلومترًا من الطرق الحضرية سنويًا في إنجامينا و **15 كيلومترًا على الأقل في العواصم الأخرى**

تنفيذ **أعمال الحفر وبناء منشآت** ومعدات تخزين **مياه الأمطار** بالإضافة إلى التحسينات الهيدروليكية الأخرى لتحسين الإنتاجية الرعوية والزراعية

- **بناء خطة وطنية للمياه والصرف الصحي** تمنح إدارة شبكات المياه في المحافظات **للقطاع الخاص** [1]

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- تحديد **خطة قطاعية استراتيجية** للمياه والصرف الصحي
- إطلاق **خطة لنشر مرافق الوصول إلى مياه الشرب** في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية
- إطلاق **خطة لتنفيذ أعمال الصرف الصحي** في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية
- تنفيذ **خطة العمل التشغيلية والتنظيمية** للمؤسسة **العسكرية** ، لاستكمال إصلاحها وتحديد حدود أراضيها في إنجامينا
- إنشاء **هيئة تنظيمية عامة**
- **رسم خريطة لاحتياطيات المياه العميقة المتاحة** في البلاد
- إطلاق **دعوات لتقديم عطاءات** (عقود إيجار) بالتعاون مع برامج الشراكة التجارية لفتح تشغيل أنظمة إمدادات مياه الشرب (AEP) للقطاع الخاص في المناطق شبه الحضرية والحضرية خارج إنجامينا

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

11 مليون شخص إضافي [1] إمكانية الوصول إلى مياه الشرب 2) (الوصول الشامل)

11 مليون شخص إضافي [1] مع إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للصرف الصحي تم تحسين [3]

100000 هكتار من الأراضي المروية (مقارنة بـ 46000 هكتار في عام 2024)

احتياجات التمويل

1) بدعم من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بالمغرب؛2) المياه من مصدر محسن، أي محمي ضد التلوث (الشبكات المنزلية، والآبار المحمية، والآبار الجوفية، وغيرها)؛3) تركيب يسمح بإدارة صحية وآمنة لمياه الصرف الصحي والبراز البشري، سواء كانت إدارة مشتركة أو فردية

المصدر : البنك الدولي - *مذكرة قطاع المياه والصرف الصحي* ، البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وخطة الاستثمار الإقليمية

البرنامج رقم 2 - الكهرباء : أن نصبح نموذجًا إقليميًا من حيث الوصول إلى الكهرباء بما يتماشى مع رؤية 300M، وذلك بفضل أشعة الشمس الاستثنائية في تشاد

∑ 1.1 مليار دولار أمريكي

الطموح

أن تصبح نموذجًا إقليميًا من حيث الوصول إلى الكهرباء وتسريع التحول إلى مزيج الطاقة الذي يركز على الطاقة الشمسية، بما يتماشى مع استراتيجية 300M والميثاق الوطني للطاقة، من خلال إتاحة إدارة الكهرباء في المحافظات للشركات الخاصة بالتعاون مع شركاء التنمية ومؤسسة التمويل الدولية

استراتيجيات التوجهات

- **زيادة القدرة المركبة لتوليد الكهرباء** من خلال تسريع بناء محطات الطاقة الشمسية والحرارية والهجينة في المحافظات واستكمال مشاريع البناء تحت الإنشاء
- **توسيع البنية التحتية لتوزيع الكهرباء** داخل المناطق **الحضرية وشبه الحضرية والريفية** من خلال إعادة تأهيل الشبكات وضمان تنفيذ مشاريع الربط الإقليمي الكبرى تحت الإنشاء
- **تعزيز شبكة توزيع الجهد المتوسط/الجهد المنخفض**

جذب المستثمرين من القطاع الخاص لتعزيز القطاع:

- فتح سوق الكهرباء أمام القطاع الخاص لبناء وإدارة البنية التحتية
- تحديد خطة استراتيجية قطاعية تهدف إلى تأمين الإصلاحات
- تعزيز هيئة تنظيم قطاع الطاقة لتسريع الإجراءات، وخاصة دعوات تقديم العطاءات
- تنفيذ التحول التنظيمي للهيئة الوطنية للكهرباء وإعادة تركيز نطاقها الجغرافي على منطقة إنجامينا الحضرية

راجع المشاريع المتعلقة بموضوع الضرائب

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- إعداد **خطة قطاعية استراتيجية** لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء
- استكمال **بناء محطات الطاقة الشمسية والهجينة والحرارية المختلفة** الجاري تنفيذها حاليًا في مختلف أنحاء البلاد
- تنفيذ توصيل ال**كهرباء للمناطق الريفية**
- استكمال **إنشاء خطوط وشبكات نقل الكهرباء الوطنية والدولية المختلفة**
- تعزيز **المنظم**
- تنفيذ **الإصلاح التنظيمي للهيئة الوطنية للتشغيل** وإعادة تركيز نطاق تدخلها على منطقة إنجامينا الحضرية
- فتح **سوق الكهرباء من خلال منح 6 تراخيص متعددة المحافظات** لأصحاب الامتيازات الخاصة بالتعاون مع البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- **أن يكون معدل الوصول إلى الكهرباء بنسبة 60% تقريبًا ومعدل الوصول في العواصم الإقليمية بنسبة 90%** (مقارنة بنسبة 11% في عام 2022)
- **866 ميجاوات إضافية من الطاقة المركبة، بما في ذلك 520 ميجاوات من الطاقة الشمسية**
- **ما بين 20% و30 % تمثل حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة** (مقارنة بنسبة 9% في عام 2024)
- **تسريع الوصول إلى حلول الطهي النظيف بمعدل 5% سنويًا** لتصبح 46% في عام 2030، أو أن تكون هناك 5.5 مليون أسرة إضافية مجهزة

احتياجات التمويل

المصدر : البنك الدولي، ميثاق الطاقة الوطني لجمهورية تشاد (ديسمبر 2024)، مقابلات مع أصحاب المصلحة، مراجعة الوثائق

شريط جانبي: نموذج إنتاج وإدارة الطاقة في المحافظات من قبل القطاع الخاص

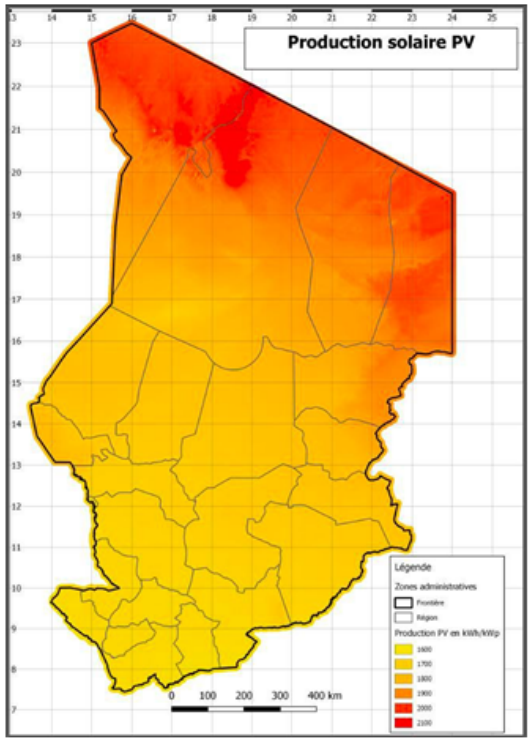

- منح المدينة تراخيص للشركات الخاصة بعد طرح العطاءات
- تمويل الدولة والبنك الدولي والشركاء الآخرين البنية التحتية للنقل في إطار معهمة M300 التابعة لبنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي
- تمويل محطات الطاقة وإدارتها وصيانتها من خلال الاستثمار الخاص أو القروض
- القروض والضمانات من شركاء التنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار

المصدر : البنك الدولي، ميثاق الطاقة الوطني لجمهورية تشاد (ديسمبر2024)، مقابلات مع أصحاب المصلحة، مراجعة الوثائق

البرنامج رقم 3 - الاقتصاد الرقمي: جعل التكنولوجيا الرقمية المحرك الرئيسي للتقدم لجميع التشاديين بحلول عام 2030، مع توفير اتصال إنترنت عالي الجودة للجميع

$ ∑ 1.5 مليار دولار أمريكي

الطموح

رفع تشاد إلى مرتبة الاقتصادات الرقمية الرائدة في أفريقيا في غضون ست سنوات وتوسيع التغطية لتجمع غالبية التشاديين

استراتيجيات التوجهات

- **فتح الوصول الرقمي في تشاد من خلال بناء خطوط اتصال إقليمية جديدة** لتحسين جودة الاتصال وتوافره
- **تعزيز الشبكة الوطنية للألياف** من خلال استكمال حلقات الألياف في المناطق الحضرية والريفية. **تعزيز التغطية الوطنية من خلال تقديم حلول الأقمار الصناعية** لطرق الاتصالات الرئيسية والمناطق المعزولة
- **تخفيض الفاتورة الرقمية للتشاديين** من خلال إدخال لاعب خاص ثالث نتيجة خصخصة شركة سوتيل
- **رقمنة وربط وتعزيز الخدمات الحكومية العامة وشبه الحكومية الرئيسية** حتى يتمكن المواطنون من الحصول على **مجموعة كاملة من خدمات الحكومة الإلكترونية**
- **تسريع وتعميم** الدفع الإلكتروني لكافة الخدمات الأساسية
- **إصلاح الهيئة التنظيمية من خلال منحها وسائل السيطرة والإلزام وفقًا للمعايير الدولية لفرض التزامات التغطية على المشغلين**
- **تحديث الاستراتيجية القطاعية** لضمان تنفيذ الإصلاحات المخطط لها
- **ضمان إمكانية نقل أرقام الهاتف**

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- استكمال **الاتصال الدولي الثاني عبر النيجر**، والذي يشمل قسمًا بطول 509 كيلومترًا من إنجامينا إلى حدود النيجر
- فتح إمكانية إقامة **علاقات دولية** مع ليبيا ومصر أمام القطاع الخاص
- **خصخصة شركة سوتيل** بهدف إدخال لاعب ثالث إلى السوق وتحفيز المنافسة من خلال إدارة البنية التحتية
- **استكمال حلقة الألياف بين المدن** وإنشاء **شركة عقارية لإدارة البنية التحتية للنطاق العريض للألياف الضوئية**
- تنفيذ **مرسوم نقل أرقام الهواتف** لتعزيز المنافسة
- منح **التراخيص لمشغلي شبكات الأقمار الصناعية** لتغطية المناطق خارج التغطية، وخاصة في المناطق الريفية

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- **خفض فاتورة خدمات الاتصالات للتشاديين إلى النصف** (10% من الدخل القومي الإجمالي/للفرد في عام 2030)
- **تضاعف الانتشار الواسع لاستخدام الهاتف المحمول** (من 16% في عام 2021 إلى 30% في عام 2030)
- **وصول معدل انتشار الهاتف المحمول لنسبة 80%** (مقارنة بنسبة 65% في عام 2023)
- **وصول جميع التشاديين إلى الخدمات الرقمية** (لتكون الدولة الثالثة ضمن البلدان الأفريقية الأوائل)

$ احتياجات التمويل

المصدر : البنك الدولي، مقابلات أصحاب المصلحة، مراجعة الوثائق، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 4 - النقل والملاحة: انفتاح تشاد من خلال سرعة إعداد الشبكة متعددة الوسائط، الوطنية والإقليمية

∑ 5.8 مليار دولار أمريكي

الطموح

ربط تشاد بأراضيها، من خلال تطوير شبكة الطرق كأولوية مع آلية للصيانة طويلة الأمد للطرق الريفية، إلى جيرانها من خلال تطوير الممرات عبر أفريقيا والملاحة في بحيرة تشاد والأنهار الرئيسية.

استراتيجيات التوجهات

- **تسريع انفتاح المحافظات المختلفة** من خلال توسيع شبكة الطرق الداخلية، وإعطاء الأولوية للطرق الريفية والفرعية والمحاور الرئيسية بين المدن المستخدمة للأشخاص والبضائع
- **إنشاء آلية مستدامة لصيانة الطرق وسلامتها** من خلال تعزيز خطة إدارة صندوق الصيانة وصيانة الطرق
- الاتصال **بممرات الطرق عبر أفريقيا**
- تسهيل **نقل البضائع** من خلال **إنشاء الموانئ الجافة وتتبع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ورقمنة الرسوم**
- تسريع عملية تحديث **مطار إنجامينا وتطوير المطارات الثانوية** في البلاد
- **تطوير الممرات وتحسين الملاحة في بحيرة تشاد والأنهار الرئيسية**

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- إعداد **خطة استراتيجية قطاعية** للنقل
- تطوير وإكمال **محاور الطرق الداخلية شرقاً ووسطاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وجهتي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي**، بالإضافة إلى الطرق الفرعية والمسارات الريفية
- إنشاء **آلية مستدامة لصيانة الطرق والمسارات الريفية**
- تحديث واستكمال **ممرات الطرق الدولية**
- إنشاء **6 موانئ جافة** للتجارة الدولية، بما في ذلك ميناء في توكرة لتخفيف الازدحام في نغولي
- تسريع **بناء المطار الدولي الجديد** في إنجامينا كشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تطوير **قابلية الملاحة في بحيرة تشاد** والأنهار الرئيسية
- تعزيز **الحوافز الضريبية** لتحفيز الاستثمار الخاص في قطاع النقل، وخاصة فيما يتعلق باستيراد المركبات لاستخدامها كسيارات أجرة حضرية وحافلات بين المدن
- تطوير **السكك الحديدية** من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- **+7000 كم** من **الطرق تم بناؤها في خمس سنوات** (40,000 كم حتى الآن، +18%)، بما في ذلك **+3,000 كم من المسارات الريفية**
- تم تغطية **80% من احتياجات صيانة شبكة الطرق**
- **زيادة طول الطرق المعبدة 2×** (من 2400 إلى 4800 كم)
- **5** موانئ جافة عاملة
- تم تحديث **3** طرق حدودية
- **تضاعف عدد المسافرين ليكون 9x** في مطارات الدولة
- **1 ربط البحيرة** التشغيلية بنيجيريا

احتياجات التمويل

المصدر : البنك الدولي، مقابلات الوزارة، مراجعة الوثائق، رولاند بيرغر

يهدف مشروع ترابط تشاد 2030 إلى ربط البلاد بالممرات الإقليمية

منظر لمنطقة بحيرة تشاد

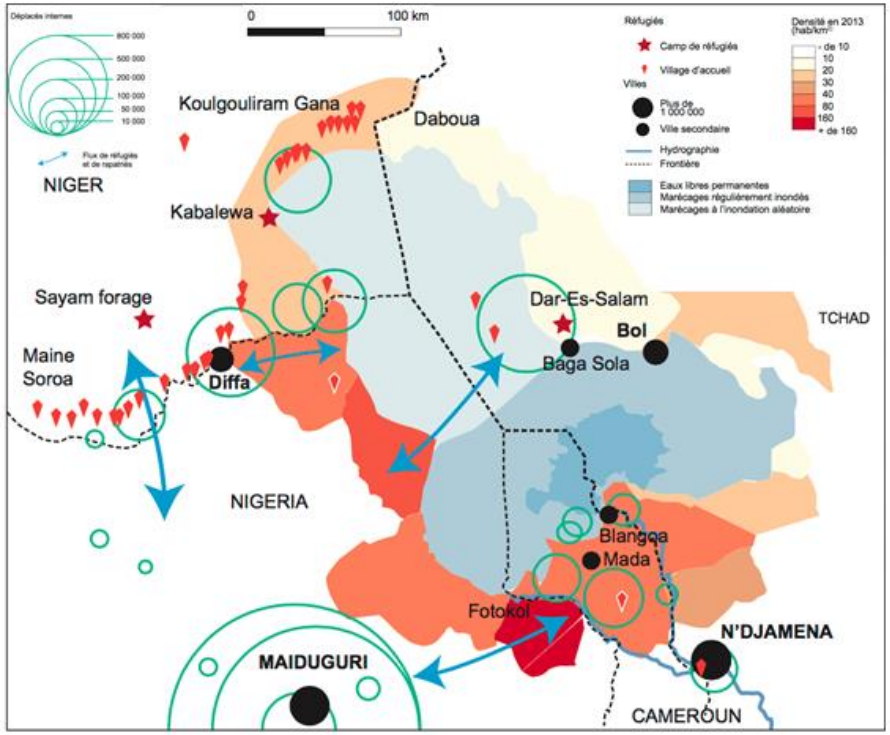

المصدر : *بحيرات تشاد* (الفصل 16، ج. ماجرين وج. ليموال)

الموقع المركزي لتشاد في قلب ممرات الطرق عبر أفريقيا

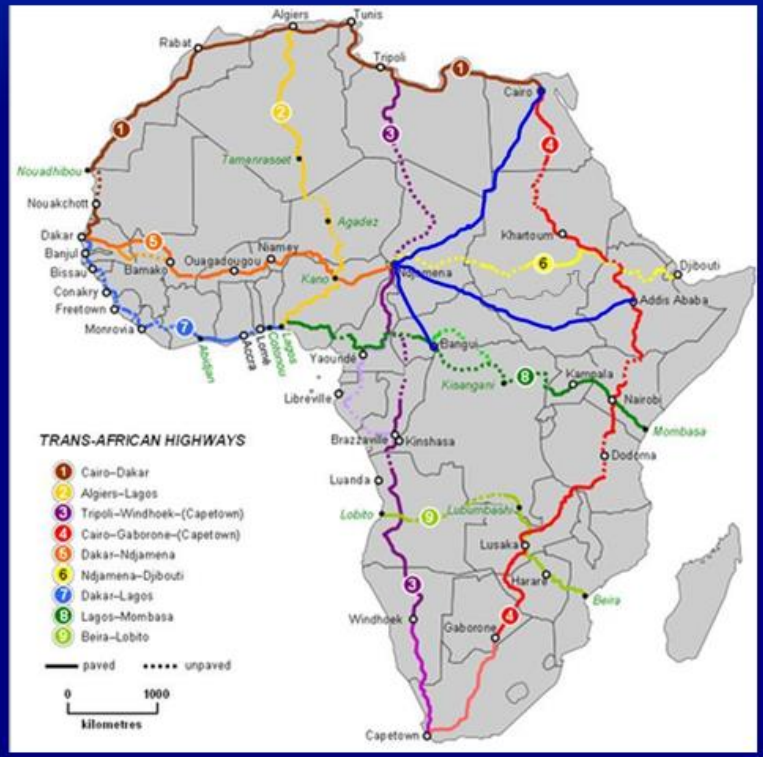

المصدر : ويكيميديا كومنز، *خريطة الطرق السريعة عبرأفريقيا*

البرنامج رقم 5 - التعليم والتدريب المهني والرياضة والشباب والتوظيف: ضمان وصول كافة المواطنين إلى التعليم الابتدائي والثانوي، وتكييف التدريب المهني مع احتياجات البلاد

2.2∑ مليار دولار أمريكي

الطموح

توسيع نطاق الوصول إلى التعليم وتكييف المهارات وفقًا لاحتياجات السوق لتعزيز رأس المال البشري وبناء النمو المستدام

استراتيجيات التوجهات

ضمان التعليم الشامل من خلال تكييف السياسات المتعلقة بالوصول إلى البنية التحتية التعليمية وبناء البنية التحتية التعليمية للفتيات والشابات

تسريع بناء المدارس الابتدائية والثانوية والكافيتريات ومؤسسات التعليم العالي في المحافظات لضمان الوصول إلى التعليم والبنية التحتية المستدامة ذات الجودة والتي تهدف إلى سلامة الطلاب

جعل جودة التعليم أولوية للنظام من خلال تحسين تدريب المعلمين ورقمنة الكتب المدرسية وتحديث البرامج بما يتوافق مع أولويات البلاد

تكييف التدريب داخل التعليم العالي مع واقع سوق العمل وتعزيز التدريب التقني والتجاري من أجل مكافحة البطالة بين الشباب

إنشاء نظام وطني لتتبع نفقات التعليم مع مراقبة رقمية وإقليمية لهيئة التدريس، بما في ذلك التوظيف المحلي للمعلمين
إنشاء هيئة تنظيمية للتعليم الخاص لمراقبة تطبيق المعايير التي حددتها الوزارة

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- تحديث **الخطة الاستراتيجية** للتعليم
- تسريع **برنامج البنية التحتية للمدارس** من خلال استهداف المحافظات الأقل تجهيزا
- بناء **البنية التحتية التعليمية للفتيات**
- إنشاء **مقاصف مدرسية** في جزر بحيرة تشاد للأطفال الرحل وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال في مراحل التعليم في الصحاري
- **تدريب جميع المعلمين**
- رقمنة جميع **الكتب المدرسية** وجعلها متاحة عبر تطبيق
- تخصيص **الموارد للتدريب المهني**، ووضع استراتيجية وطنية مدتها عشر سنوات، وإنشاء هياكل توجيهية للمهن التقنية
- تعزيز **التعليم العلمي والتقني العالي** وزيادة قدرات الاستقبال
- مواصلة **تعزيز مهارات الشباب التشاديين**
- جعل إدارة التوظيف وإدارة **أعضاء هيئة التدريس** إقليمية ورقمية
- إنشاء **هيئة تنظيمية** لمؤسسات التدريب والتعليم الخاصة
- تعزيز **ريادة الأعمال وتمكين** الشباب

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي **80% موزع بالتساوي على جميع المحافظات** (مقارنة بـ43% في عام 2023)
- **معدل إتمام الدراسة 30% للفتيات المقيمات في المناطق الريفية** (مقارنة بنسبة 13% في عام 2023)
- **معدل إكمال التعليم الثانوي 70%** (مقارنة بنسبة 47% للفتيات في عام 2023 و53% للبنين)
- **معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي 60%** (مقارنة بنسبة 35% في عام 2022)
- **8.3 سنوات دراسية في المتوسط لكل طفل** (مقارنة بـ5.3 سنة في عام 2022)
- **100 % المعلمين الحاصلين على الشهادة المطلوبة للتدريس** (مقارنة بـ64٪ في عام 2022)

احتياجات التمويل

المصدر: وزارة التعليم والتنمية المدنية، البنك الدولي، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 6 - الصحة: تعزيز البنية التحتية الصحية وجودة الرعاية، لتوفير الوصول إلى الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد

1.8∑ مليار دولار أمريكي

الطموح

ضمان حصول جميع التشاديين على فرص متساوية للوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية في جميع أنحاء البلاد، مع تحسين جودة وكمية المنصات التقنية المحلية

استراتيجيات التوجهات

نشر المزيد من الموارد البشرية المدربة بشكل أفضل، وتجنيدها وإدارتها محليًا ، مع وضع **آليات تحفيزية** للمناطق التي يصعب الوصول إليها وصحة السكان الرحل

توفير مستشفى إقليمي لكل عاصمة، ومستشفى محلي لكل دائرة، ومركز صحي واحد على الأقل في كل محافظة لتقديم حزمة كاملة من الأنشطة الصحية

رقمنة إدارة مراكز الرعاية والمستشفيات لتحسين أداء النظام باستخدام الحوافز المالية

تأمين الوصول إلى الأدوية واللقاحات للجميع من خلال إصلاح ورقمنة إدارة برنامج الرعاية الصحية الأولية وتثبيت القدرة الإنتاجية واستخدام القطاع الخاص لتوزيع الأدوية في المناطق الريفية

إزالة الحواجز أمام إمكانية الوصول إلى الرعاية من خلال نشر التغطية الصحية الشاملة مع حوكمة منقحة، وتحسين جودة تقديم الخدمات وضمان تقديم خدمات رعاية الولادة والولادة المجانية

نشر إجراءات الوقاية، خاصة فيما يتعلق بتغطية وسائل منع الحمل والتطعيم، مع إدارة أفضل للمخزون

تعزيز حوكمة القطاع الصحي من خلال إنشاء هيئة تنظيمية للمستشفيات والصيدليات الخاصة، وتحفيز القطاع الخاص

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- تعزيز **حوكمة القطاع**
- تعزيز **قدرات إدارة الطوارئ الطبية** من خلال نشر مراكز عمليات الطوارئ الصحية العامة في كل محافظة
- تنشيط هيئات المشاركة المجتمعية لزيادة **توظيف العاملين في مجال الصحة المجتمعية**
- رقمنة **إدارة المستشفيات والمراكز الصحية**
- الانتهاء من **بناء وتشغيل مستشفى الشيخة فاطمة بنت مبارك** ومركز غسيل الكلى
- رقمنة **آلية توريد ومراقبة وتوزيع الأدوية** لتوفير الأدوية والمنتجات الصحية الأخرى
- تسهيل إنشاء **وحدة صناعية لإنتاج الأدوية والمحاليل**
- إطلاق **توزيع الأدوية في المناطق الريفية** من خلال **الشراكات بين القطاعين العام والخاص**
- تعزيز **قدرات الفرق الإقليمية للتطعيم**
- ضمان تقديم خدمة **الولادة والرعاية الولادية مجانًا**
- تكثيف **حملة التطعيم ضد الملاريا** بين الأطفال
- تعزيز **صحة المجتمع** من خلال برنامج OneHealth
- تحديث **مختبر IRED** لإنتاج اللقاحات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

+8 سنوات في متوسط العمر المتوقع (61 سنة مقابل 53 سنة حتى الآن)

- معدل الإصابة بالملاريا 25% (150 حالة جديدة لكل 1000 نسمة معرضة للخطر مقارنة بـ 207 حتى الآن)

- معدل تغطية **100٪** مع الناموسيات المشربة بالمبيد
- معدل تغطية **50%** للقاحات

خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة والرضع إلى النصف

خفض معدل الإصابة بالعدوى المكتسبة من المستشفيات إلى النصف

35% من السكان مشمولون بالتغطية الصحية الشاملة

احتياجات التمويل

1) أعمال إعادة التقييم قيد التنفيذ - القيمة حتى تاريخه يحتمل أن تكون 55 عامًا

المصدر: وزارة الصحة والوقاية، البنك الدولي، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 7 – الزراعة: تنويع الإنتاج الزراعي ومضاعفته لضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتنمية الصادرات ذات القيمة المضافة

1.7 ∑ مليار دولار أمريكي

الطموح

مضاعفة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتمهيد الطريق لزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية

استراتيجيات التوجهات

مضاعفة الإنتاج الزراعي لجميع المحاصيل من خلال زيادة إنتاجية المحاصيل وقدرتها على الصمود لتلبية الاحتياجات الغذائية، مع إعطاء الأولوية للذرة الرفيعة والدخن (الذرة البيضاء) والذرة والأرز والقمح والكسافا

تطوير المعالجة الصناعية للمحاصيل النقدية التي تتمتع تشاد بمزايا نسبية قوية فيها من أجل زيادة القيمة المضافة للصادرات وتطوير العمالة المحلية من خلال التدابير الضريبية والجمركية الحافزة

هيكلة القطاع الزراعي من خلال إصلاح إطار الأراضي، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتحديث البنية التحتية للتخزين والتسويق، وتعزيز التعاونيات، والترويج للمنتجات المحلية من خلال الحصول على الشهادات

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- وضع **خطة استراتيجية قطاعية** من أجل الزراعة، بالإضافة إلى المكونات الفرعية حسب الإنتاج - انظر التفاصيل أدناه
- تشجيع **الري، بما في ذلك على الأراضي المستصلحة حاليًا**
- تسهيل إنشاء مصنع **لإنتاج وخلط الأسمدة بالإضافة إلى وحدة إنتاج المبيدات والمنتجات الصحية النباتية**
- إنشاء **صندوق وطني للبذور**
- إصلاح **نظام SIMATRAC** لتوفير أدوات عمل تتكيف مع التحديث الزراعي على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تسهيل إدخال زراعة قصب السكر إلى مقاطعة البحيرة وإنشاء **مصانع معالجة قصب السكر**
- تسهيل **إنشاء مصانع معالجة الطماطم**
- تعزيز وتحسين **إنتاج العسل**
- إنشاء **آلية تمويل** مخصصة للوصول إلى الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية والمعدات الزراعية
- تعزيز **التعاونيات الزراعية**
- تعزيز **بناء الصوامع** لتخزين الأسمدة والحبوب
- تعزيز **الرقابة الزراعية** على بالتعاون مع الشركاء والمنظمات غير الحكومية

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

1.6 طن/هكتار العائد (مقابل 0.78 طن/هكتار [1] في عام 2023)

إنتاج الحبوب المستهدف في عام 2030 [مليون طن]

	2030	2023
الذرة الرفيعة	1.03	0.88
الذرة البيضاء	1.02	0.63
القمح	0.8	0.4
الأرز	1.62	0.22
السكر المكرر	0.2	0.4
الصمغ العربي	0.1	0.5

التغطية المستدامة لعجز الحبوب البالغ حوالي 0.4 طن متري سنويًا [2] من خلال زيادة الإنتاج

<10% من السكان في حالة من سوء التغذية (مقابل 31% في المتوسط للفترة 2020-2022)

احتياجات التمويل

1) تقدير العائد باستخدام متوسط مرجح يعتمد على المساحات المحصودة والعائدات المحددة لكل محصول؛ 2) في عام 2024 وفقًا لـ SISAAP

المصدر: الإحصاءات الزراعية الوطنية (الحكومة، 2023)؛ تقرير يحلل القيود المفروضة والفرص المتاحة لتنمية القطاع الزراعي الفرعي (البنك الدولي، 2022)، وميثاق تشاد للأغذية والزراعة (بنك التنمية الأفريقي، 2023)، وخارطة الطريق الوطنية بشأن تحويل أنظمة الأغذية لتدعم أجندة 2030 (الحكومة، 2021)، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 8 - الثروة الحيوانية وصيد الأسماك: أن نصبح موردًا رائدًا للحوم الطازجة والحليب والأسماك في وسط أفريقيا، من خلال التركيز على صناعة معالجة المنتجات التنافسية

∑ 0.8 مليار دولار أمريكي

الطموح

بناء قطاع صناعي رائد للحوم الطازجة والحليب والأسماك في المنطقة

استراتيجيات التوجهات

- **تحسين حوكمة قطاع الثروة الحيوانية** بغرض تنظيم وكالات الدولة والتعاونيات المهنية ومنح تسهيلات ضريبية بالاتفاق مع الشركاء
- **تحديث القطاع الرعوي** من خلال تأمين دخل المجتمع وممارسات تربية الماشية (الأعمال الهيدروليكية، وتأمين ممرات الترحال)
- إنشاء البنية التحتية **لمعالجة المنتجات الحيوانية** (مصانع تجهيز الدواجن، مصانع الألبان، المدابغ، وغيرها.)
- **تعزيز صحة الحيوان وإدارة جودة اللحوم:**
  - تنظيم الضوابط الصحية للحد من انتشار الأمراض
  - الإنتاج المحلي للمنتجات البيطرية: اللقاحات والأدوية وأعلاف الماشية
  - التحسين الوراثي لسلالات الثروة الحيوانية
- تعزيز الخدمات البيطرية **وتدريب** أصحاب المصلحة عبر سلسلة القيمة **وإطلاق برامج الإرشاد**
- **تطوير صناعة صيد الأسماك المستدامة**، على وجه الخصوص لتعزيز الموارد الوطنية في بحيرة تشاد
- **تفعيل مشروع المناطق الصناعية الخاصة**

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- وضع **خطة قطاعية**
- إنشاء **محطات رعوية وبرك وآبار** في أحواض الثروة الحيوانية
- ترويج زراعة واستخدام **نباتات العلف لتغذية الماشية**، وخاصة المارافالفا والبرسيم
- تنسيق وضمان **الوصول إلى الأدوية البيطرية عالية الجودة** في الإقليم
- تسهيل إنشاء **مصنع للأدوية البيطرية**
- تعزيز **التعاونيات**
- استكمال بناء **المسالخ الصناعية الحديثة** المخطط لها
- تسهيل إنشاء **مصانع أعلاف الماشية**
- تسهيل تركيب **وحدات إنتاج الحليب**

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- **560 كيلو طن (-31 كجم/فرد) من الحيوانات المستهلكة محليًا سنويًا**
  (مقارنة بـ340 كيلو طن أو حوالي 19 كجم/فرد/سنة في عام 2021)
- **1600 طن من الذبائح المنتجة سنويًا**
  (مقارنة بـ1150 طن في عام 2021)
- **280 طن من اللحوم يتم تصديرها سنويًا**
  (مقارنة بـ0 طن في عام 2021)
- **مليون طن من الحليب المنتج سنويا**
  (مقارنة بـ477,111 طنًا في عام 2023)
- **500 طبيب بيطري**
  (مقارنة بـ220 في عام 2017)
- **تم بناء أو تحديث 100 من الهياكل الهيدروليكية**
  (113 كانوا خلال المرحلة الأولى من PRAPS[2])

احتياجات التمويل

1) يتم تناول احتياجات البنية الأساسية اللازمة لتنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة ذات الرمز البريدي في موضوع تأسيس البنية الأساسية وتتوافق بشكل أساسي مع تطوير ممرات الطرق الشمالية والشمالية الغربية والجنوبية والجنوبية الغربية بالإضافة إلى ممر أمجراس - أسوان ومطاري أبيشي وآتي ومحطات الطاقة في موندو وآتي وأبيشي وأمجراس والتوصيلات الكهربائية والآبار وأبراج المياه في كل منطقة اقتصادية خاصة ذات رمز بريدي، وتطوير المحطات البحرية في ميناء كريبي وميناء السودان؛2) البرنامج الإقليمي لدعم الرعي في منطقة الساحل

المصدر: AAZES، Arise، حكومة تشاد، البنك الدولي -*تقرير فرص تسويق الثروة الحيوانية ومنتجاتها* (2022)، رولاند بيرجر

البرنامج رقم 9 - المناجم والهيدروكربونات : أن تصبح معيارًا أفريقيًا في مجال التعدين، مع الحفاظ على دورها كلاعب رئيسي في استغلال الهيدروكربونات

2∑ مليار دولار أمريكي

الطموح

وضع الأساسات قطاع التعدين الديناميكي، وتعزيز إنتاج النفط وتسريع تطوير الغاز

استراتيجيات التوجهات

- **تحديث النظام التنظيمي لقطاع التعدين من خلال مراجعة الإطار القانوني**، ودمج القضايا البيئية، وتأمين الأراضي، وتوضيح الفصل بين الوظائف التنظيمية والتجارية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتدريب المواهب الجديدة
- **تسريع وتعميق الجرد الجيولوجي الكامل**، لعرض مزايا الموارد التعدينية
- **تنظيم عمليات الاستكشاف والتعدين وتخصيص تصاريح الاستكشاف والتعدين حسب المجموعة**
- **تصنيع إنتاج التعدين**، مع إعطاء الأولوية **لتكرير الذهب**
- **تجديد وتكثيف حملات التنقيب عن النفط** من خلال تنظيم مناقصات مع شركات النفط العالمية
- **تحديث وتسهيل توسيع البنية التحتية لإنتاج وتوزيع المنتجات البترولية** لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة
- **إنشاء البنية التحتية للغاز**

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- وضع **خطط استراتيجية لقطاعي التعدين والنفط**
- إصلاح **قوانين وأنظمة التعدين** لجعل القطاع جذابًا من خلال الاستلهام من أفضل الممارسات
- إجراء **جرد جيولوجي للتعدين** ورسم **خرائط** للمناطق ذات الإمكانات التعدينية
- تنظيم عمليات الاستكشاف والتعدين وتخصيص **تصاريح الاستكشاف والتعدين** حسب المجموعة
- تنظيم **أنشطة التنقيب عن الذهب** في جميع مواقع التعدين في تشاد
- خصخصة **شركة سوناسيم** لتحسين حوكمتها وزيادة قدرتها على إنتاج الأسمنت وكذلك إطلاق وحدات إنتاج جديدة
- منح **تراخيص جديدة** للتنقيب عن النفط للوصول في النهاية إلى 250 ألف برميل يوميا. مع شركاء من القطاع الخاص
- تسهيل بناء **القطاع الخاص مصفاة ثانية من خلال ضمان الوصول إلى النفط الخام في ظل ظروف السوق**
- وضع **مستودع النفط في جرمايا** في الخدمة وتشجيع **بناء مستودعات أخرى في المحافظة**
- جعل استغلال حقل **سيديغي** فعالاً بالشراكة مع القطاع الخاص

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- **5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الناتج عن قطاع التعدين** (مقارنة بـ 1%[2] في عام 2023)
- **250,000[3] برميل من النفط الخام يتم إنتاجها يوميًا** (مقارنة بـ 148000 في عام 2024)
- **إجراء دراسة جيولوجية ورسم خرائط كاملة للمناطق المستهدفة (371.200 كم²)** (مقابل العمل التمهيدي الذي لم يكتمل في عام 2024)
- **مضاعفة طاقة إنتاج المنتجات البترولية المكررة لتصل إلى 40 ألف برميل يوميًا**
- **تم منح ما لا يقل عن 10 تصاريح للاستكشاف والتعدين**

احتياجات التمويل

1) يتم تناول احتياجات البنية التحتية اللازمة لتطوير قطاع التعدين والهيدروكربونات في موضوعات البنية التحتية التأسيسية (المياه، الكهرباء، الاقتصاد الرقمي، النقل)؛ 2) الإطار الاقتصادي الكلي والميزاني 2024-2027؛
3) طموحات البرنامج الرئاسي

المصدر : مذكرة اقتصادية (البنك الدولي، ٢٠٢٢)، تقرير تشخيص قطاع التعدين (البنك الدولي، ٢٠٢٣)، مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في تشاد ٢٠٢١، هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية ٢٠٢٢، أوبك، مشروع قانون المالية٢٠٢٥، البرنامج الرئاسي، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 10 - السياحة والثقافة: أن تصبح تشاد وجهة فريدة في أفريقيا بفضل خصوصيتها وكذلك خصوصية تراثها الطبيعي

∑ 0.9 مليار دولار أمريكي

الطموح

صناعة تشاد لتكون وجهة أفريقية رائدة للسياحة التجارية والترفيهية

استراتيجيات التوجهات

تصبح وجهة للسياحة التجارية من خلال تنظيم مؤتمرين سنويين رئيسيين على الأقل، بالإضافة إلى مؤتمرات أخرى ذات نطاق محلي وإقليمي

إعداد عرض سياحي جذاب يجمع بين السياحة البيئية التي تحترم الطبيعة والثقافة، من خلال تعزيز التراث الثقافي والأثري والطبيعي في جميع أنحاء البلاد

تطوير البنية التحتية للإقامة لاستيعاب السياح الإضافيين ، بالشراكة مع **منظمي** الرحلات السياحية وشركات **الفنادق** للترويج والبناء

تنشيط صورة تشاد من خلال الإجراءات الدبلوماسية الاستراتيجية والجولات الترويجية المستهدفة (في أوروبا الغربية ودول الخليج والصين) وحملة "زيارة تشاد" الدولية

إنشاء خطة وطنية لتنمية السياحة تركز على التخطيط وتدريب اللاعبين الرئيسيين في سلسلة السياحة من أجل جعل تشاد وجهة صحراوية نموذجية

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- تطوير **استراتيجية سياحية وطنية تتميز عن غيرها** وتجذب المستثمرين
- إطلاق **حملة لترويج السياحة** في تشاد في المناطق المستهدفة: الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا
- استقطاب **منظمي الرحلات السياحية الدوليين** وسلاسل **الفنادق** من خلال الجولات السياحية السنوية في البلدان المستهدفة
- تنظيم **مؤتمرين دوليين** على الأقل سنويًا لتطوير السياحة التجارية

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

~500,000 زائر سنويًا (مقارنة بـ 63,442 في عام 2024)

3% حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ < 0.5% في عام 2024)

7 مواقع قيّمة يزورها أكثر من 50 ألف زائر سنويًا (مقارنة بموقعين تم تقييمهما في عام 2024)

30% من حصة السياحة الداخلية في المبيت في الفنادق المصنفة

احتياجات التمويل

المصدر : البنك الدولي، وزارة الشؤون الثقافية، التراث التاريخي والسياحة، الخطة الوطنية للتنمية 2024-2028، مراجعة وثائقية، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 11 - التجارة والصناعة: تسريع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق بيئة أعمال مواتية مع التصنيع والتنويع الاقتصادي

$ ∑ 0.2 مليار دولار أمريكي

الطموح

توفير فرص الوصول إلى التمويل وأسواق التصدير للشركات والحرفيين ورجال الأعمال التشاديين وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو

استراتيجيات التوجهات

- **تعزيز التنمية الصناعية** من خلال صياغة خطة صناعية رئيسية وتعزيز فعالية الجهات الفاعلة العامة المشاركة في تنفيذها
- **تسهيل الوصول إلى الضمانات المصرفية** والمعرفة المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشاد. **وفي الوقت نفسه، استعادة الثقة في تنظيم النظام المصرفي** من خلال تعزيز السرية المصرفية
- **تسليط الضوء على إنتاج البلاد** عبر تعزيز الاستهلاك المحلي ودعم الصادرات من خلال القيام بحملة ترويجية وإنشاء نافذة تصدير معززة حول عنوان "صنع في تشاد"

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- إعداد **خطة صناعية كبرى**
- مراجعة **أسلوب تنظيم مراكز الإدارة المعتمدة** (CGA)، من خلال إدارتها المشتركة مع القطاع الخاص، لتعميمها وتطويرها في المحافظات الـ 23
- إطلاق **حملة ترويجية وطنية ودولية** عنوانها **"صنع في تشاد"**
- تعزيز **الحوكمة** وإعادة هيكلة **عمل وكالات التنمية الاقتصادية والصناعية**
- تطوير وتنفيذ **قانون بدء التشغيل**
- مراجعة **قانون الاستثمار** لجعله أكثر اعتمادًا على الحوافز
- تعزيز ظهور **صناعة مستحضرات التجميل الحديثة** الترويج لمنتجات "الشيب" وزبدة الشيا والسبيرولينا والديلك والحناء ومزائج العطور والزيوت العطرية والبخور تحت عنوان "صنع في تشاد"
- تسهيل تركيب **وحدات إنتاج ملح الطعام** للقطاع الخاص
- تحديد ودعم **الشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة** بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال برنامج **"مبادرة الأبطال المحليين"** وغيرهم من الشركاء

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- **يمثل الائتمان للقطاع الخاص ثلث الاقتصاد** (مقارنة بـ 12٪ في عام 2021)
- **55%هو معدل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد، بما في ذلك الأموال عبر الهاتف المحمول** (مقارنة بـ 24% في عام 2022)
- **مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 15%** (مقارنة بـ 3% حاليًا)
- **3 مليار دولار أمريكي في الصادرات باستثناء النفط** (مقارنة بـ 1 مليار في عام 2024)
- **سلاسل القيمة الصناعية الكاملة في:** الأسمنت، والأدوية، والمنتجات البيطرية، واللحوم الطازجة، والحليب، والأسماك، والمحاصيل النقدية (بما في ذلك القطن والصمغ العربي)، والمنسوجات، وتكرير الذهب

$ احتياجات التمويل

1) نسبة السكان الذين لديهم حساب مصرفي أو القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية
المصدر : البنك الدولي (المقابلات، مسح الأعمال، قاعدة بيانات مؤشر شمول الأعمال العالمي)، صندوق النقد الدولي، وزارة التجارة والصناعة، وزارة المالية، الميزانية، الاقتصاد، التخطيط والتعاون الدولي، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 12 - العدالة: ضمان إطار قانوني شفاف وفعال وعادل لجذب المستثمرين وتعزيز التنمية الاقتصادية

∑ 0.1 مليار دولار أمريكي

الطموح

تأمين العلاقات التجارية وتوفير حماية أفضل للجهات الفاعلة في القطاع الخاص من خلال توفير العدالة الفعالة وإطار تنظيمي يتسم بالشفافية

استراتيجيات التوجهات

تعزيز الشفافية داخل النظام القضائي وإطاره الأخلاقي

رقمنة النظام القضائي لتسريع وتبسيط الإجراءات وتحسين شفافيتها باستخدام 3 أشياء:
- إمكانية اتخاذ إجراء قانوني عبر الإنترنت
- إدارة الملفات الرقمية
- النشر الإلكتروني لقرارات المحكمة

ضمان الوصول العادل والسريع والفعال إلى العدالة، من خلال تعزيز وسائل عملها في البنية التحتية مع استكمال إنشاء مبنى العدالة الجديد في إنجامينا وإنشاء المحاكم التجارية تدريجيا في جميع محافظات البلاد

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- تحديث **الإطار التشريعي والتنظيمي** لتعزيز **جاذبية الاستثمار**، من خلال ضمان التطبيق الفعال للنصوص التشريعية
- تنفيذ أحكام قانون تنظيم القضاء الهادف إلى ضمان **الشفافية والمساءلة في النظام القضائي**
- إنشاء **هيئة متخصصة ضمن الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد**
- إنشاء **محكمة تحكيمية تأديبية ملحقة بغرفة الوساطة داخل غرفة التجارة**، مخصصة لتحقيق الشفافية داخل النظام القضائي، بمشاركة فريق متخصص ومراقبين مستقلين في العملية التأديبية
- إسراع عملية إنشاء **محكمة إنجامينا** الجديدة
- **رقمنة الإجراءات القانونية** لتمكين الإجراءات القانونية عبر الإنترنت، وتحديث إدارة القضايا ونشر قرارات المحكمة عبر الإنترنت

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

نخطط للوصول إلى المركز 5/50 في تصنيف Be-Ready في مجال حل **النزاعات** في عام 2030 مقارنة بالمركز[38] 50/ في عام 2024

تستغرق المحكمة 600 يوما في المتوسط للوصول لقرار في أي نزاع تعاقدي [1] (مقارنة بعدد 743 يومًا في عام 2020 و 590 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المتوسط)

احتياجات التمويل

1) مؤشر البنك الدولي "إنفاذ العقود"، والذي يأخذ في الاعتبار عدة مراحل: أ) تقديم الشكوى وتحديد موعد الجلسة، ب) إصدار الحكم النهائي أو التحكيم، ج) تنفيذ قرار المحكمة
المصدر : البنك الدولي، مقابلات الوزارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الأفريقي للتنمية، مراجعة الوثائق، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 13 - البيئة المالية والجمركية والاجتماعية والمالية : مواصلة تحسين البيئة المالية والجمركية والمالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو

∑ 0.1 مليار دولار أمريكي

الطموح

خلق البيئة الأكثر ملاءمة في المنطقة لتعزيز القدرة التنافسية للأعمال وتعزيز النمو

استراتيجيات التوجهات

جعل الإطار الضريبي أكثر جاذبية والعمل على توضيحه من خلال:
- الحوافز المستهدفة لجذب الاستثمار
- الرسوم الجمركية المستهدفة لحماية المنتجات الزراعية والحيوانية
- التدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية

تبسيط الإجراءات الضريبية بشكل أكبر وتسريع التحول الرقمي لتحديث الإدارة المالية العامة وتعزيز الإيرادات الضريبية والجمركية

تحديث قانون العمل وتسهيل شروط الإقامة والعمل للأجانب الراغبين في الاستثمار في تشاد ومواءمة الرسوم الاجتماعية والإقامة للعمال الوطنيين والأجانب مع أفضل المعايير

تحسين نظام المشتريات العامة من خلال استكمال ونشر المشتريات الإلكترونية

يرجى الرجوع إلى المشاريع للحصول على التمويل المرتبط بموضوع "التجارة والصناعة"

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- تسريع إجراءات **تطبيق الإعفاءات الضريبية والجمركية** على المدخلات والمواد والمعدات اللازمة للإنتاج الصناعي في القطاعات ذات الأولوية
- مواصلة **تعزيز جاذبية السياسة الضريبية** للاستثمارات من خلال تحديد معدل ضريبة الشركات بنسبة 25٪ بحلول عام 2030 للقطاعات الأخرى غير التعدين والنفط، وإصلاح ضريبة القيمة المضافة وإدخال الرسوم الجمركية
- تحديث **قانون العمل** وتسهيل شروط الإقامة والعمل للأجانب الراغبين في الاستثمار في تشاد وتخفيض الرسوم الاجتماعية والإقامة
- توسيع نطاق **استخدام نظام إدارة المالية العامة المحوسبة المتكامل (SIGFP)** ليشمل جميع فروع الدولة
- توسيع نطاق استخدام **نظام الضرائب الإلكترونية** من خلال نشر مراكز الضرائب عن بعد، مع تعزيز وظائفه
- تسريع **رقمنة دفع الرسوم والتخليص الجمركي للبضائع**
- استمرار **تطبيق نظام الفوترة الرقمية للشركات**
- تعزيز الشفافية وإمكانية التتبع في **المشتريات العامة**

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

التخطيط للوصول إلى المركز **50/ في10** تصنيف Be-Ready بشأن **الضرائب** في عام 2030 مقابل المركز 50/ في42 عام 2024

التخطيط للوصول إلى المركز **15 من أصل 50** في تصنيف Be-Ready **لمواقع الأعمال** في عام 2030 مقارنة بالمرتبة 48 من أصل 50 في عام 2024

التخطيط للوصول إلى المركز **12 من أصل 50** في تصنيف Be-Ready **لإنشاء الأعمال** في عام 2030 مقارنة بالمرتبة 44 من أصل 50 في عام 2024

2x زيادة في الإيرادات الضريبية كحد أدنى - زيادة قدرها 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 والوصول إلى 20% في عام 2030

احتياجات التمويل

المصدر : البنك الدولي، مقابلات الوزارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الأفريقي للتنمية، مراجعة الوثائق، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 14 - إصلاحات الدولة واللامركزية والسلام والأمن والدبلوماسية: بناء عمل عام لامركزي وفعال، مدعوم بإدارة حديثة

∑ 0.4 مليار دولار أمريكي

الطموح

بناء دولة حديثة لامركزية ذات حوكمة تتسم بالشفافية والفعالية لنشر مشاريع التنمية وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة

استراتيجيات التوجهات

تعزيز قدرة الدولة كمستثمر وقائد ومنظم من خلال الإجراءات التالية:
- إدارة استراتيجيات القطاع الاقتصادي، وخاصة في إطار الحوار بين القطاعين العام والخاص
- تحسين الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية
- تعزيز إدارة الاستثمار العام وتخطيط الميزانية

يرجى الرجوع إلى مشاريع الحوكمة القطاعية المرتبطة بالموضوعات المختلفة لخطة ترابط تشاد 2030

تسريع اللامركزية من خلال نقل المهارات والموارد المالية تدريجياً إلى السلطات الإقليمية والبلدية الجديدة مع تعزيز قدراتها

إنشاء نظام لتوجيه العمل العام يركز على النتائج والأداء وزيادة مشاركة المواطنين

تعزيز الحوكمة الحضرية ومراجعة ضرائب العقارات وتحسين تخطيط استخدام الأراضي

تعزيز الخدمة المدنية من خلال إنشاء خدمة مدنية إقليمية

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- إنشاء **مراكز صناعية** في كل محافظة من محافظات تشاد لتنمية إمكانات كافة الأقاليم
- - تنشيط **لجنة المانحين** لتنسيق الحوار بشكل فعال بين الحكومة والشركاء الماليين
- تعزيز **القدرات الإدارية للمجالس الإقليمية ومجالس البلدية**
- تشجيع **إنشاء فروع مصرفية** في كل محافظة وقسم
- تطوير ونشر **الأدوات الرقمية المخصصة للسلطات المحلية الجديدة**
- إنشاء **خرائط عقارية رقمية** في 125 بلدية حضرية في البلاد
- **خريطة** لجميع **عواصم** المحافظات
- إصلاح **قوانين الأراضي والضرائب** لتوحيد نظام الأراضي ومواءمته مع أفضل المعايير الدولية

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- **80%** معدل رضا مستخدمي الخدمات العامة للدولة
- تحسين درجة مؤشر B-Ready [النتيجة /100]

	2030	2024
مؤشر "موقع العمل"	60	41
ركيزة "الخدمات العامة"	50	24

- تغطية **100%** من المحافظات بخدمات الدولة اللامركزية
- تم إعداد **125** مخططًا عقاريًا (في 125 بلدية حضرية)
- تم إعداد **20** خطة جديدة للتنمية المحلية

$ احتياجات التمويل

المصدر: مقابلات الوزارة، تقرير جاهزية الأعمال في تشاد (البنك الدولي، 2024)، البرنامج الرئاسي، مراجعة الوثائق، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 15 - إدماج المرأة والفئات الضعيفة والموظفين المُسرحين والإسكان : تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من خلال الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتحسين فرص الحصول على سكن لائق للجميع

~3.5 مليار دولار أمريكي ∑

الطموح

تسريع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفئات الضعيفة من السكان[1]) تعزيز رأس المال البشري، ولا سيما من خلال تحسين فرص الحصول على السكن والخدمات الأساسية

استراتيجيات التوجهات

- **تعزيز تمكين الفئات الفقيرة والضعيفة** من خلال إنشاء آليات طوارئ تتكيف مع إدارة الأزمات
- **ضمان الإدماج الاقتصادي للفئات الفقيرة والضعيفة** ، من خلال إنشاء صندوق التضامن الوطني وتبسيط الوصول إلى وثائق الحالة المدنية

تعزيز مكانة المرأة من خلال ضمان تكافؤ الفرص للجميع من خلال:

- الوصول إلى التعليم مع تطوير الهياكل التعليمية و
- توفير المعنيين المتفانين، بما في ذلك المدارس وأجنحة الولادة
- الآليات الشاملة في إدارة الصراعات

يرجى الرجوع إلى المشاريع في مجالات التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة

- **تحسين فرص الحصول على السكن** من خلال تعزيز الإطار التنظيمي وتمويل الإسكان، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في العرض مع جعل النموذج الاقتصادي مربحًا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشقق السكنية

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- إنشاء **برنامج وطني لشبكات الأمان الاجتماعي التكيفية والإنتاجية**
- تعزيز **دور المرأة** في السلام وصنع القرار وإجراءات الحماية والوقاية والتعافي بعد الصراع من خلال آليات شاملة
- تخصيص **ما لا يقل عن 30% من الأرض** للنساء والفتيات البالغات اللاتي يشترين لأول مرة عند تخصيص الدولة للأراضي
- الإعفاء الضريبي على **قروض العقارات** للأسر التي يكون نصيبها القابل للتحويل أقل من أو يساوي 100 ألف فرنك أفريقي بموجب قانون المالية
- تطوير وتنفيذ **سياسة تمكين المرأة وإدماجها بالمجتمع**
- **تطوير وتنفيذ** السياسة الوطنية لحماية الطفل
- تعزيز **الإدماج المالي للمرأة الريفية**

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

- معدل الفقر **30%** (مقارنة بـ 45% في عام 2024)
- **67%** هو معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة (مقارنة بـ 49% في عام 2023)
- معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية للفتيات **70%** (مقارنة بـ 47% في عام 2023)

احتياجات التمويل

1) الشباب واللاجئون والأشخاص المعرضون للخطر والموظفون المسرحون والمجتمعات المضيفة

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير التنمية البشرية (البنك الدولي 2024)، تقرير الموظفين (صندوق النقد الدولي، 2024)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة شؤون المرأة والطفولة المبكرة، مركز تمويل الإسكان الميسور في أفريقيا، خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن في تشاد، رولاند بيرغر

البرنامج رقم 16 - الشراكات بين القطاعين العام والخاص وريادة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر : تعزيز استثمارات القطاع الخاص وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال بيئة جذابة مواتية للتنمية الاقتصادية

∑ 0.9 مليار دولار أمريكي

الطموح

من أجل إنشاء قطاع خاص ديناميكي ومبتكر في تشاد، جذب للمستثمرين المحليين والأجانب

استراتيجيات التوجهات

- **مراجعة إطار عمل المؤسسات العامة** من خلال تعزيز تطبيق الإطار التنظيمي الحالي وقدراتها التوجيهية والإدارية من خلال إنشاء وكالة مساهمة الدولة وإعادة هيكلة الشركات التي تواجه صعوبات أثناء تنفيذ عمليات الخصخصة عند الاقتضاء
- **تعزيز الإطار التنظيمي وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص** من خلال دمج أحكام تيسيرية محددة في قانون المشتريات العامة وإنشاء مهمة دعم مخصصة لمراقبة هذه الشراكات والتنسيق بينها
- **تنشيط الحوار بين القطاعين العام والخاص** من خلال الزخم السياسي والحوارات المستنيرة من الناحية الفنية والإدارة المشتركة بين القطاعين العام والخاص
- **جذب الاستثمار المباشر** من خلال تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة وإعادة هيكلة الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات من أجل تنفيذ عملها
- **إنشاء إطار عمل مواتٍ لتنمية ريادة الأعمال المحلية، وخاصة بين النساء، وظهور أبطال وطنيين** من خلال التركيز على دعم الشركات الخاصة ذات الإمكانات، بزيادة عدد الحاضنات المحلية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال برنامج "مبادرة الأبطال المحليين".

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- **مواءمة الإطار التنظيمي والتشريعي والإداري للكيانات العامة مع قانون الحوكمة الرشيدة للمؤسسات العامة وقانون حوكمة الشركات ذات المشاركة العامة** لضمان المنافسة الحرة
- إنشاء **مهمة دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص** لتعزيز قدرات إدارة الشراكات ومراقبة الإدارة المركزية لها
- تنشيط **الحوار بين القطاعين العام والخاص**
- إنشاء **صندوق لتنمية ريادة الأعمال بدعم من الشركاء**

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

تتراوح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي إلى القطاعات غير الاستخراجية في تشاد بين 3 و5 أضعاف
(مقارنة بإجمالي 913 مليون دولار أمريكي في عام 2023)

600 شركة ناشئة تم احتضانها ووصلت إلى مرحلة نمو متقدمة

احتياجات التمويل

المصدر : البنك الدولي، دعم برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تشاد (CPCS)، مقابلة مع مؤسسة التمويل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)

البرنامج رقم 17 - المرونة والتكيف مع تغير المناخ : بناء قدرات المرونة القوية في مواجهة تغير المناخ وتوقع العواقب على تشاد

∑ 4.4 مليار دولار أمريكي

الطموح

تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والحفاظ بشكل مستدام على الموارد الزراعية والتراث الطبيعي لتشاد

استراتيجيات التوجهات

ضمان مرونة المناخ والغذاء في تشاد من خلال:
- تدريب المزارعين على ممارسات أكثر استدامة للجمع بين زيادة الإنتاجية والاستدامة
- جذب استثمارات التمويل المناخي، بما في ذلك أرصدة الكربون، من خلال تنفيذ خطة استثمارية مع صناديق المناخ
- من خلال دمج مبادرات إعادة زرع الغابات ومكافحة التصحر في البلاد
- من خلال مواصلة نشر خطط التمويل المتعددة الأطراف الرئيسية

ضمان معالجة النفايات بشكل مستدام ومكافحة التلوث من خلال تحديد استراتيجية وطنية لإدارة النفايات

الحفاظ على التراث الطبيعي وعوامل الإنتاج الزراعي من خلال تنفيذ سياسات لحماية النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي

مكافحة الفيضانات

المشاريع والإصلاحات الهيكلية

- تعزيز **الأمن الغذائي والقدرة على الصمود لدى الأسر الضعيفة من خلال** تطوير القطاعات الريفية، والوصول إلى الخدمات الأساسية والإدارة المستدامة للموارد في مواجهة تغير المناخ
- تطوير **استراتيجية لإدارة الصراع بين الإنسان والحياة البرية** *

المؤشرات التأثير بحلول عام 2030

تأثير تغير المناخ على الناتج المحلي الإجمالي ينحصر عند أقل من 2%

معدل وصول الكهرباء سيكون 60% للتشاديين في عام 2030، بما في ذلك 90% في المدن الرئيسية (مقارنة بـ 11% في عام 2024)

تمكين غالبية الأسر من الوصول إلى حلول الطهي النظيفة في السنوات الثلاثين المقبلة (مقارنة بـ 16٪ من الأسر في عام 2024)

-2 مليون وحدة من النفايات الصلبة المنتجة سنويًا (مقارنة بـ 2.8 مليون وحدة في عام 2021)

تطوير 5 مناطق محمية للمراعي المجتمعية

احتياجات التمويل

1) الطموح المعبر عنه في خطة التكيف الوطنية لعام 2023

المصدر : البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية، وزارة البيئة، رولاند بيرغر

3.4 إن طموحات وأولويات مبادرة ترابط تشاد 2030 راسخة في أطر التنمية المرجعية

تشكل مبادرة ترابط تشاد 2030 جزءًا من الأطر الدولية الرئيسية، مثل أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030، وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، واتفاقية باريس للمناخ. ويعمل هذا التقارب الاستراتيجي على تعزيز شرعيته وتسهيل الشراكات العالمية لتعبئة الموارد ومعالجة التحديات الاقتصادية والمناخية. كما يتضمن برنامج ترابط تشاد 2030 أيضًا استراتيجية للمرونة البيئية وذلك لمواجهة التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ. وأخيرا، تؤكد مبادرة ترابط تشاد 2030 نفسها باعتبارها بوصلة لتوجيه التكامل الإقليمي والقاري. واستجابة لأهداف أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأولويات المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، فإن تشاد تؤكد على التنوع الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والتصنيع المحلي.

4. مراجعة مشاريع التنمية والإصلاحات

يعتمد برنامج ترابط تشاد 2030 على 4 مجالات للتدخل، والتي تتضمن 17 برنامجًا قويًا للبلاد . **تنطلق كل هذه البرامج من طموحات وتوجهات استراتيجية مقسمة إلى 268 مشروعا تنمويا وإصلاحيا بالإضافة إلى مؤشرات الرصد.** ويهدف تنفيذ هذا الأخير إلى هيكلة خلق ديناميكيات التنمية.

وسُلط الضوء بشكل خاص على 133 مشروعًا من أصل 268 مشروعا وإصلاحا هيكليا، وذلك بسبب تأثيرها الجوهري والضخم على الاقتصاد وكذلك تأثيرها الاجتماعي فضلا عن تأثيرها الملموس على النشاط الاقتصادي والتخطيط الإقليمي. وبناء على ذلك، تم اعتماد أربعة معايير لتحديد هذه المشاريع والإصلاحات:

- **تأثيرها التأسيسي الذي يسمح للمشاريع والإصلاحات الأخرى أن تحذو حذوها**
- **التوافق الاستراتيجي مع الأولويات الوطنية للبلاد**
- **تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي**
- **مدى جدواها ضمن أفق زمني لمبادرة ترابط تشاد 2030**

فيما يلي أدناه تفاصيل هذه المشاريع والإصلاحات الهيكلية، والتي ستشكل جوهر التنفيذ لخلق تأثير ملموس في حياة التشاديين.

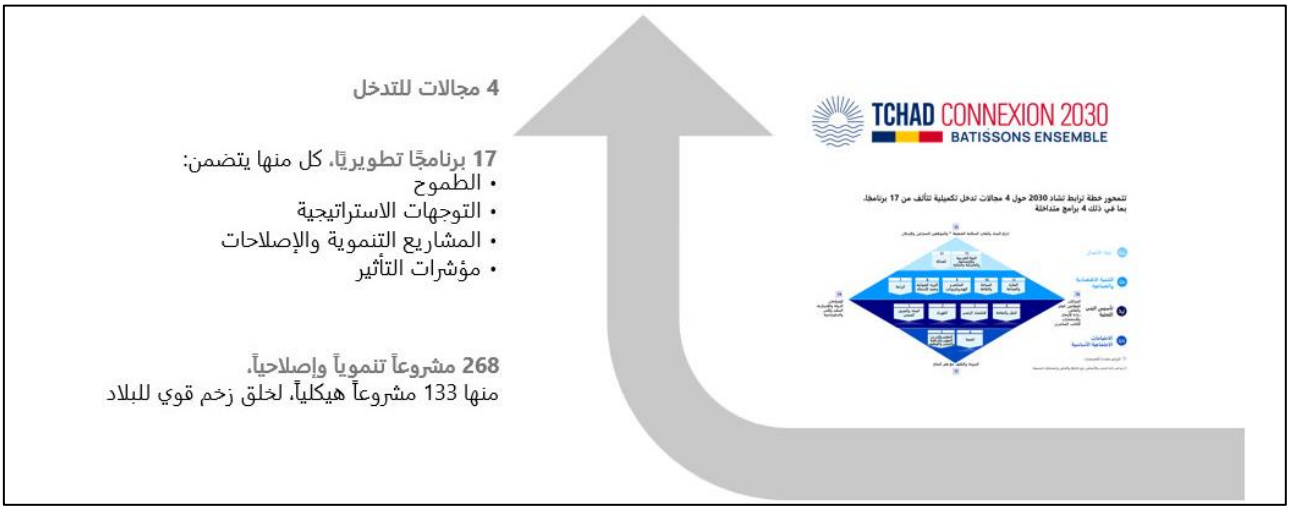

شكل5 : تفاصيل هيكلة مبادرة ترابط تشاد 2030

شكل6 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/1) - تأسيس البنى التحتية

شكل7 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/2) - الاحتياجات الاجتماعية الأساسية

شكل8 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/3) – التنمية الاقتصادية والصناعة

شكل9 : مشاريع هيكلة وإصلاحات مبادرة تشاد 2030 (6/4) - التنمية الاقتصادية والصناعية

شكل10 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/5) - بيئة الأعمال

البرامج عبر المناهج الدراسية		
	الإصلاحات الدولة واللامركزية، السلام والأمن والدبلوماسية 14	• إنشاء **مراكز صناعية** في كل محافظة من محافظات تشاد لتنمية إمكانات كافة الأقاليم • - تنشيط **لجنة المانحين** لتنسيق الحوار بشكل فعال بين الحكومة والشركاء الماليين • تعزيز **القدرات الإدارية للمجالس الإقليمية ومجالس البلدية** • تشجيع **إنشاء فروع مصرفية** في كل محافظة وقسم • تطوير ونشر **أدوات رقمية مخصصة للسلطات المحلية الجديدة** لتبسيط وتوحيد الإجراءات الإدارية المحلية • إنشاء **خرائط عقارية رقمية** في 125 بلدية حضرية في البلاد • **خريطة** لجميع **عواصم** المحافظات • إصلاح **قوانين الأراضي والضرائب** لتوحيد نظام الأراضي ومواءمته مع أفضل الممارسات في هذا المجال
	إدراج النساء والفئات الضعيفة والموظفين المسرحين والإسكان 15	• إنشاء **برنامج وطني لشبكات الأمان الاجتماعي التكيفية والإنتاجية** • تعزيز **دور المرأة** في السلام وصنع القرار وإجراءات الحماية والوقاية والتعافي بعد الصراع من خلال آليات شاملة • تخصيص **ما لا يقل عن 30% من الأرض** للنساء والفتيات البالغات اللاتي يشترين لأول مرة عند تخصيص الدولة للأراضي • الإعفاء الضريبي على **قروض العقارات** للأسر التي يكون نصيبها القابل للتحويل أقل من أو يساوي 100 ألف فرنك أفريقي بموجب قانون المالية • تطوير وتنفيذ **سياسة تمكين المرأة وإدماجها بالمجتمع** • تطوير وتنفيذ **السياسة الوطنية لحماية الطفل** • تعزيز **الإدماج المالي للمرأة الريفية**
	الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وريادة الأعمال، والاستثمارات المباشرة الأجنبية 16	• جعل **الإطار التنظيمي والتشريعي والإداري للمؤسسات العامة متوافقا مع قانون الحوكمة الرشيدة للمؤسسات العامة، والقانون المتعلق بحوكمة الشركات ذات المساهمة العامة، والقانون المتعلق بالمؤسسات العامة والهيئات الإدارية والمستقلة.** • إنشاء **مهمة دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص** لتعزيز قدرات إدارة الشراكات ومراقبة الإدارة المركزية لها • تنشيط **الحوار بين القطاعين العام والخاص** • إنشاء **صندوق لتنمية ريادة الأعمال بدعم من الشركاء**
	المرونة والتكيف مع تغير المناخ 17	• تعزيز **الأمن الغذائي والقدرة على الصمود لدى الأسر الضعيفة من خلال** تطوير القطاعات الريفية، والوصول إلى الخدمات الأساسية والإدارة المستدامة للموارد في مواجهة تغير المناخ • تطوير **استراتيجية لإدارة الصراع بين الإنسان والحياة البرية**

شكل11 : المشاريع الهيكلية والإصلاحات لمبادرة ترابط تشاد 2030 (6/6) - البرامج المتقاطعة

5. تسلسل مبادرة ترابط تشاد 2030

5.1 يتم تنظيم تسلسل الإجراءات التي تتخذها مبادرة ترابط تشاد 2030 حول 5 مبادئ توجيهية أساسية

يرتكز التسلسل المنطقي للإجراءات والاستثمارات في إطار مبادرة ترابط تشاد 2030 على رؤية تهدف إلى تعظيم التآزر بين برامج التنمية المتباينة؛ للحصول على نتائج أولية بحلول عام 2026 ووضع الأسس للتنمية المستدامة والشاملة المرنة خلال اتضاح آفاق 2027-2030. باختصار، هناك خمسة مبادئ توجيهية أساسية تشكل خطة التنمية:

1. منهجية، ومنظمة، وتقدمية
2. البحث المنهجي عن نتائج قصيرة المدى
3. المرونة والبراعة في المناورة حسب التمويل
4. مبدأ الجدوى الاقتصادية
5. الاستفادة من المشاريع التي بدأت تشغيليا أو التي أُجريت دراسة جدوى لها

5.2 على المدى القصير، سيتم تحقيق نتائج هيكلية أولية في جميع مجالات برامج التدخل والتطوير من أجل توليد زخم فعال

من بين المشاريع الهيكلية والإصلاحات التي يتضمنها برنامج ترابط تشاد 2030، سنتمكن من ملاحظة النتائج الأولية على المدى القصير. وستعمل هذه المبادرات على خلق ديناميكية تنموية قوية قادرة على تسريع حشد أصحاب المصلحة، وخاصة رجال الصناعة والمستثمرين من القطاع الخاص. علاوة على ذلك، فإن هذه الإنجازات ستشكل اللبنات الأساسية والمهمة الأولى في تحقيق طموحات خطة التنمية وستكون بمثابة علامات ملموسة على طريق التغيير للتشاديين.

شكل12 : مجموعة مختارة من النتائج الأولية لمبادرة ترابط تشاد 2030

5.3 ستعمل ديناميكيات التنمية الإقليمية لمبادرة ترابط تشاد 2030 على ري الإقليم بالكامل

توضح الديناميكيات المكانية لخطة التنمية رؤية التنمية المبنية على ربط كافة أنحاء الإقليم على عدة مقاييس. تعتمد تشاد على ممرات النقل والشبكات الرقمية الأفريقية التي تربط البلاد بجيرانها: ليبيا ومصر والسودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون ونيجيريا. وتهدف هذه البنى التحتية إلى تحقيق تكامل إقليمي أفضل وانفتاح تدريجي للمقاطعات المختلفة. سيتم تغطية كامل المنطقة بشبكة طرق متطورة، مدعومة بزيادة البنية التحتية للطاقة (خطوط 225 كيلو فولت) الضرورية للتصنيع. وتحدد المناطق الزراعية البيئية التخصصات الزراعية الإقليمية، في حين تتمتع بعض المناطق بإمكانات جيولوجية قوية لاستخدامها في لتعدين واستغلال النفط. بالإضافة إلى ذلك، من المستهدف إنشاء مراكز سياحية ومشاريع هيكلية لتربية الماشية. إن هذه القاعدة المشتركة من البنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية تدعم تنفيذًا أكثر عدالة لتوفير الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، حتى يُتاح لكل مواطن تشادي للحصول على فرص وعوائد التنمية الوطنية.

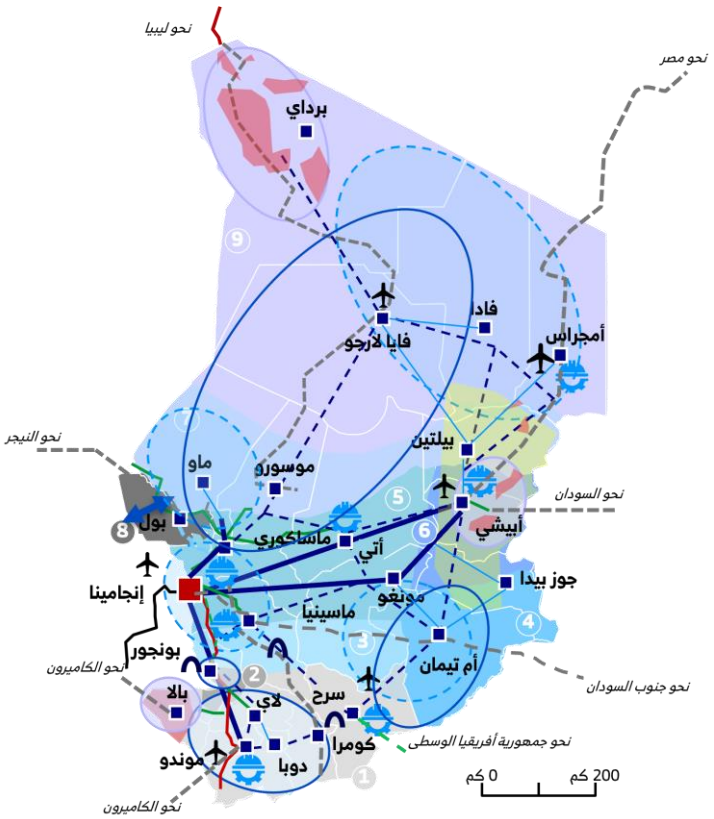

العاصمة
عواصم المحافظات

البنية التحتية

البنية التحتية الأساسية والرقمية للطرق

هيكلة الطرق الاساسية/الممرات (أ) نحو ليبيا ومصر و(ب) نحو جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، (ج) نحو السودان، (د) نحو النيجر

إمكانية الملاحة بين باغا وتشاد، وباغا ونيجيريا

الطرق الرئيسية والممر عبر الصحراء الكبرى

البنية التحتية للنقل الأخرى

الطرق الرئيسية
الطرق قيد إعادة التأهيل
الطرق قيد الرصف
الطريق إلى الكاميرون
الطريق المراد بناؤه
المطارات
بونتس وياجوا وبوسو وبيدية

البنية التحتية للطاقة

خط 225 كيلو فولت PIRECT
خط 225 كيلو فولت الحلقة الوطنية

التنمية الاقتصادية

المناجم والهيدروكربونات

ملاءمة جيولوجية قوية
متوسط الملائمة الجيولوجية
المناطق الملائمة لأنشطة التعدين
مناطق استغلال النفط

مناطق البيئة الزراعية والزراعة

المنطقة 1 : المحاصيل النقدية (القطن، واللوبيا، والفول السوداني، والسمسم) والأرز
المنطقة 2 : الأرز والذرة الرفيعة
المنطقة 3 : الحبوب
المنطقة 4 : الذرة الرفيعة، الذرة، الصمغ العربي
المنطقة 5 : الذرة الرفيعة والدخن
المنطقة 6 : الدخن، الذرة الرفيعة، اللوبيا، الفول السوداني، السمسم، البطيخ، البامية
المنطقة 7 : الذرة البيضاء
المنطقة 8 : زراعة الدخن والخضروات والقمح والذرة والفاصوليا والأسماك
المنطقة 9 : محاصيل التمر

تربية الماشية

مشاريع ZIS

السياحة

المناطق ذات الإمكانات السياحية

شكل13 : رسم لخرائط الديناميكيات المكانية للتنمية

6. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية

6.1 ستكون التأثيرات الناتجة ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية؛ وستؤدي إلى زيادة هائلة في إمكانية الحصول على الكهرباء والمياه والتعليم

على مدى فترة تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030، ستضاعف تشاد من معدل متوسط نموها السنوي - من 5% إلى 10% سنويا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 4% إلى 5% في السنوات الأخيرة - من أجل إنتاج ما يقرب من ضعف الناتج المحلي الإجمالي في الأمد المتوسط ووضع الأساس للتنمية طويلة الأجل. وسيتم دعم الطموح للوصول لهذا النمو لأكثر من 3% سنويا على مدى الفترة 2025-2030.خاصة من خلال ديناميكية ديموغرافية ملحوظة.

ويترجم هذا الطموح إلى تحسين الظروف المعيشية للتشاديين بالإضافة للهدف الهيكلي الآخر المتمثل في **انتشال 2.5 مليون تشادي من براثن الفقر، مقارنة بنسبة معدل الفقر الذي يصل 45% اليوم.[6] إلى 28% في عام 2030**، كنتيجة ملموسة لتأثير مشاريع التنمية والإصلاحات على ظروف المعيشة .

6.2 تعكس مؤشرات الأثر تقدم مشاريع البنية التحتية الكبرى وتعزيز رأس المال البشري

تحسين الوصول إلى البنية التحتية الأساسية

البرنامج	المؤشر	السنة المرجعية	قيمة السنة المرجع	الهدف المستقبلي في 2030
1. المياه والصرف الصحي	معدل الوصول إلى مياه الشرب	2022	%65	%100
2. الكهرباء	معدل الحصول على الكهرباء للسكان	2022	%12	%60
	معدل حصول سكان المناطق الحضرية على الكهرباء	-	-	%90
3. الاقتصاد الرقمي	معدل انتشار الهاتف المحمول	2022	%65	%80
4. النقل والملاحة	حجم شبكة الطرق المحلية	2023	40,000 كم	47,000 كم

رأس المال البشري يحظى بتقدير أفضل من خلال توفير خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية

البرنامج	المؤشر	السنة المرجعية	قيمة السنة المرجع	الهدف المستقبلي في 2030

[6] البنك الدولي (2022)

5. التعليم والتدريب المهني والرياضة والشباب والتوظيف	صاف معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	2023	%43	%80
6. الصحة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	2022	53 سنة[7]	61 سنة

التنمية الاقتصادية للقطاعين الأولي والثانوي

البرنامج	المؤشر	السنة المرجعية	قيمة السنة المرجع	الهدف المستقبلي في 2030
7. الزراعة	معدل انتشار سوء التغذية	2022	%31.40	أقل من 10%
	العائد الزراعي	2023	0.78 طن/هكتار	1.6 طن/هكتار
8. الثروة الحيوانية وصيد الأسماك	الإنتاج السنوي للذبائح	2021	1,150 طن	1600 طن
	إنتاج الحليب السنوي	2023	111 477 طن	1 مليون طن
9. المناجم والهيدروكربونات	حصة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الناتج عن قطاع التعدين	2023	%1	%5
10. السياحة	الزوار كل سنة	2024	63,442	500,000
11. التجارة والصناعة	حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	2024	%3	%15

البيئة ومناخ الأعمال

البرنامج	المؤشر	السنة المرجعية	قيمة السنة المرجع	الهدف المستقبلي في 2030
13. العدالة	تصنيف B-Ready لحل النزاعات	2024	38	5

[7] تجري الآن أعمال إعادة التقييم - القيمة قد تصل إلى حوالي 55 عامًا حتى الآن

12. البيئة الضريبية والجمركية والمالية	التصنيف الضريبي B-Ready	2024	42	10

برامج "متعددة التخصصات"

البرنامج	المؤشر	السنة المرجعية	قيمة السنة المرجع	الهدف المستقبلي في 2030
14. الإصلاحات الدولة واللامركزية، السلام والأمن والدبلوماسية	معدل رضا مستخدمي الخدمات العامة للدولة	-	-	%80
15. إدراج النساء والفئات الضعيفة والمشردين والإسكان	معدل مشاركة القوى العاملة بين النساء	2023	%49	%67
16. الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وريادة الأعمال، والاستثمار الأجنبي المباشر	الشراكات بين القطاعين العام والخاص العاملة في الدولة	-	-	13 شراكة
17. المرونة والتكيف مع تغير المناخ	حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء الوطنية	2024	%9	%30

6.3 ستجعل مبادرة "ترابط تشاد 2030" البلاد معياراً دولياً للتنمية وستمكنها في نهاية المطاف من مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي لتصبح اقتصاداً متوسط الدخل

نطمح لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط وانتشال 2.5 مليون تشادي من براثن الفقر من خلال مبادرة ترابط تشاد 2030

تتطلع تشاد إلى الانضمام إلى مجموعة الاقتصادات ذات الدخل المتوسط خلال ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق هذا الهدف الطموح، سيعمل برنامج ترابط تشاد 2030 على مضاعفة النمو الاقتصادي من خلال استهداف معدل نمو سنوي قدره 10% بحلول عام 2030.[8]

من خلال تعزيز الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية الأساسية، ستتمكن تشاد من تحسين الظروف المعيشية لسكانها بشكل كبير، وتهدف لتحقيق تقدم كبير ودخول قائمة الدول العشرة الأولى في أفريقيا من حيث مؤشر التنمية البشرية. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، يمكن لبرنامج ترابط تشاد 2030 أن يكون له تأثير حقيقي وكبير على ملايين التشاديين. وسيؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% على مدى خمس سنوات إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 34%، مع مراعاة النمو السكاني بنسبة 3% سنويا.[9] . ووفقًا لتقدير تراجع معدل الفقر وقدره -1.1[10] يمكن لتشاد خفض معدلات الفقر بنسبة 37%، أو 17 نقطة مئوية. وقد يسمح هذا السيناريو بانتشال نحو 2.5 مليون تشادي من براثن الفقر في الأمد المتوسط كما هو موضح أعلاه: من 45% إلى 28%.[11] .

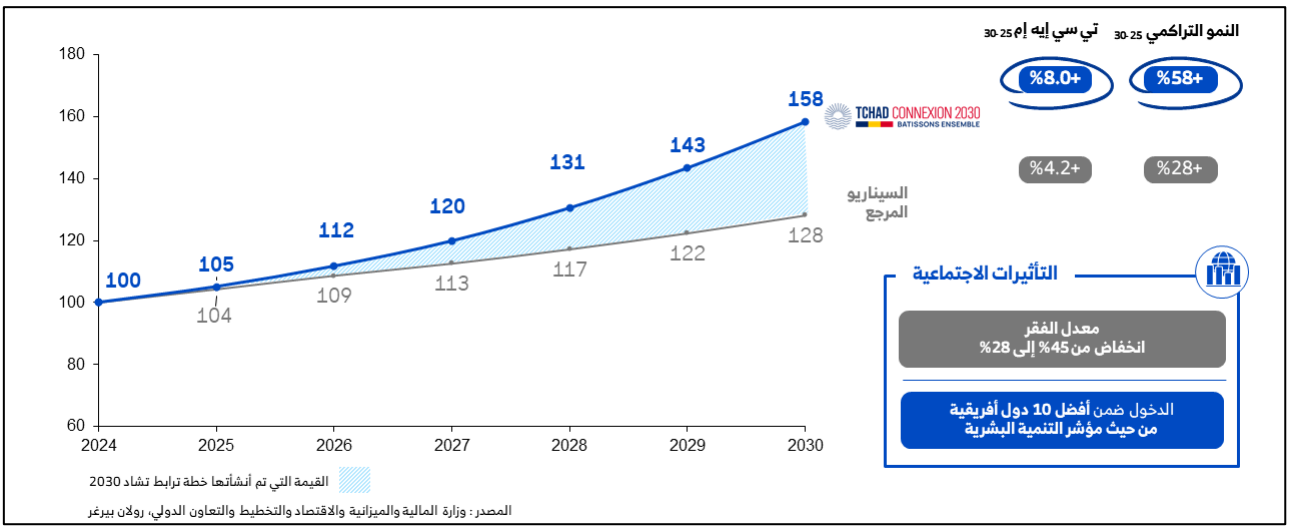

شكل14 : مقارنة سيناريوهات النمو

تسلط المقارنات الدولية الضوء على الطبيعة الهائلة والاستباقية لمبادرة ترابط تشاد 2030

يشكل الأداء الذي حققته العديد من البلدان الأفريقية خلال العقدين الماضيين مرجعاً أساسياً لتحديد جميع طموحات تشاد الاقتصادية في إطار مبادرة ترابط تشاد 2030. ونظراً لإمكانات التنمية التي تتمتع بها تشاد وحجم خطة التنمية، فقد تم اعتماد هدف نمو اقتصادي سنوي متوسط قدره 8.0%.

وتعتبر خطة التنمية هذه من بين الأكثر طموحا في القارة الأفريقية لمواجهة تحديات التنمية الرئيسية في البلاد

[8] ونظرا للإطار الزمني المحدد لتنفيذ بعض المشاريع، فقد اعتُبر أن التأثيرات الكاملة لخطة التنمية ستكون ملموسة بالكامل على اقتصاد تشاد في الفترة 2026 - 2027

[9] توقعات الأمم المتحدة السكانية

[10] A. Épaulard - Croissance et réduction de la pauvreté dans les pays en développement et les pays en transition. Reflets et perspectives de la vie économique (2003) – pp. 9-20

[11] تستند هذه القيمة إلى افتراض نمو سكاني بنسبة 3% سنويًا خلال الفترة 2025-2030

نفذت العديد من البلدان الأفريقية خطط تنمية طموحة في السنوات الأخيرة : بميزانية تبلغ حوالي 30 مليار دولار أمريكي، أو 18000 مليار فرنك أفريقي على مدى ست سنوات - أو 279 دولار أمريكي للفرد سنويا - تنفذ تشاد رابع أكثر خطط التنمية طموحا في أفريقيا.

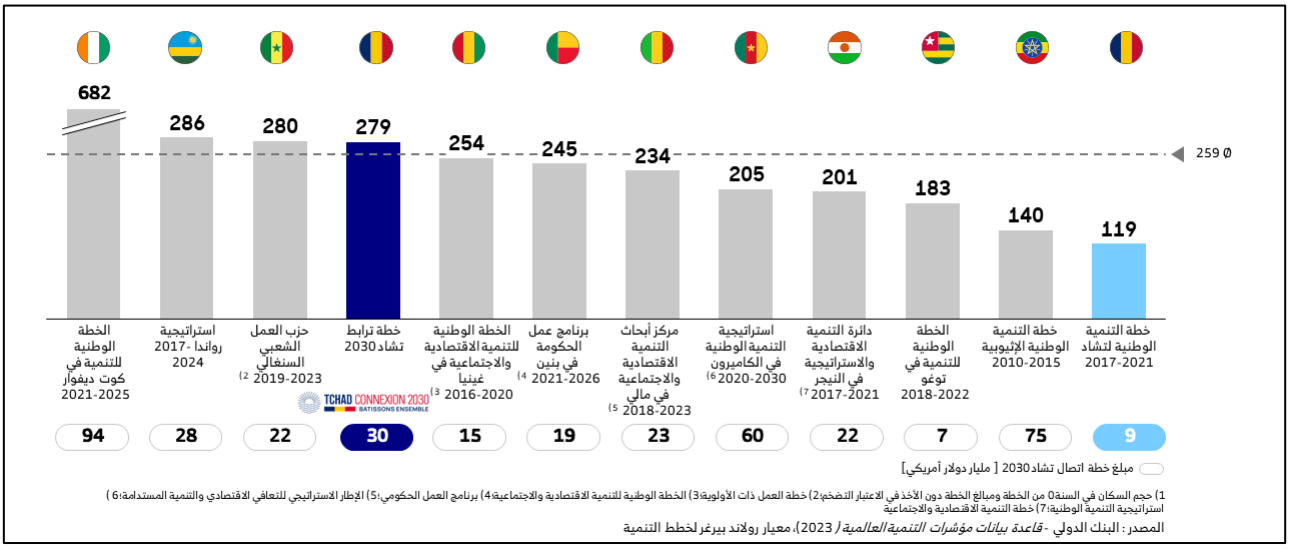

شكل15 : معيار خطط التنمية الرئيسية في أفريقيا

أمثلة بارزة على النمو السريع في أفريقيا على مدى العقدين الماضيين

من بين الحالات العديدة للدول التي تم تحليلها، تبرز ثلاثة أمثلة على وجه الخصوص: رواندا، وساحل العاج، وإثيوبيا.

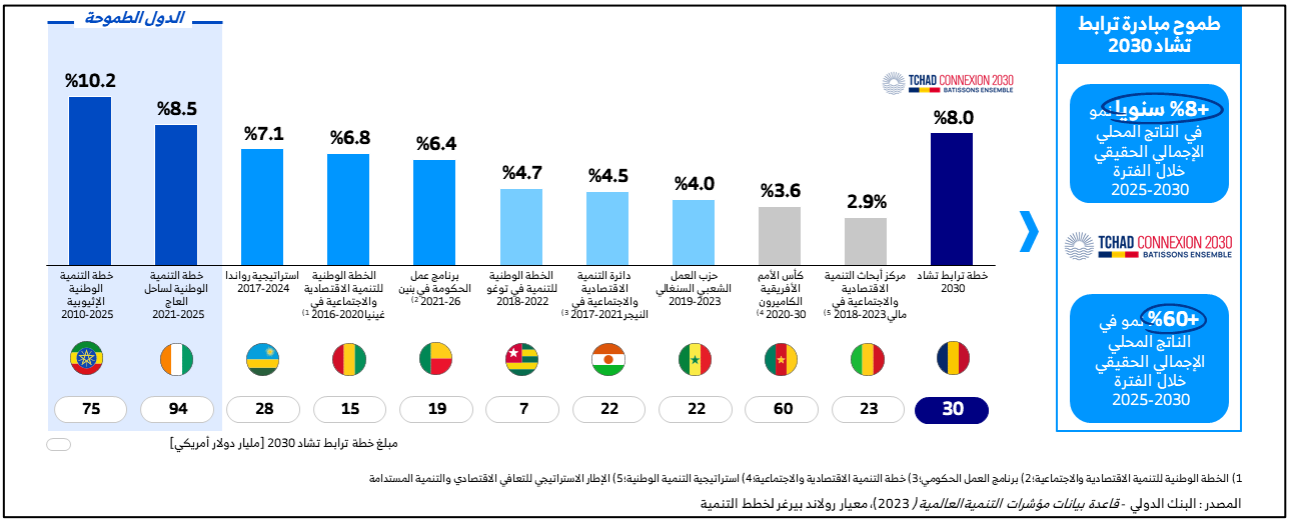

شكل16 : معيار قياس معدلات النمو في البلدان التي تنفذ خطة التنمية

مع طموح تحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة 8٪، يهدف برنامج ترابط تشاد 2030 إلى وضع البلاد بين المسارات الاقتصادية الأكثر أهمية ونجاحًا في القرن الحادي والعشرين . ويضع هذا البرنامج، من خلال تعبئة ما يقرب من 30 مليار دولار أميركي، أو 18 ألف مليار فرنك أفريقي ، تشاد في مصاف الدول الرائدة من حيث الاستثمار للفرد الواحد في أفريقيا، لينافس بذلك المبادرات الأكثر طموحاً في القارة، مثل تلك التي تقودها كوت ديفوار ورواندا.

7. احتياجات التمويل

7.1 سيناريو نمو برنامج ترابط تشاد الذي من شأنه مضاعفة معدل النمو بحلول عام 2030

يعكس سيناريو "ترابط تشاد 2030" الأهداف الاقتصادية الكلية والميزانية المخصصة لخطة التنمية. يأخذ هذا السيناريو في الاعتبار الوضع الاقتصادي والمالي الحالي، وكذلك الاستراتيجيات القطاعية، بما في ذلك استراتيجية إصلاح المالية العامة والميثاق الوطني للطاقة. وتهدف استراتيجية إصلاح المالية العامة إلى تحقيق معدل عبء ضريبي غير نفطي بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027.

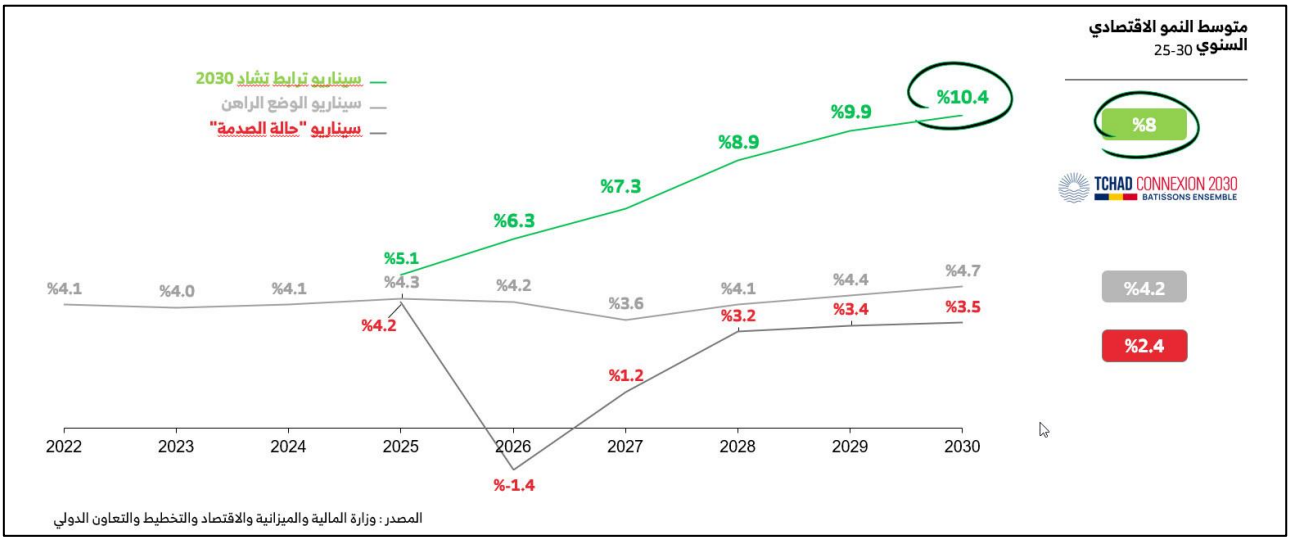

شكل17 : عرض سيناريوهات النمو الاقتصادي في تشاد

يتوافق هذا السيناريو مع التحول الهيكلي الذي تتوقعه خطة التنمية وينتج بشكل رئيسي عن زيادة إنتاجية القطاع الأولي وزيادة مساهمة الصناعات التحويلية والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

يُدعم النمو الاقتصادي من خلال ديناميكية كافة القطاعات خلال الفترة 2025-2030. ومن المتوقع أن تشهد القطاعات الأولى والثانية والثالثة نموا متوسطا بنسبة 7.1% و11.4% و8.4% على التوالي. ومن المتوقع أن يساهم هذا الأداء في مختلف القطاعات في تسجيل معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط قدره 8,0% خلال الفترة 2025-2030.

أما فيما يتعلق بالتطورات القطاعية، فإن النمو المتوسط للقطاع الأولي خلال الفترة 2025-2030 سيكون مدعوما بمساهمة فروع النشاط مثل التعدين غير النفطي، وخاصة الذهب والأنتيمون (37٪)، والثروة الحيوانية (8٪) والزراعة (7٪)، وإنتاج الأسمنت بعد خصخصة شركة سوناسيم.

أما القطاع الثانوي، فمن المتوقع أن يسجل معدل نمو متوسط قدره 11,4% خلال الفترة 2025-2030، وذلك بفضل الآثار الإيجابية التي ستخلفها إصلاحات الحوكمة الاقتصادية والمالية التي سيتم تنفيذها. من المتوقع أن يشهد القطاع الثالث نمواً مستداماً بشكل عام، مع زيادة متوسطة قدرها 8%.

شكل18 : تطور معدلات النمو القطاعي والاستثمار خلال الفترة بين عامي 2020 و2030

7.2 من المقرر حشد 30 مليار دولار أمريكي من التمويل لعدد 268 مشروعًا للتنمية والإصلاح، 37٪ منها يستخدم في إنشاء البنية التحتية

ولتمكين الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تخطط مبادرة ترابط تشاد 2030 لاستثمار إجمالي مبلغ نحو 30 مليار دولار أميركي.[12] ، أو 18000 مليار فرنك أفريقي. تم تخصيص حوالي 19 مليار دولار أمريكي، أو 11 ألف مليار فرنك أفريقي، للمشاريع الهيكلية.

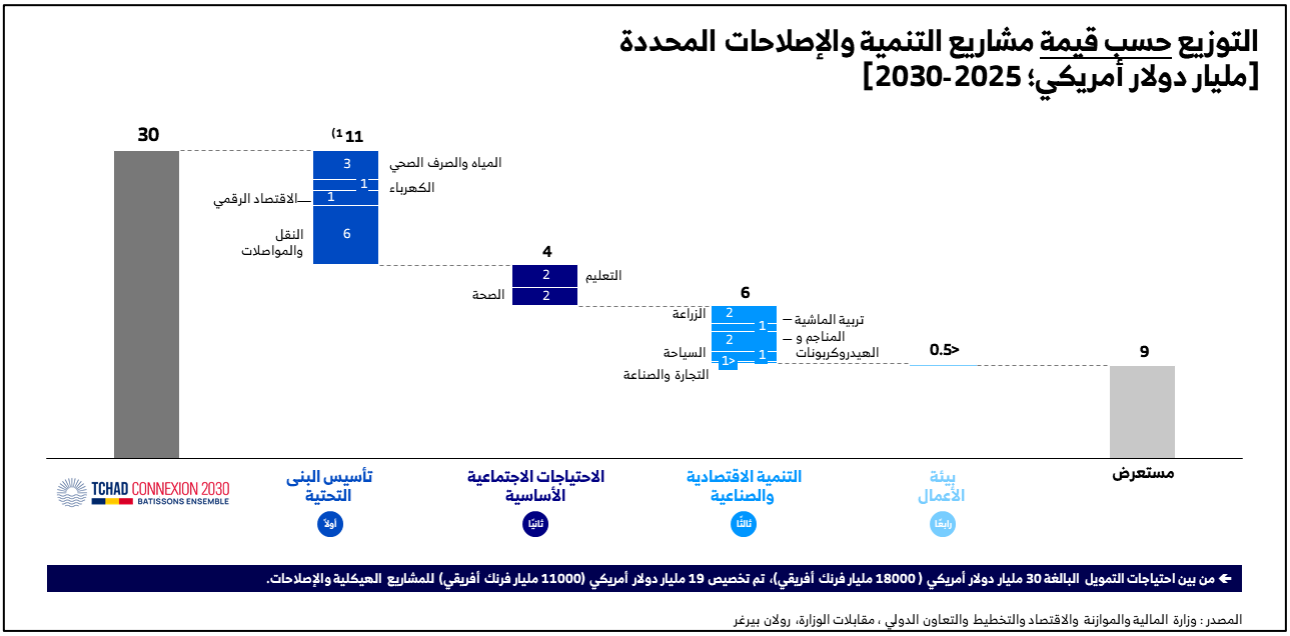

[12] سعر التحويل الذي أعلنه البنك المركزي لدول غرب أفريقيا اعتبارًا من 13 يناير 2025

شكل19 : التوزيع حسب قيمة مشاريع التنمية والإصلاح في إطار برنامج ترابط تشاد 2030 [مليار دولار أمريكي]

ويستهدف هذا التخصيص الاستثماري قطاعات النمو في الاقتصاد ، وتشمل البنية التحتية الأساسية، والاحتياجات الاجتماعية الأساسية، والتنمية الاقتصادية والصناعية، وبيئة الأعمال، فضلاً عن برامج التنمية الشاملة.

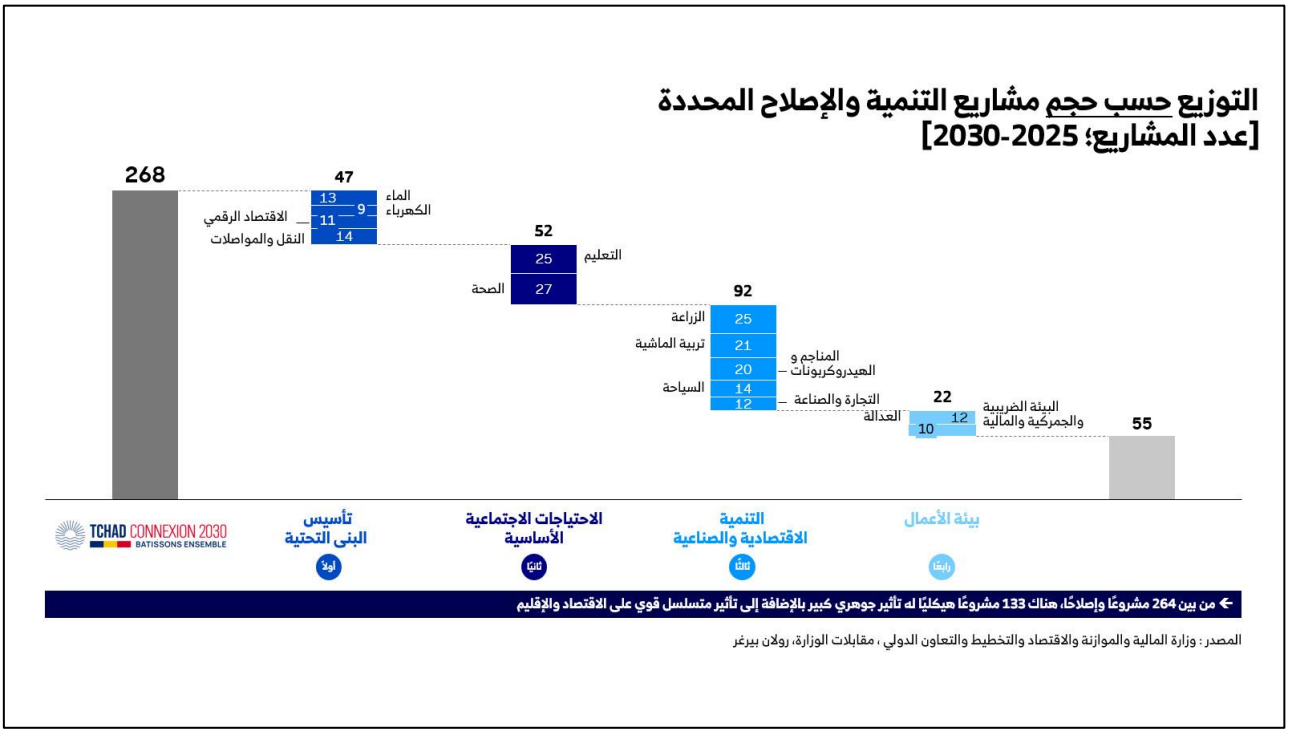

شكل20 : التوزيع حسب عدد مشاريع التنمية والإصلاحات في مبادرة ترابط تشاد 2030 [عدد المشاريع]

تنقسم خطة الاستثمار هذه إلى 268 مشروعًا للتنمية والإصلاح، وهو ما يمثلبمعدل حوالي 112 مليون دولار أمريكي، أو 67 مليار فرنك أفريقي لكل مشروع.

7.3 46% من استثمارات مبادرة تشاد 2030 مؤهلة للحصول على تمويل من القطاع الخاص، كما يشكل المانحون المحفز الرئيسي لخطة التنمية

تهدف مبادرة ترابط تشاد 2030 إلى هيكلة القطاع الخاص والاستفادة على نطاق واسع من المستثمرين الدوليين وتسريع مساهمة شركاء التنمية. وتبرز مصادر التمويل المخصصة هذا الطموح.

في الواقع، 46% من استثمارات مبادرة ترابط تشاد 2030، أو ما يقرب من 25 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل 14.500 مليار فرنك أفريقي، تتبع نموذج اقتصادي أساسي وبالتالي يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على تمويل خاص. بالنسبة لغالبية المشاريع، يمكن للمانحين الدوليين تقديم الدعم لتحسين الأرباح وتسهيل دخول المستثمرين، وخاصة في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تقع المشاريع بشكل أساسي في المناطق التالية:

- البنية التحتية، مثل الكهرباء والمياه وبناء مطار جديد للعاصمة أو إنشاء خطوط السكك الحديدية الإقليمية

- التنمية الاقتصادية، مثل هيكلة إنتاج الأسمدة وقدرات التعدين أو إنشاء مصانع معالجة اللحوم الطازجة أو المحاصيل النقدية (مثل الصمغ العربي، والسكر المكرر، وصناعة مستحضرات التجميل)
- خصخصة الشركات العامة التاريخية لتعزيز كفاءتها في مجالات النشاط التجاري وتعبئة أفضل الخبرات القطاعية المتاحة دوليا، ولا سيما شركتي SOTEL وSONACIM

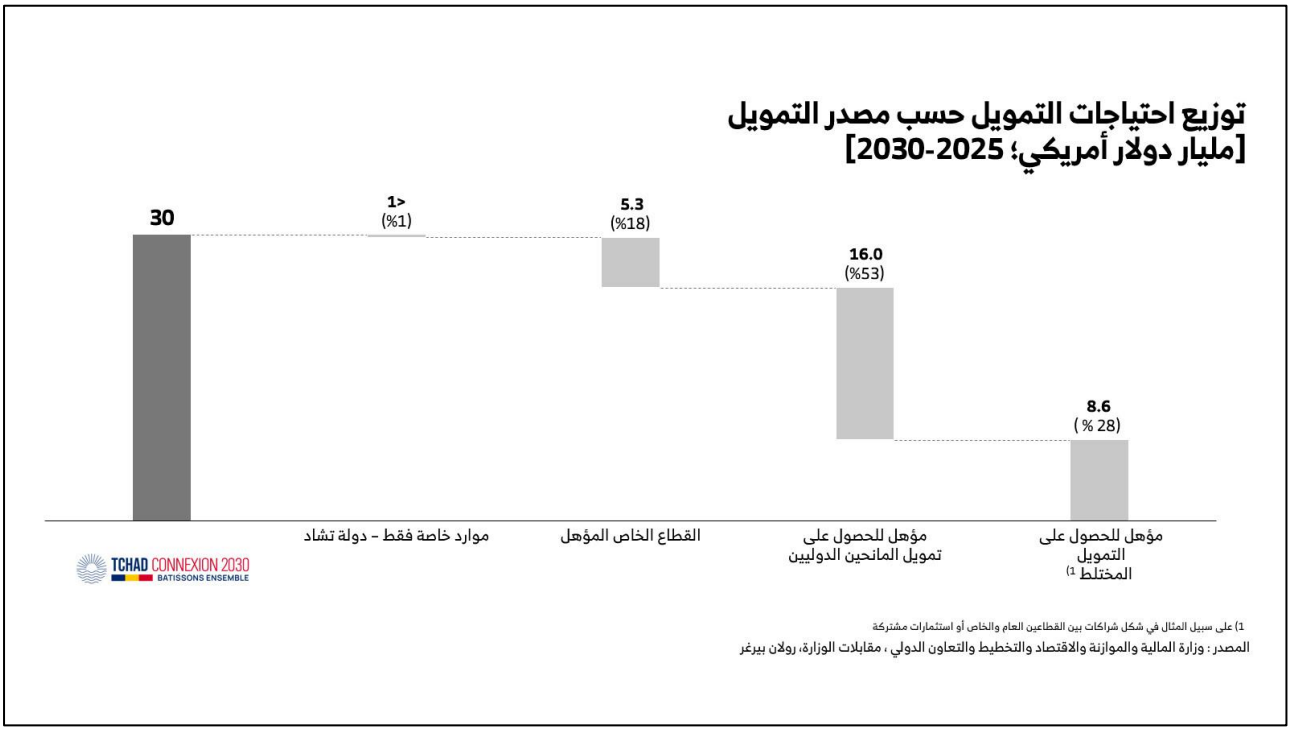

شكل21 : توزيع احتياجات التمويل حسب مصدر التمويل [مليار دولار أمريكي]

7.4 استراتيجية التمويل

ستعتمد استراتيجية تمويل مبادرة ترابط تشاد 2030 على ثلاثة توجهات رئيسية:

- جذب المزيد من رأس المال الخاص، وخاصة رأس المال السهمي
- تنويع تمويلها العام، من خلال إعطاء الأولوية للموارد الميسرة، وهو ما يسهله تصنيفها السيادي الأول والبرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي
- الحفاظ على الاستدامة المالية بالإضافة إلى دين معتدل بنسبة 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2024

7.5 ومن المتوقع أن يضمن تنفيذ سيناريو ترابط تشاد 2030 القدرة على تحمل الديون، خاصة بفضل زيادة الموارد الذاتية للدولة

يتضمن الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية لبرنامج "ترابط تشاد 2030"، وهو سيناريو "ترابط تشاد " ، إجمالي استثمارات بمبلغ حوالي 30 مليار دولار أمريكي، أو 18000 مليار فرنك أفريقي ، بما في ذلك 8300 مليار فرنك أفريقي من القطاع الخاص، أو ما يبلغ 46٪ من إجمالي الاستثمارات. وتستند توقعات الإيرادات والنفقات إلى معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 8% في المتوسط.

الإيرادات العامة

مع الأخذ في الاعتبار البيئة الاقتصادية الوطنية والدولية، **من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات، بما في ذلك المنح، 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2025-2030، مقارنة بنحو 15.2%** خلال **الفترة 2020-2024 .**

النفقات

تنقسم النفقات التي تتحملها السلطات العامة إلى نوعين: نفقات استثمارية في حالة واحدة أو أكثر، ونفقات متكررة تهدف إلى تمويل زيادة أسعار الأنظمة بطريقة مستدامة. وتستند توقعات الإنفاق العام والخاص الواردة في هذا القسم إلى افتراض تنفيذ المشاريع والإصلاحات الموضحة بالتفصيل في هذه الوثيقة. ومن المقرر أن تبلغ هذه الاستثمارات نحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2025-2030 مقارنة بمتوسط 14% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020-2024.

استدامة الدين العام

يهدف هذا التحليل لمؤشرات استدامة الدين في تشاد إلى تقييم استدامة الدين خلال فترة خطة التنمية، استناداً إلى الافتراضات الاقتصادية الكلية متوسطة الأجل لسيناريو ترابط تشاد 2030. وفي عام 2024، من المتوقع أن تبلغ نسبة القيمة الحالية للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 19.2%، وهو مستوى أقل من العتبة الحرجة البالغة 30%.

8. التنفيذ ووسائله

8.1 يستلهم تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030 أفضل الممارسات الدولية والدروس المستفادة من خطط التنمية السابقة

يشكل برنامج "ترابط تشاد 2030"، الذي تبلغ استثماراته نحو 30 مليار دولار أمريكي، أو 18000 مليار فرنك أفريقي من الاستثمارات بحلول عام 2030، فرصة هيكلية لتنمية البلاد. ويعتمد نجاح البرنامج على حوكمة صارمة، مبنية على مبادئ أثبتت فعاليتها على المستوى الدولي وهي: التنسيق الفعال، والرصد والتقييم الشفاف، وتعبئة الشركاء حول أهداف مشتركة، والإدارة الاستراتيجية التي توفرها السلطات الوطنية.

وتسلط تجربة بلدان أفريقية أخرى، ولا سيما رواندا (1NST) وكوت ديفوار (خطة التنمية 2016-2020)، الضوء على تأثير الهياكل المتخصصة (وحدات التنفيذ) في نجاح الخطط الوطنية. وهذا سيساعد على تجنب الصعوبات المحتملة التي قد تنشأ عن الأهداف غير الواضحة، والبيانات غير الموثوقة، والافتقار إلى نظام رصد وتقييم ذي موارد كافية، أو عدم كفاية التنسيق أو تقليل المسؤوليات.

يتضمن إطار التنفيذ والرصد لمبادرة ترابط تشاد 2030 هذه الدروس ويستند إلى سبعة مبادئ أساسية كما يلي:

1. إنشاء وحدة تشغيلية لتنفيذ الخطة المرنة والمستجيبة، المستوحاة من أفضل الممارسات الدولية، استناداً إلى نموذج *وحدة التسليم* ("وحدة تسليم خطة تنمية كوت ديفوار 2016-2020، مكتب الرصد التشغيلي لخطة السنغال الناشئة، وغيرها.")
2. التواصل المنتظم والعام حول تقدم المشروع
3. مراقبة دقيقة لصرف بنود الميزانية المخصصة
4. التدقيق التفصيلي والمنتظم لاستخدامات الأموال المصروفة
5. جدول تنفيذ واقعي ومراقبة دقيقة للنتائج: سيتم إنشاء جدول تشغيلي منظم لكل مشروع، يتضمن معالم واضحة ومواعيد نهائية واقعية. سيتم مراقبة الالتزام بهذه المواعيد النهائية بشكل منهجي
6. المراجعة والتحديث الدوري لمبادرة ترابط تشاد 2030
7. القدرة على تحمل المساءلة أمام السلطة السياسية: آليات المساءلة

يرتكز هذا الإطار على **مستويين متكاملين** :

- **المستوى التشغيلي، المسؤول عن التنفيذ الفعال للإجراءات على كافة المستويات**
- **مستوى من الرصد والتقييم يضمن الإدارة القائمة على النتائج وقادر على إجراء التعديلات اللازمة**

ويهدف كل ذلك إلى ضمان التنفيذ المتماسك والمراقب بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

8.2 تعتمد آلية تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030 على إنشاء وحدة دعم التنفيذ خلال التعاون الوثيق مع اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات

يعتمد تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030 على أربعة مبادئ توجيهية، هي:

1. احترام أنظمة الحكم القائمة

2. التنسيق بين ثلاث هيئات رئيسية: لجنة التوجيه الاستراتيجي العليا، ولجنة التوجيه الوزارية، ووحدة دعم التنفيذ، بدعم خاص من مجلس الاستثمار ولجنة التمويل والتعاون
3. ترك الدور المحوري لتلعبه وحدة دعم التنفيذ
4. الحفاظ على مسؤوليات الوزارات القطاعية

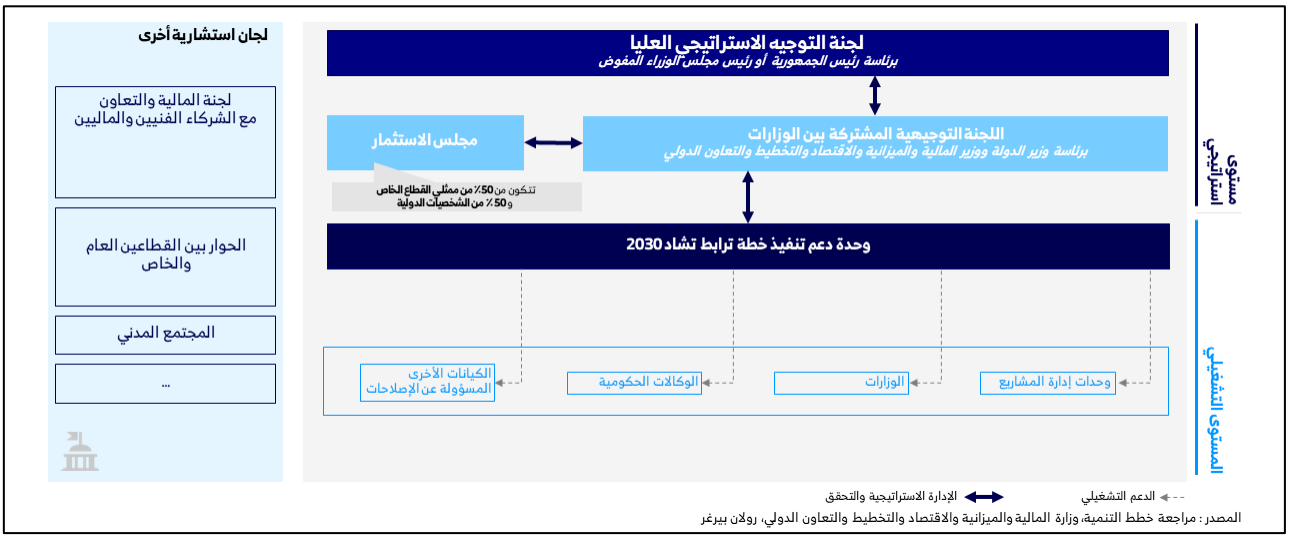

شكل22 : تنظيم تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030

تشكل اللجنة العليا للتوجيه الاستراتيجي الهيئة المرجعية السياسية لخطة التنمية. ويرأس اللجنة رئيس الدولة (أو رئيس الوزراء بالوكالة)، وهي تضمن تقديم الدعم السياسي على أعلى مستوى، وتصادق على التوجهات الرئيسية والنتائج والمواعيد النهائية الرئيسية. وهي تتألف بشكل خاص من أعضاء الحكومة.

تقوم **اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات** بترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى أولويات ملموسة، والتحقق من تخصيص الموارد، والموافقة على تقارير الأداء، واقتراح التعديلات اللازمة في حالة ضعف الأداء. كما أنها تضمن التنسيق بين كافة الأطراف المعنية. ويكون هذا الفريق تحت إشراف الوزير المسؤول عن التخطيط، ويجمع ممثلين عن الحكومة والشركاء الفنيين والماليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية.

تعمل **وحدة دعم التنفيذ** على مساعدة ومراقبة ودعم تنفيذ المشاريع، وتنسيق الإجراءات بين القطاعات، وتوقع العوائق، وتوفير الدعم الفني لهياكل الإصلاح. تقع الوحدة تحت إشراف اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، التي ترفع إليها تقاريرها، وتقوم الوحدة بتعبئة وتنسيق الخبراء القطاعيين وتعتمد على فريقين متخصصين: أحدهما مسؤول عن تعبئة الموارد والآخر مسؤول عن مراقبة الإصلاحات والأسواق وبروتوكولات الضرائب والجمارك، وما إلى ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن **مجلس الاستثمار**، الذي توفر وحدة الدعم أمانته الدائمة، مسؤول عن دعم تعبئة التمويل وتعزيز جاذبية تشاد للمستثمرين. وتقدم تقاريرها إلى اللجنة التوجيهية الوزارية ولجنة التوجيه الاستراتيجي العليا حسب الضرورة. ويساهم في تعزيز مصداقية

البلاد وترويجها بين المستثمرين والمانحين، ويقدم أدوات تمويل مبتكرة ويسهل الإنشاءات التي يقوم بها المستثمرين من القطاع الخاص. وهي تتكون بالتساوي من القطاعين العام والخاص ، التشادي والدولي.

8.3 تعتمد أساليب تنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030 على بيانات موثوقة يتم تحديثها بانتظام، مما يوفر أقصى قدر من المرونة لتعديل الإجراءات في الوقت الفعلي.

ستكون إدارة البيانات أمرًا بالغ الأهمية لتنفيذ مبادرة ترابط تشاد 2030

أولاً، سيتم وضع أجندة بيانات وطنية لضمان الرصد الدقيق لإصلاحات ومشاريع مبادرة ترابط تشاد 2030. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات الإحصائية، بالاعتماد على المعهد الوطني للإحصاء والتنمية (INSEED) لتوحيد البيانات الاقتصادية الكلية والقطاعية. وسيتم أيضًا إنشاء مديريات الإحصاء القطاعية أو تعزيز المديريات الموجودة لضمان جودة البيانات التي يتم جمعها وموثوقيتها وملاءمتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التجميع والإبلاغ المركزي سيسمح بمراقبة تقدم المشاريع في الوقت الفعلي، ودمج المرجعية الجغرافية والديناميكيات الإقليمية. هذا النظام، الذي يتوافق مع أدوات الشركاء، سيضمن نشر النتائج بشكل منتظم عبر منصة رقمية تديرها وحدة دعم التنفيذ.

وأخيرا، سيتم تحديد مؤشرات الرصد والأثر لكل مشروع استراتيجي وإصلاح وبرنامج. سيتم قياس تقدم الإجراءات من خلال مؤشرين إلى خمسة مؤشرات للنتائج وذلك لكل مشروع، في حين يجري تقييم التأثيرات طويلة المدى من خلال مؤشرات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، والتي تُراقب سنويًا. وستكون كافة البيانات والنتائج متاحة على موقع مخصص، مما يضمن الشفافية والمساءلة.

9. الخطوات التالية

سيتم تنظيم نشر مبادرة ترابط تشاد 2030 في أربع مراحل حاسمة هي: عرض خطة التنمية على أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وهيكلة ونشر الحوكمة، وتنفيذ الإدارة الاقتصادية والمالية، وتعبئة الموارد البشرية والفنية اللازمة لتنفيذها. وتشكل كل خطوة من هذه الخطوات دعامة أساسية لضمان نجاح خطة التنمية ولإدراج أعمالها بشكل مستدام في منطق الكفاءة والشفافية والتأثير.

أولاً، سيتم تنظيم التواصل في مبادرة ترابط تشاد 2030 على عدة مراحل. ستعمل المرحلة التحضيرية على تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وتصميم مواد الاتصال والتخطيط اللوجستي. وستقام السلسلة الأولى من العروض التقديمية في إنجامينا، مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشكل رئيسي، تليها سلسلة من الفعاليات الدولية، خاصة من خلال المنتديات الاقتصادية الأفريقية والطاولات المستديرة. وسيتم أيضًا عقد اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى مع كبار المانحين. وأخيرا، فإن نظام مشاركة الصحافة، المكمل باستراتيجية رقمية، سوف يضمن الشفافية ونشر أولويات خطة التنمية.

علاوة على ذلك فإن نجاح خطة التنمية يعتمد على القدرة على هيكلة وتنفيذ حوكمة واضحة وظيفية ومتماسكة. سيتم إعداد إطار تنفيذي لكل مشروع، مع تحديد الحوكمة والموارد التي يجري حشدها والمواعيد النهائية. وسيتم إنشاء الهيئات المختلفة المخطط لها - لجنة التوجيه الاستراتيجي العليا، ولجنة التوجيه المشتركة بين الوزارات، ومجلس الاستثمار، ووحدة دعم التنفيذ - في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه فإن تنفيذ الإدارة الاقتصادية والمالية سيشكل جزءا أساسيا من النظام. وتوحيد الالتزامات المالية لكل من شركاء التنمية والقطاع الخاص وتخصيصها للمشاريع ذات الأولوية، مع تكييف مسار الاستثمار متعدد السنوات للدولة خلال الفترة 2025-2030. سيتم وضع آلية لتسريع التعاقد على التمويل.

وأخيرا، فإن تعبئة الموارد البشرية المؤهلة سيكون حاسما في ضمان التنفيذ الفعال. حشد المهارات المتاحة داخل الإدارات بشكل كامل، كما سيعمل الدعم الخارجي على تعزيز قدرات الحوكمة ودعم الإصلاحات الفنية، وخاصة في القطاعات الرئيسية. ويمكن طلب ميزانية مخصصة للمساعدة الفنية من شركاء التنمية لتعزيز هذا الدعم الاستراتيجي.

ملحق - قائمة مفصلة بمشاريع التنمية والإصلاحات

(* : هيكلة المشروع)

البرنامج رقم 1 - المياه والصرف الصحي: ضمان الوصول الشامل إلى مياه الشرب ووصول نسبة 60٪ إلى الصرف الصحي

- **الإصلاح 1R : تحديد خطة استراتيجية لقطاع المياه والصرف الصحي على أساس الخطة الرئيسية التي يعدها حاليًا البنك الأفريقي للتنمية واليونيسيف، وإنشاء هيئة تنظيمية عامة وآلية تنسيق لدعم العمل-***
- **المشروع 1P:** إعادة تأهيل وتوسيع شبكة إمدادات مياه الشرب لمدينة إنجامينا من خلال إنشاء الآبار وأبراج المياه وإنشاء محطات تجميع وتنقية المياه في مدينة شاري
- **الإصلاح 2R: تنفيذ خطة العمل الناتجة عن التدقيق التشغيلي والتنظيمي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، واستكمال إصلاحها وتخطيط حدودها في إنجامينا ***
- **المشروع 2P: نشر مرافق الوصول إلى مياه الشرب في المناطق الحضرية ***
- **المشروع 3P:** تعزيز استخدام الطاقة الشمسية في المناطق الريفية وشبه الحضرية لتقليل تكلفة تشغيل أنظمة مياه الشرب وتوسيع نطاق الوصول إلى المياه
- **الإصلاح 3R : إطلاق دعوات لتقديم عطاءات (عقود إيجار) بالتعاون مع برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليقوم القطاع الخاص بتشغيل أنظمة إمدادات مياه الشرب (AEP) في المناطق شبه الحضرية والحضرية خارج إنجامينا ***
- **المشروع 4P: رسم خريطة تمثل احتياطيات المياه الجوفية المتوفرة في الدولة وتقديم التدريب الفني والدعم المؤسسي اللازم لاستغلالها (ResEau) ***
- **المشروع 5P:** دراسة جدوى حول استغلال احتياطيات المياه الجوفية في خزان الحجر الرملي النوبي بالتعاون مع ليبيا ومصر والسودان
- **المشروع 6P: تنفيذ مرافق توفر مياه الشرب في المناطق الريفية في مختلف محافظات البلاد ***
- **المشروع 7P :** توفير مياه الشرب للمناطق شبه الحضرية والريفية في كافة محافظات البلاد
- **المشروع 8P :** استمرار أعمال إنشاء الآبار وأبراج المياه ضمن مشروع LAHAM لتطوير صناعة اللحوم
- **المشروع 9P:** توفير البنية التحتية للصرف الصحي للمناطق شبه الحضرية والريفية في إحدى عشرة منطقة - وذلك خلال المرحلتين الأولى والثانية من مشروع PAEPA
- **المشروع 10P : إطلاق خطة لتنفيذ أعمال الصرف الصحي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية ***

البرنامج رقم 2 - الكهرباء: أن نصبح نموذجًا إقليميًا من حيث الوصول إلى الكهرباء وفقًا لرؤية 300M، وذلك بفضل أشعة الشمس الاستثنائية في تشاد

- **الإصلاح 4R: تحديد خطة استراتيجية قطاعية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء ***
- **المشروع 11P: استكمال بناء محطات الطاقة الشمسية والهجينة والحرارية المختلفة الجاري تنفيذها حاليا في مختلف أنحاء البلاد***

- **المشروع 12P: استكمال بناء خطوط وشبكات نقل الكهرباء الوطنية والدولية المختلفة (بما في ذلك طرق الربط بالكاميرون)**
- **الإصلاح 5R: تنفيذ الإصلاح التنظيمي للهيئة الوطنية للتشغيل وإعادة تركيز نطاق تدخلها الجغرافي على منطقة إنجامينا الحضرية ***
- **المشروع 13P: تنفيذ توصيل الكهرباء للمناطق الريفية***
- **المشروع 14P:** تنفيذ الوصول إلى الكهرباء خارج الشبكة
- **الإصلاح 6R:** إنشاء آلية مراقبة للمشاريع الممولة والتي يتم تنفيذها حاليًا
- **الإصلاح 7R: فتح سوق الكهرباء من خلال منح التراخيص لأصحاب الامتيازات الخاصة بالتنسيق مع البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية ***
- **الإصلاح 8R: تعزيز القدرات الفنية لوكالة تنظيم قطاع الطاقة وضمان استقلاليتها ***

البرنامج رقم 3 - الاقتصاد الرقمي: جعل التكنولوجيا الرقمية المحرك نحو التقدم لجميع التشاديين بحلول عام 2030، مع توفير اتصال إنترنت عالي الجودة للجميع

- **المشروع 15P: استكمال الاتصال الدولي الثالث عبر النيجر، والذي يشمل قسمًا بطول 509 كيلومترًا من إنجامينا إلى حدود النيجر ***
- **المشروع 16P: الانفتاح للقطاع الخاص لإمكانية الربط الدولي مع ليبيا/مصر ***
- **المشروع 17P:** بناء اتصال دولي مع جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا
- **الإصلاح 9R: خصخصة شركة سوتيل بهدف إدخال لاعب ثالث إلى السوق وتحفيز المنافسة من خلال إدارة البنية التحتية ***
- **المشروع 18P: استكمال حلقة الألياف بين المدن الكبرى وإنشاء شركة عقارية لإدارة البنية التحتية للنطاق العريض للألياف الضوئية ***
- **المشروع 19P:** تسريع الدراسات ونشر حلقة الألياف الضوئية داخل إنجامينا
- **المشروع 20P:** نشر 500 برج اتصالات مزود بألواح شمسية في المناطق الريفية وتوفير التدريب الرقمي للسكان المعزولين
- **الإصلاح 10R: تطبيق مرسوم نقل أرقام الهواتف لزيادة المنافسة***
- **الإصلاح 11R:** تحديث وتنفيذ لوائح الخدمات المالية (التشغيل البيني عبر نظام SWITCH، وتحرير قناة USSD)
- **المشروع 21P: منح التراخيص لمشغلي شبكات الأقمار الصناعية لتغطية المناطق خارج التغطية، وخاصة في المناطق الريفية ***
- **المشروع 22P:** الانتهاء من إنشاء مركز البيانات الجديد وتشغيله بالاتفاق مع بنك التصدير والاستيراد الصيني

البرنامج رقم 4 - النقل: انفتاح تشاد من خلال جعل الشبكة متعددة الوسائط، الوطنية والإقليمية أكثر سرعة

- **الإصلاح 12R: إعداد خطة استراتيجية قطاعية للنقل ***
- **المشروع 23P : تطوير واستكمال محاور الطرق الداخلية الشرقية والوسطى والغربية والشمالية والجنوبية وفي الجهتين الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية، بالإضافة إلى الطرق الثانوية والمسارات الريفية ***

- **المشروع 24P:** تطوير شبكة الطرق الحضرية في إنجامينا
- **الإصلاح 13R: إنشاء آلية مستدامة لصيانة الطرق والمسارات الريفية ***
- **الإصلاح 14R:** تفعيل لواء السلامة المرورية النشط ومراكز إعداد رخص القيادة، مع تعزيز ضوابط حمولة المحور والحصول على رخص القيادة لتحسين السلامة على الطرق
- **الإصلاح 15R:** تطوير نموذج مع القطاع الخاص لتحرير خدمات الرقابة الفنية
- **المشروع 25P:** بناء محطات الحافلات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص أو من خلال تعاونيات النقل
- **المشروع 26P: تحديث واستكمال ممرات الطرق الدولية***
- **المشروع 27P: إنشاء 6 موانئ جافة للتجارة الدولية، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك ميناء في توكرا لتخفيف الازدحام في نغويلي ونقل مناولة البضائع إلى مناطق الموانئ الممنوحة في الخارج (بما في ذلك بنين والسودان والكاميرون) ***
- **المشروع 28P: الإسراع في بناء المطار الدولي الجديد في إنجامينا على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص ***
- **المشروع 29P: تطوير إمكانية الملاحة في بحيرة تشاد والأنهار الرئيسية (بما في ذلك شاري ولوغون)***
- **الإصلاح 16R: تعزيز الحوافز الضريبية لتعزيز الاستثمار الخاص في قطاع النقل، وخاصة فيما يتعلق باستيراد المركبات للنقل العام الحضري (سيارات الأجرة) أو النقل بين المدن (الحافلات) ***
- **المشروع 30P: تطوير السكك الحديدية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ***
- **الإصلاح 17R:** وضع خطة استراتيجية للسلامة على الطرق

البرنامج رقم 5 - التعليم والتدريب المهني والرياضة والشباب والتوظيف: ضمان وصول كافة المواطنين إلى التعليم الابتدائي والثانوي، وتكييف التدريب المهني مع احتياجات البلاد

- **الإصلاح 18R: تحديث الخطة الاستراتيجية للتعليم ***
- **المشروع 31P:** إنشاء مرافق التعليم ما قبل المدرسة والمقاصف المدرسية في جميع أنحاء البلاد لتشجيع الدخول المبكر إلى النظام المدرسي وزيادة عدد الملتحقين بالمدارس في الصحارى
- **المشروع 32P: تسريع برنامج البنية التحتية للمدارس عبر استهداف المحافظات الأقل تجهيزًا، وخاصة من خلال تعزيز المدارس الثانوية الفنية والتجارية وبناء المدارس الثانوية المهنية المتخصصة***
- **المشروع 33P:** تنفيذ برنامج تجريبي لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، ويشمل: تجهيز المدارس، وتدريب المعلمين، وتقديم منحة دراسية للطلاب، ونشر المعدات الخاصة (الحركية، والبصرية، والسمعية، وغيرها)، وبناء مراكز إقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة والتعليم المجاني لهم
- **المشروع 34P: إنشاء البنية التحتية التعليمية للفتيات: إنشاء مدرسة للبنات في كل عاصمة إقليمية بكل مقاطعة بالإضافة إلى مدرستين علميتين ثانويتين متميزتين (STEM) للنساء في إنجامينا بالتعاون مع شركاء التنمية ***

- **المشروع 35P: إنشاء مقاصف مدرسية في جزر بحيرة تشاد للأطفال الرحل وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال في مراحل التعليم في الصحاري ***
- **المشروع 36P:** توفير إمدادات الأجهزة اللوحية الرقمية للمعلمين والطلاب كجزء من برنامج Tchad connecté، مع إعطاء الأولوية لمعلمي المدارس الابتدائية
- **المشروع 37P:** إنشاء تحويلات نقدية مشروطة لأولياء أمور الأطفال الفقراء من أجل زيادة معدلات الحضور المدرسي مع ضمان تحمل تكاليف تنفيذ النظام
- **المشروع 38P: تخصيص الموارد للتدريب المهني، ووضع استراتيجية وطنية مدتها عشر سنوات، وإنشاء هياكل توجيهية للمهن الفنية في مراكز التدريب العامة والخاصة***
- **المشروع 39P: رقمنة جميع الكتب المدرسية وجعلها متاحة وقابلة للتنزيل عبر تطبيق ***
- **المشروع 40P: تعزيز التعليم العلمي والتقني العالي وزيادة القدرات في التعليم العالي ***
- **الإصلاح 19R:** الإسراع في إجراء إصلاحات برامج التعليم العالي لتعزيز القطاعات الاستراتيجية
- **الإصلاح 20R:** إنتاج مؤشرات إحصائية للعمالة والمهن التي تعاني من نقص بشكل منهجي وموثوق به من أجل تحديد الاحتياجات والقطاعات المتاحة
- **الإصلاح 21R:** الإسراع في تنفيذ التعلم الإلكتروني لطلاب التعليم العالي: زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي المتصلة بالإنترنت من 9.5% إلى 50%
- **المشروع 41P:** الاستمرار في مشروع بناء وتجهيز الجامعات المنتشرة في كافة أنحاء البلاد بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية
- **المشروع 42P: استكمال بناء الجامعات الجاري تنفيذها حاليا باستخدام موارد الدولة**
- **المشروع 43P: مواصلة تعزيز مهارات الشباب التشاديين من أجل تحسين قابليتهم للتوظيف والتكامل المهني من خلال هيكلة الشراكات مع القطاع الخاص ***
- **الإصلاح 22R: إضفاء الطابع الإقليمي والرقمنة على عملية توظيف وإدارة أعضاء هيئة التدريس وإدخال نظام المكافآت والعقوبات لتشجيعهم على التوجه إلى المناطق الريفية ***
- **الإصلاح 23R: إنشاء هيئة تنظيمية لمنظمات التدريب والتعليم الخاصة للحد من الممارسات المسيئة ***
- **الإصلاح 24R: تعزيز ريادة الأعمال وتمكين الشباب ***
- **المشروع 44P:** تطوير البنية التحتية للرياضة والشباب ودعم المواهب الشابة
- **المشروع 45P:** تطوير المتنزهات الترفيهية والأماكن الثقافية
- **المشروع 46P:** تطوير الرياضة النسائية ودعم المواهب
- **الإصلاح 25R:** تعزيز الرياضة بالمدارس والجامعات
- **المشروع 47 P :** بناء ملعب أومنيسبورت الثالث في إنجامينا

البرنامج رقم 6 - الصحة: تعزيز البنية التحتية الصحية وجودة الرعاية، لتوفير الوصول إلى الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد

- **الإصلاح 26R: تعزيز حوكمة القطاع***
- **الإصلاح 27R:** تعزيز نظام تطوير الكوادر الصحية المؤهلة من خلال (تحفيزهم والاحتفاظ بهم)، وتقوم بذلك إدارة التوظيف والإدارة محليًا وفقًا للاحتياجات وتنفيذ تدابير الحوافز للمناطق النائية
- **الإصلاح 28R: تنشيط هيئات المشاركة المجتمعية لزيادة توظيف العاملين بقطاع الصحة المجتمعية ***
- **الإصلاح 29R:** تفعيل المعهد الوطني للصحة العامة وتحديث الدورات التدريبية الجامعية
- **المشروع 48P:** تسريع بناء البنية التحتية الصحية من خلال إنشاء مستشفى إقليمي في كل عاصمة ومستشفى محلي ومركز صحي في كل محافظة، وتحسين إجراءات صيانة ونظافة البنية التحتية وتوفير التدريب الطبي والصحي بالمعدات التقنية المناسبة
- **المشروع 49P: استكمال بناء وتشغيل مستشفى الشيخة فاطمة بنت مبارك ومركز غسيل الكلى بتمويل من وكالة الإمارات للتنمية الدولية***
- **المشروع 50P:** تسريع أعمال البناء في المركز الوطني لعلاج السرطان في إنجامينا
- **المشروع 51P: تعزيز قدرات إدارة الطوارئ الطبية من خلال نشر مراكز عمليات الطوارئ الصحية العامة (COUSP) في جميع المحافظات وتعزيز قدرات فرق الطوارئ ***
- **المشروع 52P:** بناء القدرات اللازمة للكشف عن الأوبئة والأحداث الصحية العامة والاستجابة لها، وذلك عبر إعداد مختبرات مخصصة
- **المشروع 53P: رقمنة إدارة المستشفيات والمراكز الصحية ***
- **الإصلاح 30R: رقمنة سلسلة توريد الأدوية وتتبعها وتوزيعها (الشراء الصيدلاني المركزي) لجعل الأدوية والمنتجات الصحية الأخرى مثل المواد الاستهلاكية الطبية متاحة ***
- **الإصلاح 31R: تسهيل إنشاء وحدة صناعية لإنتاج الأدوية والمحاليل ***
- **الإصلاح 32R:** تعزيز القدرات الوطنية لمراقبة مبيعات الأدوية
- **الإصلاح 33R: إطلاق توزيع الأدوية في المناطق الريفية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص***
- **المشروع 54P: تعزيز قدرات التطعيم لدى الفرق الإقليمية وذلك بتحسين إدارة المخزون، كأولوية، بالإضافة إلى مراقبة المرضى والتواصل معهم ***
- **المشروع 55P:** تحسين جودة تقديم الخدمات في المرافق الصحية وصحة الأم والطفل ونشر قوافل 3.0 للوصول إلى السكان الريفيين لإجراء الكشف والتوعية
- **الإصلاح 34R:** تحسين الرعاية للأشخاص المصابين بأمراض عقلية من خلال توفير المزيد من التدريب للأطباء
- **الإصلاح 35R: ضمان تقديم خدمة الولادة والرعاية الولادية مجانًا ***
- **المشروع 56P: زيادة نشر التطعيم ضد الملاريا بين الأطفال للقضاء عليه والحد من تأثير المرض على الصحة ***
- **المشروع 57P:** ضمان توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية طويلة الأمد (LLINs) من خلال النظر في بيع بعضها بسعر منخفض للترويج لاستخدامها
- **الإصلاح 36R:** نشر قدرات الوقاية من خلال إجراءات التواصل مع المرضى وتعزيز برامج الفحص، وخاصة فيما يتعلق بوسائل منع الحمل

- **الإصلاح 37R:** نشر التغطية الصحية الشاملة لتضم ثلث السكان بحلول عام 2030 من خلال مراجعة قواعد حوكمة الهيكل في ضوء أفضل الممارسات الدولية واستخدام إجراءات التوعية وإنشاء نظام معلومات قوي وتفعيل الهيئات والخطط
- **الإصلاح 38R:** تطوير برنامج يهدف إلى إضفاء الطابع المهني على إدارة المستشفيات ويقوم بها مديرين متخصصين
- **الإصلاح 39R:** تنفيذ الصحة الرقمية) الصحة الإلكترونية(
- **الإصلاح 40R:** إنشاء خدمة المساعدة الطبية الطارئة (SAMU)
- **المشروع 58P: تعزيز صحة المجتمع من خلال برنامج OneHealth للحد من الوفيات في البيئات البدوية ***
- **المشروع 59P: تحديث مختبر IRED لإنتاج اللقاحات على شكلPPP ***

البرنامج رقم 7 – الزراعة: تنويع الإنتاج الزراعي ومضاعفته لضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتنمية الصادرات ذات القيمة المضافة

- **الإصلاح 41R: إعداد خطة استراتيجية قطاعية للزراعة تتضمن مكونات فرعية حسب الإنتاج:**
  - **الحبوب: الذرة الرفيعة، الدخن، البربر، الذرة، الأرز، القمح**
  - **محاصيل الخضراوات: البصل والثوم والكراث والعنب والتين والمانجو والزيتون والفول والمانغوستين والجوافة والباذنجان والفلفل الحار والجزر والبرتقال والأفوكادو والملفوف والخس والجرجير والفجل والخضراوات الطازجة الأخرى والطماطم**
  - **الدرنات: الكسافا، البطاطا الحلوة، القلقاس، البطاطس، البطاطا**
  - **المحاصيل البروتينية والبقوليات الأخرى: اللوبيا، البازلاء المطحونة**
  - **المحاصيل النقدية: الصمغ العربي، قصب السكر، القطن، السمسم، الفول السوداني، الشيا، السبيرولينا، التمر، الحمضيات، الكاجو، المورينجا ***
- **المشروع 60P: تشجيع الري، بما في ذلك إعادة تأهيل الأراضي المستصلحة القائمة***
- **المشروع 61P:** إعداد خريطة لملاءمة التربة تغطي كامل الإقليم (تحليل الخصوبة، وتحليل إمكانات المياه، وتحديد المحاصيل الأكثر ملاءمة لكل منطقة زراعية بيئية)، ودمج التحليل المحلي حسب المنطقة من أجل توجيه السياسات والممارسات الزراعية بشكل فعال بما يتلاءم مع الخصوصية المحلية للبلاد بالتعاون مع البنك الدولي وOCP
- **المشروع 62P:** إعداد الدعم المتنقل للمزارعين من خلال فرق متنقلة ومتجولة لتقديم المشورة الفنية والتدريب والتشخيصات والعروض التوضيحية للفلاحين
- **المشروع 63P:** إنشاء وتجهيز ثلاثة مختبرات للأبحاث الزراعية (علم أمراض النبات، وعلم الحشرات، والتكنولوجيا الحيوية، ومراقبة البذور وإصدار الشهادات)، وخاصة لتحسين إصدار الشهادات للبذور وأداء المحاصيل، وفقا لمعايير اللجنة الدائمة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل وبدعم من الجامعات ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، وسيتم تحديد مجالات التنفيذ بالتعاون مع البنك الدولي وOCP
- **المشروع 64P : تسهيل إنشاء مصنع لإنتاج وخلط الأسمدة بالإضافة إلى وحدة إنتاج المبيدات والمنتجات الصحية النباتية بالتعاون مع شركاء التنمية وOCP ***
- **المشروع 65P:** استيراد الأسمدة لتكملة الإنتاج المحلي بالشراكة مع OCP من أجل تحقيق إجمالي استهلاك يبلغ حوالي 18 ألف طن سنويا، أو 18 كجم للهكتار الواحد

- **المشروع 66P:** تركيب 4 خطوط تعبئة بذور محسنة لإنتاج بذور معتمدة في تشاد، بهدف استخدامها على نطاق واسع (90 ألف طن في 5 سنوات)
- **الإصلاح 42R: إنشاء صندوق وطني للبذور مع حوكمة ثنائية (شركات البذور الحكومية والخاصة) لتنظيم وتطوير قطاع البذور ***
- **الإصلاح 43R:** تطوير استخدام البذور المحسنة استنادًا إلى كتالوج البذور المحسن الصادر عن الجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل
- **المشروع 67P: إصلاح نظام SIMATRAC لتوفير أدوات عمل تتكيف مع التحديث الزراعي من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ***
- **المشروع 68P:** إعادة تأهيل وتجهيز مركز تصنيع المعدات الزراعية في فيانغا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص
- **المشروع 69P:** تعزيز بناء وحدات المعالجة الصناعية للفول السوداني و/أو السمسم
- **المشروع 70P:** تعزيز بناء وتشغيل القطاع الخاص للوحدات الصناعية لتنمية زراعة الفول السوداني والقطن والشيا والصمغ العربي وغيرها من المنتجات الزراعية
- **المشروع 71P: تسهيل إدخال قصب السكر إلى مقاطعة لاك وإنشاء مصانع معالجة قصب السكر في باره سارا ولاك ***
- **المشروع 72P:** تسهيل تركيب وحدات تجفيف البصل والمنتجات الزراعية الأخرى في أحواض الإنتاج
- **الإصلاح 44R: إنشاء آلية تمويل مخصصة للوصول إلى الأسمدة والبذور والمعدات الزراعية، بما في ذلك من خلال التأجير ***
- **الإصلاح 45R: تعزيز التعاونيات الزراعية ***
- **المشروع 73P: تسهيل إنشاء مصانع معالجة الطماطم ***
- **المشروع 74P: تعزيز وتحسين إنتاج العسل التشادي ***
- **المشروع 75P: إنشاء صوامع وبنية تحتية أخرى لتخزين الأسمدة والحبوب في أحواض الإنتاج الكبيرة بالإضافة إلى معدات التجفيف (المكان والقماش المُشمّع) للفواكه والخضروات ***
- **الإصلاح 46R:** تشجيع تأجير الأراضي للزراعة
- **الإصلاح 47R:** إنشاء نظام لتعزيز علامة "صنع في تشاد" وضمان مطابقة المحاصيل التي في الأسواق للمواصفات
- **الإصلاح 48R:** تعزيز وتوسيع نظام إنتاج وتنفيذ ومراقبة الإحصاءات الزراعية، مع النشر المنتظم لبيانات الإنتاج والسوق
- **الإصلاح 49R: تعزيز الرقابة الزراعية بالتنسيق مع الشركاء والمنظمات غير الحكومية ***

البرنامج رقم 8 - الثروة الحيوانية وصيد الأسماك: أن نصبح موردًا رائدًا للحوم الطازجة والحليب والأسماك في وسط أفريقيا، من خلال التركيز على صناعة معالجة المنتجات التنافسية

- **الإصلاح 50R: إعداد خطة قطاعية ***
- **المشروع 76P: تسهيل إنشاء مصنع للأدوية البيطرية ***
- **المشروع 77P: إنشاء محطات رعوية وبرك وآبار في أحواض الثروة الحيوانية ***

- **المشروع 78P:** بناء تنمية رعوية مرنة، من خلال الحملات المتنقلة لتطعيم الحيوانات، والتنسيق لإدارة المياه المحلية، ومبادرات الإدماج الاقتصادي المحلي (بما في ذلك استعادة الحالة المدنية)
- **الإصلاح 51R: الترويج لزراعة واستخدام نباتات العلف لتغذية الماشية، وخاصة المارافالفا والبرسيم الحجازي***
- **المشروع 79P:** تشجيع وتسهيل إنشاء القطاع الخاص للمجمعات الصناعية للألبان لترويج وبيع حليب الأبقار والإبل والأغنام والماعز
- **المشروع 80P:** تشجيع ودعم تطوير المدابغ الصناعية
- **الإصلاح 52R:** تعزيز القدرة على التتبع والضوابط لمكافحة الذبح غير القانوني للحيوانات وضمان الامتثال للتصدير
- **الإصلاح 53R:** إعادة تنشيط شبكة المراقبة الوبائية REPIMAT من خلال ضمان صيانة المباني والمركبات والمعدات الصغيرة وتواجد وكلاء الدولة في مواقعهم المخصصة لهم
- **المشروع 81P:** بناء وتجهيز مركز التحسين الوراثي وبنك الجينات
- **المشروع 82P:** إنشاء وسائل دعم متنقلة للمربين من خلال فرق متنقلة تسافر في جميع أنحاء البلاد لتقديم المشورة الفنية
- **الإصلاح 54R:** إصلاح عروض التدريب المهني والفني في مجال تربية الماشية وتنويعها (دمج قضايا إدارة الصحة ومعالجة المنتجات الحيوانية)
- **الإصلاح 55R:** تبسيط الإطار التنظيمي لفتح ممارسة مهنة تجارة الماشية على نطاق أوسع (تخفيض براءة الاختراع (الضريبة) لزيادة عدد تجار الجملة المصرح لهم بالتصدير)
- **الإصلاح 56R:** تجديد إدارة صحة الحيوان في معهد بحوث الثروة الحيوانية من أجل التنمية (خاصة فيما يتعلق بالتحليلات ذات الأولوية لبرنامج الصحة لمراقبة الأمراض والبحوث المتعلقة بصحة الحيوان وتحسين السلالات) وإنشاء آلية تمويل مسموح لها بأن تكون أكثر استقلالية عن الدولة
- **الإصلاح 57R: تنسيق وضمان الوصول إلى الأدوية البيطرية عالية الجودة في المنطقة ***
- **المشروع 83P:** تقييم مخزونات الأسماك في البحيرات والأنهار المختلفة وتطوير سلسلة تبريد لنقل وتخزين الأسماك الطازجة باستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو النموذج التعاوني
- **المشروع 84P:** بناء سوق للأسماك في إنجامينا بما في ذلك التخزين المبرد الذي يلبي المعايير بدعم من شركاء التنمية
- **الإصلاح 58R:** تنفيذ خطة تنمية موارد صناعة مصايد الأسماك، وكذلك تنمية قدرات البحث الزراعي
- **الإصلاح 59R: تعزيز التعاونيات ***
- **المشروع 85P: استكمال بناء المسالخ الصناعية الحديثة المخطط لها**
- **المشروع 86P: تسهيل إنشاء مصانع أعلاف الماشية ***

البرنامج رقم 9 - المناجم والهيدروكربونات: أن تصبح تشاد معيارًا أفريقيًا في مجال التعدين، مع الحفاظ على دورها كلاعب رئيسي في استغلال الهيدروكربونات

- **الإصلاح 60R: وضع خطة استراتيجية لقطاع التعدين والنفط لمدة عشر سنوات***
- **المشروع 87P: إجراء جرد جيولوجي ورسم خريطة للمناطق المستهدفة التي تبلغ مساحتها 371.200** كيلومتر مربع *

- **المشروع 88P:** توسيع وتجهيز مختبرين للتحليل الكيميائي والجيوكيميائي ليكونا بمثابة مراكزي تقييم ولديهما خبرة بالعمل وإصدار شهادات للمواد المعدنية الثمينة وشبه الثمينة بهدف تحليل منتجات التعدين التجارية وإصدار شهادات جودة لها لتعظيم قيمتها في الأسواق الدولية
- **الإصلاح 61R: تنظيم عمليات التنقيب عن المعادن وتخصيص تصاريح التنقيب عن المعادن حسب المجموعة ***
- **المشروع 89P: تنظيم أنشطة التنقيب عن الذهب في جميع مواقع التعدين في تشاد ***
- **المشروع 90P:** تشغيل متجر شامل لبيع وشراء المعادن الثمينة بالإضافة إلى مراكز الشراء الثمانية التابعة له على مستوى المحافظات
- **الإصلاح 62R:** تأمين ومراقبة أنشطة التعدين لضمان الامتثال للتشريعات الحالية ودفع رسوم التعدين والضرائب المستحقة للدولة من خلال استخدام آليات مراقبة محددة
- **المشروع 91P:** تعزيز بناء مصاهر ومصافي الذهب والمعادن الثمينة
- **المشروع 92P:** تعزيز بناء وحدات تصنيع البلاط والأحجار الزخرفية
- **المشروع 93P:** تعزيز بناء وحدات تعدين النطرون
- **المشروع 94P:** تعزيز بناء وحدات تعدين الكاولين
- **المشروع 95P:** تعزيز بناء مناجم لخام الحديد
- **المشروع 96P: خصخصة شركة سوناسيم لتحسين إدارتها وزيادة قدرتها على إنتاج الأسمنت وإطلاق وحدات إنتاج جديدة ***
- **المشروع 97P:** تسهيل إنشاء وحدات إنتاج الدهانات والجير
- **الإصلاح 63R: إصلاح قوانين وأنظمة التعدين لجعل القطاع جذابًا من خلال الاستلهام من أفضل الممارسات ***
- **المشروع 98P: منح تراخيص جديدة للتنقيب عن النفط للوصول في النهاية إلى 250 ألف برميل يوميا. مع شركاء من القطاع الخاص ***
- **الإصلاح 64R:** تعزيز جاذبية قطاع النفط التشادي للمستثمرين من القطاع الخاص من خلال (أ) تحديث وتسريع إجراءات تخصيص المجموعات و(ب) إعادة إطلاق حملات مكثفة للحصول على بيانات حديثة عن الزلازل في منطقة الأحواض الاستراتيجية لرسم خرائط أفضل لإمكانات الهيدروكربون
- **المشروع 99P: تسهيل بناء القطاع الخاص مصفاة ثانية من خلال ضمان الوصول إلى النفط الخام في ظل ظروف السوق لمضاعفة القدرة التكريرية الحالية للبلاد ***
- **المشروع 100P: تشغيل مستودع النفط في جرمايا وتشجيع إنشاء مستودعات أخرى في المحافظة***
- **المشروع 101P: العمل ليكون استغلال حقل سيديغي فعالا بالشراكة مع القطاع الخاص ***

البرنامج رقم 10 - السياحة والثقافة: أن تصبح تشاد وجهة فريدة في أفريقيا بفضل خصوصيتها وكذلك خصوصية تراثها الطبيعي

- **الإصلاح 65R: تطوير استراتيجية سياحية وطنية تتميز عن غيرها وتجذب المستثمرين ***
- **المشروع 102P: تنظيم مؤتمرين دوليين على الأقل سنويًا لتطوير السياحة التجارية ***
- **المشروع 103P:** تطوير موقع ثقافي استثنائي يعتمد على التراث والآثار، وخاصة في توماي، في صحراء جوراب

- **الإصلاح 66R:** إنشاء الوسائل والآليات الإدارية لتحسين المهرجانات الثقافية القائمة وإدامتها (مهرجان FICSA، ومهرجان داري، ومهرجان الأفلام، وغيرهم) مع إطلاق أحداث إقليمية جديدة، مثل مهرجان الموسيقى، والتطلع لتنظيم حدث ثقافي رئيسي على الأقل كل ثلاثة أشهر
- **المشروع 104P:** تطوير المواقع الوطنية ذات الإمكانات السياحية لحماية التنوع البيولوجي والتراث وتطوير بنيتها التحتية: مسيف إنيدي، ومسيف تيبستي، وبحيرات أونيانغا، ومنتزه زاكوما الطبيعي، ومنتزه زاه سو الطبيعي وموقع غاوي
- **المشروع 105P:** إنشاء متحف وطني كبير للتاريخ والتراث التشادي
- **المشروع 106P:** إنشاء البنية التحتية للإقامة بالقرب من المواقع السياحية، بما في ذلك النزل المُدارة محليًا، بسعة تصل إلى حوالي 5000 غرفة، لتعزيز استهداف حضور (~500000 زائر) سنويًا
- **المشروع 107P: إطلاق حملة للترويج للسياحة في تشاد في المناطق المستهدفة: الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا، ولكن أيضًا داخل البلاد مع التلاميذ/الطلاب والموظفين المدنيين والمغتربين ***
- **المشروع 108P:** تدريب جميع أصحاب المصلحة في القطاع (أصحاب الفنادق، ووكالات السفر، والمرشدين السياحيين، وأصحاب المطاعم، وغيرهم)، وخاصة عن طريق بناء مدرسة سياحية لتقديم التدريب المهني المعتمد (الضيافة، المرشدين السياحيين متعددي اللغات) بالاشتراك مع المهنيين في القطاع
- **المشروع 109P: استقطاب منظمي الرحلات السياحية الدوليين ورحلات الطيران الترانزيت وأصحاب سلاسل الفنادق، من خلال القيام بجولات سياحية سنوية في البلدان المستهدفة (أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط) ***
- **المشروع 110P:** المشاركة في العمل الدبلوماسي مع الدول الرئيسية التي تشكل مصدرًا للسياح لاكتساب سمعة جيدة من أجل تحسين صورة تشاد الأمنية
- **المشروع 111P:** تحديد وإعداد حلول النقل المتميزة (الطائرات المروحية والمركبات عالية الجودة متعددة التضاريس) لتسهيل الوصول إلى المواقع السياحية مع تقديم تجربة فريدة وفاخرة للسياح
- **الإصلاح 67R:** تعزيز إنشاء التعاونيات الحرفية
- **الإصلاح 68R:** تنفيذ السياسة الثقافية في تشاد

البرنامج رقم 11 - التجارة والصناعة: الإسراع من إجراءات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق بيئة أعمال مواتية مع التوجه نحو التصنيع والتنويع الاقتصادي

- **الإصلاح 69R: وضع خطة صناعية كبرى ***
- **المشروع 112P: مراجعة أسلوب تنظيم مراكز الإدارة المعتمدة (CGA)، من خلال إدارتها بالاشتراك مع القطاع الخاص، بهدف تعميمها وتطويرها في المحافظات الـ23 بهدف تدريب رواد الأعمال على الإدارة ودعمهم في بحثهم عن التمويل ***
- **الإصلاح 70R:** إنشاء نظام للوصول إلى صناديق الضمان للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال لتسهيل وصولهم إلى التمويل بشروط مواتية بالتعاون مع هيئة الخدمات المالية والصندوق الإفريقي للضمان والتعاون الاقتصادي (FAGACE) وصندوق ريادة الأعمال للنساء والشباب وغيرهم من الشركاء
- **المشروع 113P: إطلاق حملة ترويجية وطنية ودولية عنوانها "صنع في تشاد" ***

- **الإصلاح 71R: تعزيز الحوكمة وإعادة هيكلة عمل وكالات التنمية الاقتصادية والصناعية ***
- **الإصلاح 72R: إعداد وإنفاذ قانون بدء التشغيل ***
- **الإصلاح 73R: مراجعة قانون الاستثمار ليعتمد أكثر على الحوافز ***
- **المشروع 114P: تعزيز ظهور صناعة مستحضرات التجميل الحديثة التي تروج لمنتجات "الشيب" وزبدة الشيا والسبيرولينا والديلك والحناء ومزائج العطور والزيوت الأساسية والبخور تحت علامة "صنع في تشاد" ***
- **المشروع 115P: تسهيل تركيب القطاع الخاص لوحدات إنتاج ملح الطعام***
- **الإصلاح 74R: تحديد ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال برنامج "مبادرة الأبطال المحليين" والشركاء الآخرين ***
- **الإصلاح 75R: تفعيل الغرفة الوطنية لريادة الأعمال النسائية***
- **المشروع 116P:** خصخصة شركة النسيج الجديدة في تشاد

البرنامج رقم 12 - العدالة : ضمان إطار قانوني شفاف وفعال وعادل لجذب المستثمرين وتعزيز التنمية الاقتصادية

- **الإصلاح 76R: تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لتعزيز جاذبية الاستثمار، من خلال ضمان التطبيق الفعال للنصوص التشريعية، خاصة في الجوانب التالية: مراجعة قانون العمل لتحديد الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة وتبسيط استخدام ساعات العمل الإضافي ***
- **الإصلاح 77R:** تبسيط إجراءات إدارة القضايا القانونية من خلال تحديد قواعد جديدة (توحيد الشكل، وتنفيذ جدول زمني) وتبسيط الإجراءات (استخدام جهة اتصال واحدة لتجنب مضاعفة الخطوات، وتقليل عدد المستندات المطلوبة)
- **الإصلاح 78R:** إصلاح الهيئات المسؤولة عن الوساطة في غرفة التجارة لتطوير آليات بديلة لحل النزاعات، مثل الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، وضبط الإطار التنظيمي للاعتراف بهذه الأساليب الجديدة لحل النزاعات
- **الإصلاح 79R: تنفيذ أحكام قانون تنظيم القضاء الهادف إلى ضمان الشفافية والمساءلة في النظام القضائي، وكذلك الحد الأدنى من العقوبات والحرمان من الأهلية للقضاة والمسؤولين المدانين ***
- **الإصلاح 80R: إنشاء هيئة متخصصة ضمن الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد***
- **الإصلاح 81R: إنشاء محكمة تأديبية تحكيمية ملحقة بغرفة الوساطة التابعة لغرفة التجارة، تكون مخصصة للشفافية داخل النظام القضائي ***
- **المشروع 117P: رقمنة الإجراءات القانونية من أجل:**
  - **تمكين الإجراءات القانونية عبر الإنترنت، وتسهيل وصول الشركات والمواطنين لها عن بعد**
  - **تحديث إدارة القضايا لتحسين التواصل وتقليل أوقات إصدار الأحكام**
  - **نشر قرارات المحكمة عبر الإنترنت لزيادة الشفافية**
- **المشروع 118P: التعجيل بإنشاء محكمة إنجامينا الجديدة ***

- **المشروع 119P:** إنشاء محاكم محلية في البلدات الإقليمية التي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة من أجل تعزيز حضور العدالة في جميع أنحاء البلاد
- **المشروع 120P:** بناء المحاكم التجارية تدريجيًا في محافظات البلاد البالغة 23 محافظة بهدف تحقيق اللامركزية في العدالة التجارية
- **المشروع 121P:** تعزيز قدرات أصحاب المصلحة في مجال العدالة من خلال برنامجًا للتدريب المستمر والمنظم، بما في ذلك وحدات عملية في القانون التجاري وجلسات حول القوانين الجديدة، لصالح القضاة والموظفين والمحامين التشاديين

البرنامج رقم 13 - البيئة المالية والجمركية والاجتماعية والمالية: مواصلة تحسين البيئة المالية والجمركية والمالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو

- **الإصلاح 82R:** الإسراع في تطبيق التكامل الضريبي والتجاري في تشاد في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال تبسيط التجارة عبر الحدود والتفاوض لإبرام اتفاقيات ضريبية ثنائية جديدة مع القائمة المستهدفة من البلدان الشريكة خارج منطقة النقد والميزانية الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا
- **الإصلاح 83R: التعجيل في تطبيق الإعفاءات الضريبية والجمركية على المدخلات والمواد والمعدات اللازمة للإنتاج الصناعي في القطاعات ذات الأولوية***
- **الإصلاح 84R: مواصلة تعزيز جاذبية السياسة الضريبية للاستثمارات من خلال تحديد معدل ضريبة الشركات بنسبة 25٪ بحلول عام 2030 للقطاعات الأخرى غير التعدين والنفط، عن طريق إصلاح ضريبة القيمة المضافة (إدخال معدل مخفض لصناعة السياحة والتوزيع على نطاق واسع بهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحسين معدل التحصيل) ومن خلال إدخال الرسوم الجمركية على المنتجات المحلية وبعض الواردات لحماية الإنتاج والصناعة المحلية ***
- **الإصلاح 85R:** تشغيل شركة تحصيل ديون البنوك الوطنية (SNRC)
- **الإصلاح 86R:** تعزيز السرية المصرفية من خلال تحسين الإطار التشريعي الحالي
- **الإصلاح 87R: تحديث قانون العمل وتسهيل شروط الإقامة والعمل للأجانب الراغبين في الاستثمار في تشاد ومواءمة الرسوم الاجتماعية والإقامة للعمال الوطنيين والأجانب مع أفضل المعايير ***
- **المشروع 122P: توسيع نطاق استخدام نظام إدارة المالية العامة المحوسبة المتكامل (SIGFP) ليشمل جميع فروع الدولة، بهدف إدارة الإيرادات الضريبية بشكل أفضل وتعزيز منع الاحتيال والتهرب الضريبي في المعاملات بين الدولة والمواطنين ***
- **المشروع 123P: توسيع نطاق استخدام نظام الضرائب الإلكترونية من خلال نشر مراكز الضرائب عن بعد، مع تعزيز وظائفها (الإقرارات الإحصائية والضريبية، وأمن المعاملات، والمساعدة الفنية، والتفاعل مع التطبيقات الأخرى، وما إلى ذلك) ***
- **المشروع 124P: تسريع عملية رقمنة دفع الرسوم والتخليص الجمركي للبضائع من خلال نشر وربط نظام Sydonia World ***
- **المشروع 125P: استمرار تطبيق نظام الفوترة الرقمية للشركات (الفوترة الإلكترونية الموحدة) ***
- **المشروع 126P: تعزيز الشفافية والقدرة على التتبع في المشتريات العامة من خلال تحسين النظام الرقمي (الشراء الإلكتروني)، بما في ذلك تقديم العطاءات إلكترونيًا، والإدارة والتقييم عبر الإنترنت، بالإضافة إلى وحدات الإخطار والمراقبة ***

البرنامج رقم 14 - إصلاحات الدولة واللامركزية والسلام والأمن والدبلوماسية: بناء عمل عام لامركزي وفعال، مدعوم بإدارة حديثة

- **الإصلاح 88R: إنشاء مراكز صناعية في كل محافظة من محافظات تشاد لتنمية إمكانات كافة الأقاليم ***
- **الإصلاح 89R: تنشيط لجنة المانحين من أجل (أ) التنسيق الفعال للحوار بين الحكومة والشركاء الماليين و(ب) مراقبة استخدام التمويل المستلم لمشاريع التنمية ***
- **المشروع 127P:** مواصلة إنشاء مشاريع التنمية المتكاملة في البلديات
- **المشروع 128P: تطوير ونشر الأدوات الرقمية المخصصة للسلطات المحلية الجديدة ***
- **الإصلاح 90R:** وضع خطط التنمية البلدية والإقليمية بدعم من خدمات الإدارة المركزية
- **الإصلاح 91R: تعزيز القدرات الإدارية للمجالس الإقليمية والبلدية ***
- **المشروع 129P: تشجيع إنشاء فروع مصرفية في كل محافظة وقسم***
- **المشروع 130P : إنشاء خرائط عقارية رقمية في 125 بلدية حضرية في البلاد ***
- **المشروع 131P: عمل خريطة رقمية مفصلة بدقة عالية لجميع عواصم المحافظات ***
- **الإصلاح 92R : إصلاح قوانين الأراضي والضرائب لتوحيد نظام الأراضي ومواءمته مع أفضل الممارسات الدولية ***
- **الإصلاح 93R:** ربط أنظمة الكمبيوتر التابعة لسجل الأراضي (GIRAFE) مع أنظمة الحفاظ على الأراضي (e-Conservation)
- **الإصلاح 94R:** تحديث خطة تخطيط استخدام الأراضي الوطنية (SNAT)، واستكمال خطط تخطيط استخدام الأراضي الإقليمية (SRAT) في المحافظات الـ23، والخطط الحضرية المرجعية (PUR) والخطط الرئيسية للتنمية الحضرية (SDAU)
- **الإصلاح 95R:** إصلاح قانون 2001 المتعلق بالنظام العام للخدمة المدنية بهدف إنشاء خدمة مدنية محلية وتمكين إدارة التوظيف وإدارة الموظفين المدنيين في المحافظات
- **المشروع 132P:** التشجيع على إنشاء شركات تطوير عقاري خاصة، وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر
- **الإصلاح 96R:** تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية
- **الإصلاح 97R:** تعزيز ثنائية اللغة الفرنسية العربية والعربية الفرنسية
- **الإصلاح 98R:** إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتعزيز مهارات موظفي الدولة
- **الإصلاح 99R:** تعزيز وتشجيع المبادرات من أجل السلام والأمن
- **الإصلاح 100R:** الحفاظ على الديمقراطية والحوار الاجتماعي وتعزيزهما
- **الإصلاح 101R:** تعزيز التعاون العسكري والسلام والأمن وكذلك التعاون الاقتصادي والصحي والثقافي والتجاري والمالي والنقدي
- **الإصلاح 102R:** تعزيز العلاقات بين الجيش والشعب من خلال المشاركة في المبادرات الإنسانية وأعمال التنمية.
- **الإصلاح 103R:** تزويد الجيش والشرطة بالوسائل اللازمة لحماية حدودنا وأمننا الداخلي

البرنامج رقم 15 - إدماج المرأة والفئات الضعيفة والموظفين المُسرحين والإسكان: تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من خلال الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتحسين فرص الحصول على سكن لائق للجميع

- **المشروع 133P:** تعزيز الوصول إلى البنية التحتية الأساسية مثل المدارس والمراكز الصحية وأنظمة التسجيل المدني ومراكز المياه ومصادر الكهرباء لدعم إعادة دمج السكان المحرومين من هذه الخدمات
- **المشروع 134P:** تحسين وصول اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية وسبل العيش وشبكات الأمان الاجتماعي، مع تعزيز أنظمة الإدارة والدعم الوطنية المخصصة للاجئين والمجتمعات المضيفة
- **المشروع 135P:** تعزيز سبل العيش وتحويل مواقع اللاجئين والمجتمعات المضيفة إلى مراكز اقتصادية من خلال تطوير الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة، لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي
- **المشروع 136P:** تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- **الإصلاح 104R: تنفيذ برنامج وطني لشبكات الأمان الاجتماعي التكيفية والإنتاجية، ولا سيما من خلال تعزيز السجل الاجتماعي الموحد، ودعم صندوق التضامن الوطني و/أو إعادة هيكلة المكتب الوطني للأمن الغذائي لاستهداف السكان بشكل أفضل وتنفيذ حزم إنتاجية متكاملة على مدى ثلاث سنوات للأسر شديدة الفقر والضعيفة بالتعاون مع البنك الدولي ***
- **الإصلاح 105R:** تسهيل حصول اللاجئين على وثائق الأحوال المدنية لتمكينهم من الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، البنوك)
- **الإصلاح 106R:** تحديث استراتيجية تغير المناخ وإنشاء آلية عمل طارئة لمعالجة أولويات المناخ في البلاد من خلال الاستفادة من صناديق المناخ
- **الإصلاح 107R: تعزيز دور المرأة في السلام وصنع القرار وإجراءات الحماية والوقاية والتعافي بعد الصراع من خلال آليات شاملة**
- **الإصلاح 108R: تخصيص ما لا يقل عن 30% من الأرض للنساء والفتيات البالغات اللاتي يشترين الأراضي لأول مرة عند تخصيص الدولة للأراضي***
- **الإصلاح 109R: تطوير وتنفيذ سياسة تمكين المرأة وإدماجها بالمجتمع ***
- **الإصلاح 110R: تطوير وتنفيذ السياسة الوطنية لحماية الطفل ***
- **الإصلاح 111R: تعزيز الإدماج المالي للمرأة الريفية***
- **الإصلاح 112R: الإعفاء الضريبي على قروض العقارات للأسر التي يكون نصيبها القابل للتحويل أقل من أو يساوي 100 ألف فرنك أفريقي في إطار قانون المالية ***
- **المشروع 137P:** تركيب علامات جيوديسية في عواصم المحافظات البالغة 23 محافظة

البرنامج رقم 16 - الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وريادة الأعمال، والاستثمار الأجنبي المباشر: تعزيز استثمارات القطاع الخاص وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال بيئة جذابة مواتية للتنمية الاقتصادية

- **الإصلاح 113R:** تفعيل وكالة مساهمة الدولة أو صندوق الودائع والأمانات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الشركات ودعم الراغبين في تركها، استناداً إلى سياسة الدولة تجاه المساهمين

- **الإصلاح 114R: جعل الإطار التنظيمي والتشريعي والإداري للشركات العامة متوافقا مع قانون الحوكمة الرشيدة للمنشآت العامة، والقانون المتعلق بحوكمة الشركات ذات المساهمة العامة، وكذلك قانون المؤسسات العمومية والسلطات الإدارية المستقلة من أجل ضمان المنافسة الحرة ***
- **الإصلاح 115R: إنشاء مهمة دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز قدرات إدارة الشراكات ورصدها في الإدارة المركزية ***
- **الإصلاح 116R: تنشيط الحوار بين القطاعين العام والخاص***
- **الإصلاح 117R:** إعادة التفكير في تمويل وإعادة هيكلة الوكالة الوطنية للاستثمار من خلال إعطاء الأولوية للرقمنة الكاملة لعملياتها، لتسهيل الإجراءات الإدارية، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، واستهداف القطاعات الواعدة ودعم الحملة الترويجية تحت عنوان "استثمر في تشاد"
- **الإصلاح 118R:** تعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة كنموذج اقتصادي رئيسي لتحفيز الاستثمار
- **الإصلاح 119R:** إعادة هيكلة وتنشيط مرصد مناخ الأعمال
- **الإصلاح 120R: إنشاء صندوق لتنمية ريادة الأعمال بدعم من الشركاء ***
- **الإصلاح 121 R :** تعزيز الاقتصاد الأخضر

البرنامج رقم 17 - المرونة والتكيف مع تغير المناخ: بناء قدرات مرونة قوية في مواجهة تغير المناخ وتوقع عواقبه على تشاد

- **المشروع 138P: تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود لدى الأسر الضعيفة من خلال تطوير القطاعات الريفية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والإدارة المستدامة للموارد في مواجهة تغير المناخ ***
- **المشروع 139P:** تدريب المزارعين على الممارسات الزراعية الأكثر استدامة (استخدام المخصبات المحسنة والأسمدة والري)
- **المشروع 140P:** تعزيز قدرة المجتمعات المحلية حول المناطق المحمية في منطقة الساحل والصحراء التشادية على الصمود من خلال تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وأنظمة الإنتاج الزراعي والغابات والإنتاج الرعوي المتكاملة، والوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي، فضلاً عن الأنشطة المدرة للدخل، مع دعم الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة آثار تغير المناخ
- **الإصلاح 122R:** إنشاء آلية للوقاية من المخاطر والكوارث الطبيعية وإدارتها من خلال تقييم المخاطر ونشر نظام الإنذار المبكر وآليات التدريب وإدارة الأضرار
- **المشروع 141P:** مواصلة تنفيذ مشروع المرونة الحضرية في إنجامينا (مشروع PILIER)
- **الإصلاح 123R:** تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية لإدارة النفايات
- **المشروع 142P:** ضمان حماية النظم البيئية للأراضي الرطبة والمناطق المحمية
- **المشروع 143P:** الحفاظ على بحيرة تشاد: حماية ضفاف بحيرة تشاد، وإزالة الرمال من قاع روافدها، ومكافحة نبات زنبق الماء
- **الإصلاح 124R:** تنفيذ سياسة الحفاظ على التنوع البيولوجي (برامج المعلومات، الحفاظ على المراعي المجتمعية، بناء قدرات مراكز البحث والمراقبة)

الإصلاح 125R: تطوير استراتيجية لإدارة الصراع بين الإنسان والحياة البرية*

تشيبي من تشاد

الشيبي هي شجيرة موطنها الأصلي تشاد .يتم استخدام مسحوق وزيت وكريمة الشبي المستخرجة من بذورها تقليديا من قبل النساء التشاديات للعناية بالشعر، وخاصة لتغذية وترطيب وتقوية الشعر.

TCHAD CONNEXION 2030

BATISSONS ENSEMBLE